جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

العنوان

قياس مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تنويع هيكل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات

– دراسة حالة الجزائر–

إعداد الطالب:

بدروني عبد الحق

بإشراف:

د. بلقلة براهيم

نوقشت بتاريخ 2022/05/25 من قبل لجنة المناقشة المكونة من:

اللقب و الإسم	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
راتول محمد	أستاذ	جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف	رئيسا
بلقلة براهيم	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف	مقررا
بن مريم محمد	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف	مساعد مقرر
شريفي براهيم	أستاذ	جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف	ممتحنا
صلاح محمد	أستاذ	جامعة تيسمسيلت	ممتحنا
ضيف أحمد	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة البويرة	ممتحنا
بوخاري بولرباح	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــــــــــــداء

إلى والدي العزيزين .....فخرا،حبا ووفاء .حفظهما الله وأبقاهما.

إلى أخوتي سيف الدين، أميرة ، عبد القادر

إلى جدتي و جدي أطال الله في عمرهما

إلى جميع أفراد عائلة، بدروني ، رحماني، عوفن.

إلى زملاء العمل: بوخلخال محمد، علي إفراح، أحميد حمزة، أشلوش الهادي، العيد بومهيرة، و كل الزملاء.

إلى كل من هو أهل للتقدير والاحترام والإهداء.....

الشكـــر والتقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث فالحمد الله حمدا كثيرا.

بصدق الوفاء و الاخلاص أتقدم بشكري إلى الدكتور المشرف **بلقة براهيم** والأستاذ/ **بن مريم محمد** و مسؤول التخصص الأستاذ الدكتور: **تقرورت محمد** على نصائحهم القيمة التي مكنتني من اخراج الأطروحة في شكلها النهائي، كما لا يفوتني أن أتقدم به إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

كما أتقدم بخالص شكري إلى زوجتي التي كانت الساعد المعين في جميع مراحل إعداد الأطروحة.

و إلى طلبة الدكتوراه، رملة محمد، جمال سحنون، قواسمي أمنة، بن سونة عبد الرحمان، بوهلة خديجة

عبد الحق بدروني

ملخص

تهدف هذه الدراسة لقياس الأثر غير المتماثل للإنفاق العام على مؤشر التنويع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1980-2019) ولتحقيق ذلك تم استعمال أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي، وأساليب القياس الاقتصادي متمثلة في نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي ذو الفجوات الزمنية المتباطئة NARDL بالاعتماد على مخرجات برمجية EVIEWS10 في تقدير العلاقات التوازنية القصيرة والطويلة الأجل بين مختلف متغيرات الدراسة. توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية الى وجود أثر معنوي لنفقات التسيير و التجهيز بقيمهما الموجبة و السالبة على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل والقصير بالإضافة الى تجاوز هذه النفقات لحجمها الأمثل من خلال نتائج نموذج أرمي.

الكلمات الرئيسية:

نفقات عامة، تنويع اقتصادي، نموذج NARDL

Résumé

Cette étude vise à mesurer l'effet asymétrique des dépenses publiques sur la diversification économique en Algérie sur la période (1980-2019). Pour ce faire, des méthodes statistiques descriptives et différentielles ont été utilisées et des méthodes de mesure économiques représentées dans le modèle d'auto-régression non linéaire avec des intervalles de temps basé sur la sortie du logiciel EVIEWS10 plus lents pour l'estimation. Relations d'équilibre à court et à long terme entre les différentes variables de l'étude. Nous avons constaté à travers ce document de recherche qu'il y a un effet significatif des dépenses d'exploitation et d'Equipment avec ses valeurs positives et négatives sur la diversification économique à long et court terme, en plus de dépasser ces dépenses à leur taille optimale grâce aux résultat du modèle armey.

Mots-clés : Dépenses générales, Diversification économique, Modèle NARDL.

Abstract

This study aims to measure the asymmetric effect of public spending in achieving economic diversification in Algeria during the period (1980-2019). To achieve this, descriptive and inferential statistics methods were used, and economic measurement methods represented in the self-regression model non-linear with slower time based on software output EVIEWS10 gaps for estimation. Short and long-term equilibrium relationships between the different variables of the study. We have found through this research paper that there is a significant effect of operating and capital expenditures with its positive and negatives on economic diversification in the long and short term ,in addition to exceeding these expenses at their optimal size thanks to the result of the model armey.

Keywords : general expenses, Economic diversification, NARDL model.

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الفرنسية	
الملخص باللغة الانجليزية	
الفهرس	i
قائمة الإشكال	vii
قائمة الجداول	x
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول :التنويع الاقتصادي في ظل وفرة المواد النفطية	
تمهيد	9
المبحث الأول :ماهية التنويع الاقتصادي	10
المطلب الأول : مفهوم التنويع الاقتصادي و أهميته في الدول النفطية	10
الفرع الأول : مفهوم التنويع الاقتصادي	10
الفرع الثاني : أهمية التنويع الاقتصادي و أهدافه	13
المطلب الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه	15
الفرع الأول : أنماط التنويع الاقتصادي	16
الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	17
المطلب الثالث: محددات التنويع الاقتصادي وميكانزمات تحقيقه	21
الفرع الأول: محددات التنويع الاقتصادي	22
الفرع الثاني: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي	24
المبحث الثاني: الاقتصاديات الريعية بين نقمة الموارد ومتطلبات التنويع الاقتصادي	27
المطلب الأول: مفاهيم حول الاقتصاد الريعي والدولة الريعية	27
الفرع الأول: مفهوم الريع	27
الفرع الثاني : مفهوم الدولة الريعية	29
الفرع الثالث : مفهوم الاقتصاد الريعي	31
المطلب الثاني: لعنة الموارد الطبيعية والعلة الهولندية في الدول الريعية	32
الفرع الأول: مفهوم لعنة الموارد الطبيعية	33
الفرع الثاني: التفسير الاقتصادي للعنة الموارد الطبيعية	33
المطلب الثالث: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى التنويع الاقتصادي	41

الفرع الأول: لمحة الموارد وعلاقتها بالتنويع الاقتصادي	41
الفرع الثاني: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي في الدول الريعية	43
المبحث الثالث: تجارب دولية رائدة في مجال التنويع الاقتصادي	45
المطلب الأول: التجربة الإندونيسية في التنويع الاقتصادي	45
الفرع الأول: لمحة عن الاقتصاد الإندونيسي	46
الفرع الثاني: إستراتيجية التنويع الاقتصادي في إندونيسيا	46
الفرع الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي في إندونيسيا	48
المطلب الثاني: تجربة ماليزيا في التنويع الاقتصادي	51
الفرع الأول : التنمية الاقتصادية في ماليزيا	52
الفرع الثاني: إستراتيجية التنويع الاقتصادي في ماليزيا	54
الفرع الثالث: بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في دولة ماليزيا	56
المطلب الثالث: تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي.	59
الفرع الأول: لمحة عن الاقتصاد الإماراتي	60
الفرع الثاني: إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة	61
الفرع الثالث : مؤشرات التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة	63
خلاصة الفصل	66
الفصل الثاني: مساهمة سياسة الانفاق العام في تنويع مصادر النمو الاقتصادي	
تمهيد	68
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي في سياسة الإنفاق العام	69
المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية	69
الفرع الأول: تعريف النفقة العامة	69
الفرع الثاني: ضوابط الإنفاق العام	71
الفرع الثالث: الانفاق العام كأداة في يد الدولة من أجل تجسيد أهداف السياسة المالية	73
المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة و تقسيماتها	75
الفرع الأول : ظاهرة تزايد النفقات العامة	75
الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة	80
المطلب الثالث: الأثار الاقتصادية للسياسة الإنفاق العام	83
الفرع الأول: الأثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة	83
الفرع الثاني: الأثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة	86
المبحث الثاني: علاقة النفقات العامة بالنمو الاقتصادي	89
المطلب الأول: العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي ضمن قانون فاجنر و النظرية الكينزية	89
الفرع الأول: العلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي ضمن قانون فاجنر	90

الفرع الثاني: العلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية	94
المطلب الثاني: العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في نماذج النمو الحديثة	96
الفرع الأول: نموذج رام (Ram, 1986)	96
الفرع الثاني: نموذج بارو (Barro 1990)	99
المطلب الثالث: العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الدراسات التطبيقية	102
الفرع الأول: الدراسات على مستوى الاقتصاديات العربية و الأجنبية	102
الفرع الثاني: الدراسات على مستوى الاقتصاد الجزائري	105
المبحث الثالث: كفاءة الانفاق العام في تنويع مصادر النمو الاقتصادي	107
المطلب الأول: النمو الاقتصادي و اشكالية الحجم الأمثل وتحقيق كفاءة الانفاق العام	107
الفرع الأول: طريقة منحنى أرمي (Armey curve ,1995)	108
الفرع الثاني: كفاءة الإنفاق العام: المفهوم و أهم العوامل المؤثرة فيها	110
المطلب الثاني: مساهمة سياسة الإنفاق العام في تنويع هيكل الاقتصاد	113
الفرع الأول: مساهمة سياسة الإنفاق العام في تنويع الإنتاج	114
الفرع الثاني: دور سياسة الإنفاق العام في ترقية و تطوير الصادرات	116
المطلب الثالث: دراسات سابقة حول علاقة سياسة الانفاق العام بالتنويع الاقتصادي	118
خلاصة الفصل	123
الفصل الثالث : تحليل انعكاس سياسة الانفاق العام على التنويع الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	125
المبحث الأول: تطور السياسة الانفاقية عبر مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.	126
المطلب الأول: تحليل السياسة الإنفاقية خلال الفترة (1980-1999)	126
الفرع الأول: المرحلة الأولى (1980-1985)	127
الفرع الثاني: المرحلة الثانية (1986-1999)	129
المطلب الثاني: تحليل السياسة الإنفاقية خلال مرحلة الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي(2000-2009)	133
الفرع الأول : المرحلة الأولى (2000-2004)	135
الفرع الثاني : المرحلة الثانية (2005-2009)	137
المطلب الثالث: تحليل السياسة الإنفاقية خلال الفترة (2010-2018)	139
المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر	144
المطلب الأول: التنويع في النشاطات الإنتاجية (الناتج المحلي الإجمالي)	145
الفرع الأول: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي	145
الفرع الثاني: قياس التنوع في النشاطات الإنتاجية	149
المطلب الثاني: التنويع في الصادرات	150
الفرع الأول: تحليل بنية الصادرات في الجزائر	150

الفرع الثاني: قياس تنويع الصادرات خلال الفترة (2000-2018)	154
المطلب الثالث: التنويع في الإيرادات العامة	155
الفرع الأول: تحليل بنية الإيرادات العامة في الجزائر	155
الفرع الثاني: قياس تنويع الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2018)	157
المطلب الرابع: المؤشر المركب للتنوع الاقتصاد الجزائري	158
المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام و التنويع الاقتصادي في الجزائر	162
المطلب الأول: تقييم سياسة الإنفاق العام في مجال دعم النمو خارج قطاع المحروقات في الجزائر.	162
الفرع الأول: ترشيد الإنفاق العام لاستهداف التنويع الاقتصادي في الجزائر	164
الفرع الثاني: تأثير الدعم الحكومي الاقتصادي على القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات	166
المطلب الثاني: تحليل الارتباط بين مؤشر التنويع الاقتصادي و النفقات العامة في الجزائر	170
الفرع الأول: تحليل مصفوفة الارتباط بين مؤشر التنويع و نفقات التسير في الجزائر	170
الفرع الثاني: تحليل الارتباط التقاطعي بين مؤشر التنويع الاقتصادي و نفقات التسيير في الجزائر	172
الفرع الثالث: تحليل مصفوفة الارتباط بين مؤشر التنويع الإقتصادي ونفقات التجهيز في الجزائر	175
الفرع الرابع: تحليل الارتباط التقاطعي بين مؤشر التنويع و نفقات التجهيز في الجزائر	176
المطلب الثالث: الخيارات الاستراتيجية للتنويع الاقتصاد الجزائري	179
الفرع الأول: نقاط ضعف تنويع الاقتصاد الجزائري	179
الفرع الثاني: معالم مقترحة لتنويع الاقتصاد الجزائري	180
خلاصة الفصل	184
الفصل الرابع : قياس أثر نفقات التسيير و التجهيز على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)	
تمهيد	186
المبحث الأول: تقديم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة	187
المطلب الأول: الصيغة العامة لنموذج ARDL	187
المطلب الثاني: اختبار الحدود وتقدير نموذج تصحيح الخطأ	189
الفرع الأول: اختبار الحدود للتكامل المشترك في نموذج ARDL	189
الفرع الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ	190
المطلب الثالث: اختبارات التشخيص للتحقق من مصداقية نموذج ARDL	191
المطلب الرابع: تقديم منهجية NARDL المستخدمة في الدراسة	194
المبحث الثاني : دراسة قياسية للأثر غير الخطي نفقات التسيير والتجهيز على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)	195
المطلب الأول: الخطوات الأولية لتقدير نموذج NARDL	196
الفرع الأول: تقديم الصيغة الرياضية للنموذج	196

الفرع الثاني: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	197
المطلب الثاني : اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود bounds test)	198
المطلب الثالث: تقدير معلمات النموذج للأجلين الطويل و القصير	199
المطلب الرابع : تشخيص النموذج و تفسير نتائج الدراسة	200
الفرع الأول: تشخيص النموذج	200
الفرع الثاني: تحليل و تفسير النتائج	205
المبحث الثالث: تقدير عتبة الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARMEY	207
المطلب الأول: تقدير الحجم الأمثل لمعدل نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة	207
المطلب الثاني: تقدير الحجم الأمثل لنفقات التسيير خلال فترة الدراسة	209
خلاصة الفصل	212
خاتمة	**214**
الملاحق	**221**
قائمة المراجع	**232**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	- ترتيب إندونيسيا حسب مؤشرات مناخ الاستثمار	48
2-1	- تطور نسبة مشاركة القطاعات في الناتج المحلي الخام	49
3-1	- تطور إسهام القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي	57
1-3	- تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-1985)	127
2-3	- تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-1999)	130
3-3	- تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)	134
4-3	- مخصصات برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	136
5-3	- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	138
6-3	- تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	140
7-3	- توزيع اعتمادات البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)	142
8-3	- تطور مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة (2000-2018)	146
9-3	- المساهمة في إجمالي الصادرات السلعية للجزائر خلال الفترة (2000-2018)	151
10-3	- توزيع الإيرادات العامة الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)	156
11-3	- اختبار المقارنة بين المتوسطات	161
12-3	- تطور مؤشر الإسراف في الإنفاق بالجزائر خلال الفترة (2010-2016)	163
13-3	-تطور معدلات النمو خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2010-2017)	164
14-3	- القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الجزائر ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي للفترة (1990، 1995، 2000، 2010،2005-2017)	167
15-3	- تطور القيمة المضافة الفلاحية من الناتج الداخلي الخام للفترة (1990-2018)	168
16-3	- تطور الإيرادات السياحية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي	169
17-3	- مصفوفة الارتباط لمؤشر التنويع الاقتصادي و نفقات التسيير في الجزائر	171

18-3	- معامل الارتباط التقاطعي بين مؤشر التنويع الاقتصادي و نفقات التسيير	173
19-3	- مصفوفة الارتباط لمؤشر التنويع الاقتصادي و نفقات التجهيز في الجزائر	176
20-3	- معامل الارتباط التقاطعي بين مؤشر التنويع الاقتصادي و نفقات التجهيز	177
21-3	- استراتيجيات مقترحة لتنويع الاقتصاد الجزائري	182
1-4	-درجة استقراريه متغيرات الدراسة القياسية	197
2-4	- نتائج اختبار التكامل المشترك(اختبار الحدود bounds test)	198
3-4	- نتائج تقدير معلمات الأجلين الطويل والقصير لنموذج (NARDL)	199
4-4	- نتائج اختبار عدم التماثل في الأجلين الطويل و القصير	203
5-4	- نتائج تقدير نموذج الحجم الأمثل لنفقات التجهيز نموذج رقم (01)	208
6-4	- نتائج تقدير نموذج الحجم الأمثل لنفقات التسيير نموذج رقم (02)	210

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	-نموذج غريجوري GREGORY	37
2-1	-نموذج كوردن CORDEN	39
3-1	- هيكل صادرات إندونيسيا سنة 2017	50
4-1	- وجهات تصدير بالنسبة لإندونيسيا سنة 2017	51
5-1	- مسار التنمية الاقتصادية منذ الاستقلال في ماليزيا	53
6-1	- هيكل صادرات ماليزيا خلال سنة 2017	58
7-1	- وجهات التصدير بالنسبة لماليزيا سنة 2017	59
8-1	- التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للإمارات سنة 2017	64
9-1	- هيكل صادرات دولة الإمارات خلال السنوات 2013-2015	65
1-2	- أهداف السياسة الاقتصادية حسب KALDOR	74
2-2	- موقع سياسة الإنفاق العام في منظومة تحقيق في منظومة تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية	75
3-2	- ألية عمل المضاعف و المعجل	86
4-2	- قانون Wagner للتفسير ظاهرة الإنفاق العمومي	91
5-2	-أثر زيادة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي	95
6-2	- منحنى (BARS) الذي يحدد الحجم الأمثل للإنفاق العام	109
7-2	- قياس كفاءة الإنفاق العام من خلال منحنى الكفاءة	111
1-3	- تطور النفقات العامة (التسيير و التجهيز) خلال الفترة 1980-1985	128
2-3	- تطور معدل نمو نفقات التسيير و التجهيز و حصتها من إجمالي النفقات خلال الفترة 1980-1985	129
3-3	- تطور النفقات العامة (التسيير و التجهيز) خلال الفترة (1986-1999)	131
4-3	- تطور معدل نمو نفقات التسيير و التجهيز و حصتها من إجمالي النفقات خلال الفترة (1986-1999)	133

5-3	- تطور النفقات العامة (التسيير و التجهيز) خلال الفترة (2010-2018)	141
6-3	- تطور معدل نمو النفقات العامة و حصة نفقات التسيير و التجهيز من إجمالي النفقات خلال الفترة (2010-2018)	143
7-3	- متوسط نسبة نفقات التسيير و التجهيز من النفقات الإجمالية خلال الفترة (1980-2018)	144
8-3	- العلاقة بين أسعار النفط و نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2017)	147
9-3	- معامل هيرفندال–هيرشمان لتنوع الناتج المحلي الإجمالي (2000-2018)	149
10-3	- العلاقة بين أسعار النفط و نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الإجمالية خلال الفترة (2000-2018)	153
11-3	- معامل هيرفندال – هيرشمان لتنوع الصادرات (2000-2018)	154
12-3	- معامل هيرفندال– هيرشمان لتنوع الإيرادات العامة (2000-2018)	157
13-3	- مؤشر المركب للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	159
14-3	- مؤشرات هيرشمان هيرفندال للتنويع الاقتصادي خلال الفترة (2000-2018)	160
15-3	- متوسط مؤشرات التنويع الاقتصادي خلال الفترة (2000-2018)	161
1-4	الأشكال البيانية لإحصائية كل من CUSUMSQ و CUSUM	202
2-4	- رسم بياني للقيم الحقيقية والمقدرة و البواقي للنموذج المقدر	202
3-4	- الأثار التراكمية للتغيرات الايجابية و السلبية للوغاريتم معدل نفقات التسيير و التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي على مؤشر التنويع الاقتصادي	204

مقدمة

تعاني أغلب الدول النفطية من اختلال هياكلها الاقتصادية نتيجة اعتمادها على مصدر وحيد للدخل في تمويل سياساتها التنموية، الأمر الذي دفعها إلى إعادة هيكلة نشاطها الاقتصادي باتجاه بناء قاعدة إنتاجية متكاملة ومتوازنة من خلال تنفيذ البرامج التنموية الرامية إلى تطوير البنية التحتية والمساهمة في ترقية الحركية الإيجابية للاستثمارات الإنتاجية والخدمية العامة والخاصة وتوجيهها إلى تنويع بنية الاقتصاد بهدف تحقيق التنمية الشاملة.

تتطلب مواجهة هذه التحديات معالجة أسباب الخلل في هذه الاقتصاديات، من خلال التوجه نحو التنويع الاقتصادي الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد ويعزز استقراره وتوازنه ويضمن استدامته، والأهم من ذلك يحقق الانتقال من اقتصاد منكشف كليا على أسعار النفط إلى اقتصاد موجه نحو النمو ومتنوع، لهذا فقد سعت العديد من الدول الى اعتماد استراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الهادفة الى إعادة هيكلة الاقتصاد، وتعتبر الجزائر من قبيل هذه الدول الساعية لخوض غمار ورهان التنويع الاقتصادي قصد تجنب وتفادي المخاطر الاقتصادية والصدمات المرتبطة بالارتكاز أو الاعتماد على مورد طبيعي أو سلعة معينة واحدة.

في هذا السياق برزت الأهمية المتزايدة للإنفاق العام لما يوفره من محفزات تشجع أساسا على الاستثمار كان عاما أو خاصا محليا ام اجنبيا وذلك في شتى القطاعات المكونة للاقتصاد، وأضحت بذلك سياسة الإنفاق العام نقطة جوهرية يمكن الرهان عليها كمدخل استراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي. من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى كفاءة سياسة الإنفاق العام في تحقيق هدف تنويع هيكل الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات ؟

وبهدف معالجة هذه الإشكالية تم صياغة الأسئلة الفرعية الموالية:

- كيف يتم قياس التنويع الاقتصادي؟
- ما هو واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي؟

– هل هناك أثر غير متماثل للنفقات التسيير والتجهيز على مؤشر التنويع الاقتصادي لهيرشمان هرفندال؟

– هل تجاوز الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي في الجزائر حجمه الأمثل؟

– ما مدى كفاءة الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

في إطار معالجة الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية يمكن طرح الفرضيات الآتية:

– يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس من بينها مؤشر هيرشمان هرفندال ومؤشر فلاديمير كوسوف.

– يتميز الاقتصاد في الجزائر بعدم التنوع لارتباطه الكبير بقطاع المحروقات.

– تساهم سياسة الانفاق العام في التنويع الاقتصادي من خلال تطوير الانتاج وترقية الصادرات اللذان يعتبران المحوران الأساسيان في التنويع.

– يوجد أثر غير متماثل لنفقات التسيير والتجهيز على مؤشر التنويع الاقتصادي لهيرشمان هرفندال في الجزائر.

– تجاوز الانفاق العام على التنويع الاقتصادي في الجزائر حجمه الأمثل.

– الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي في الجزائر غير كفء ومستويات التنويع المحققة أقل مقارنة بما تم إنفاقه.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو معرفة إن كان الإنفاق العام يدخل ضمن محددات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وإظهار حجم ونوع أثره، في ضوء البيانات المتوفرة لفترة الدراسة وضمن نطاق هذا الهدف الرئيسي تم تحديد مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

– التعرف على مختلف الأطر النظرية الخاصة بالنفقات العامة والتنويع الاقتصادي.

– قياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال معامل هيرفندال –هيرشمان.

– معرفة الأثر غير متماثل لنفقات التسيير والتجهيز على مؤشر التنويع الاقتصادي.

– معرفة الأثر غير متماثل لنفقات التسيير والتجهيز على مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل.

– تقدير عتبة الانفاق العام الذي يخفض من مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارات كثيرة لعل أهمها يكمن في الدور الذي يلعبه الإنفاق العام كمحفز للنمو والمعبر عن دور الدولة في الاقتصاد الوطني من جهة، وخطورة الموقف الذي تعرفه الجزائر في اعتمادها الشبه كلي على صادرات المحروقات، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن ان تحدث جراء تراجع أسعارها كون أن مصدر هذه النفقات يعتمد بالدرجة الأولى على إيرادات الجباية البترولية من جهة ثانية.

وما يزيد من أهمية الدراسة هو محدودية الدراسات التطبيقية المتعلقة بموضوع الإنفاق العام وعلاقته بمتغيرات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات على مستوى الاقتصاد الجزائري، وهو الموضوع الذي يؤرق الساسة والاقتصاديين في الجزائر خصوصا مع تنامي إيرادات المحروقات وتزايد مسؤولية صناع القرار، ما يجعل من هذه الدراسة إسهاما علميا وعمليا يضاف إلى أدبيات الاقتصاد الجزائري.

المنهج و أدوات الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة وفي ضوء طبيعته وأهميته، وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلته والإلمام بكل جوانبه، واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا فقد تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي من خلال أداة الوصف للتطرق للجانب النظري للتنويع الاقتصادي والنفقات العامة والمنهج الاستقرائي من خلال أداة التحليل والقياس لتحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وعلاقته بسياسة الانفاق العام وتماشيا مع متطلبات الدراسة القياسية تمت الاستعانة بأساليب القياس الاقتصادي المتمثلة أساسا في أسلوب نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي للفجوات الزمنية الموزعة NARDL وأسلوب التكامل المشترك مع استعمال برنامج (Eviews10)، لتقدير النتائج وإجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية اللازمة.

كما تم استخدام الدراسات والابحاث بمختلف مصادرها من كتب ودوريات ومراكز بحث محلية ودولية (بنك الجزائر، وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصاء، البنك الدولي) وتوظيفها في تقدير نماذج قياسية تدرس العلاقة بين المتغيرات لغرض الوصول الى نتائج محددة وفق معايير علمية.

حدود البحث:

–الحدود المكانية: ركزت هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري على أمل أن تساهم في في الإجابة على بعض الاستفهامات التي تشغل بال الدارسين والباحثين وأصحاب القرار على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية الوطنية.

–الحدود الزمنية:تشمل الدراسة الفترة الممتدة ما بين 1980-2019، وبهذا فهي تتضمن أكثر من مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، كما تتضمن عدة مسارات لسياسة الإنفاق العام بين سياسة توسّعية وأخرى تقشّفية.

مبررات اختيار موضوع الدراسة:

يعود اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب هي:

–**أسباب ذاتية** : وهذه الأسباب تنبع من ميولنا البحثي الذي يعتمد على المقاربة الاقتصادية الكلية لمختلف مواضيع علم الاقتصاد، وكذا تماشيا مع تخصصنا الأكاديمي في ذلك – اقتصاد كمي–

–أسباب موضوعية: وهي الأسباب المتعلقة بموضوع الدراسة، أين لاحظنا من خلال جل الدراسات المتحصل عليها الآتي:

– قلة الدراسات القياسية التي تناولت الموضوع.

– يعتبر من مواضيع الساعة لاسيما أمام الاهتمام المتزايد بوجوب ترشيد وتوجيه الإنفاق العام لدعم التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

– التغيرات القوية والمستمرة التي تعرفها السياسة الانفاقية في الجزائر خلال العقود الثلاث الماضية تحت تأثير مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي خلفت اثار متباينة على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

الدراسات السابقة : استندت دراستنا على مجموعة من الدراسات السابقة استهدفت الانفاق العام وتأثيره على النمو و التنويع الاقتصادي، وفي ما يلي طرح مختصر لأهم الدراسات التجريبية والنتائج التي توصلت إليها:

-دراسة أحمدوف(A.Ahmadov,2012): بعنوان: "**المحددات السياسية للتنويع الاقتصادي في البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية**"، عن مركز نيهو (Niehaus) للعولمة والحوكمة بجامعة برينستون، حيث تناولت عوامل نجاح بعض الدول المصدرة للموارد الطبيعية في تنويع اقتصادياتها مقابل فشل أخرى في تحقيق ذلك، واعتمد الباحث في نموذجه القياسي على عينة تضم أكثر من مئة دولة خلال الفترة (1962-2010)، و اعتمد على طريقة المربعات الصغرى العامة (GLS)، وكذلك مؤشر هيرفندال–هيرشمان (HHI) لقياس تركيز الصادرات وتوصل إلى نتائج متباينة، حيث أكد أن الاعتماد على استخدام الموارد الطبيعية من غير النفط لا يؤثر على درجة التنويع بالمقابل اعتبر أن النفط أهم عائق للتنويع في بعض البلدان المنتجة له.

-دراسة ممدوح عوض الخطيب: بعنوان "**أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي**". هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تبيان دور تنويع مصادر الدخل الوطني لرفع النمو الاقتصادي في القطاع الغير النفطي خلال الفترة (1970-2008)، وتخفيف الاعتماد على النفط عن طريق زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي. وضحت النتائج المتوصل إليها أن زيادة درجة التنويع صاحبها ارتفاع معدلات النمو في القطاع الغير النفطي، لكن ما استهدفته خطط التنمية في المملكة العربية السعودية لم يتحقق كليا، فقد تزايدت درجة التنويع الاقتصادي دون أن يصاحب ذلك تنويع في الإيرادات الحكومية والصادرات.

–دراسة (**Ram 1989**) بعنوان :

"**Gouvernement Size and Economic Growth: A New Framework and Somme Evidence from Cross Sections and Time Series Data Reply**"

استخدم رام معادلتين لتحديد النمو الاقتصادي، الأولى تستخدم الإنفاق العام، والثانية تستخدم الإنفاق الخاص من أجل تحديد النمو لعينة شملت استخدام بيانات 115 دولة للفترة (1960-1980)، ومن أهم ما خلص إليه الباحث هو أن للإنفاق العام آثار إيجابية على النمو الاقتصادي في جميع الحالات التي تعرضت إليها الدراسة، كما أن الميل الحدي للإنفاق العام كان موجبا.

–دراسة إيمان بوعكاز (2015): بعنوان "**أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال فترة (2001–2011)** ". وعالجت الإشكالية المتعلقة بمدى تأثير التغير في الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر. أظهرت النتائج أن سياسة الإنفاق العام لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن أهم الأسباب المفسرة لذلك تجاوز حجم نفقات التسيير ونفقات التجهيز للقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، كما بينت نتائج التحليل التجريبي لقياس أثر الإنفاق العمومي أنه لم ينجح في التأثير على مستويات النمو خلال فترة الدراسة بالرغم من ارتفاع الإنفاق العمومي في الجزائر إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخ البلاد .

– دراسة تحت عنوان " **مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات – دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1980–2015** أطروحة دكتوراه من إعداد الباحث العمراوي سليم، تطرق إلى الإشكالية التالية : ما مدى مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1980-2015 ؟

توصل إلى نتائج مفادها أن الاقتصاد الأكثر تنوعا له قدرة أكبر على خلق الفرص الوظيفية، و أقل تأثرا بالطفرات و الصدمات الاقتصادية، واكبر قدرة على توليد القيمة المضافة و تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، كما توصل إلى أن الاقتصاد الوطني غير مستقر وقائم على ريع المحروقات وبعيدا عن مستويات التنويع المستهدفة، وذلك رغم وفرة الموارد المالية التي سهلت تمويل الإنفاق العام وبرامج الاستثمارات العمومية

العمومية الضخمة ما يجعل هذه الأخيرة تمثل هدر للموارد وتضييعها لفرصة بناء قاعدة إنتاجية صلبة واقتصاد أكثر تنوعا.

في ختام استعراض أهم الدراسات السابقة نشير إلى أن دراستنا هذه تتميز عن غيرها من الدراسات والنماذج السابقة بالاهتمام بمدى التأثير غير المتماثل للنفقات العامة بشقيها- نفقات التسيير والتجهيز- على درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر مقاس بمؤشر هيرشمان هرفندال للفترة 1980-2019 بالاعتماد على نموذج حديث يمثل في نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي ذي الفجوات الزمنية الموزعة NARDL وتقدير عتبة الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي باستخدام نموذج ARMEY.

الفصل الأول:

التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الموارد النفطية

الفصل الأول: التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الموارد النفطية

تمهيد

تواجه الدول النفطية ومن بينها الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن اعتماد اقتصاداتها على استغلال الموارد الطبيعية، فالنفط يؤثر بشكل كبير على هذه الاقتصادات كونه المورد الأساسي لتمويل موازين مدفوعاتها، في ظل ما تتميز به أسعار النفط من تقلبات حادة، وتتطلب مواجهة هكذا تحديات معالجة أسباب الخلل في هذه الاقتصادات، من خلال التوجه نحو التنويع الاقتصادي الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد ويعزز استقراره وتوازنه، ويضمن استدامته والأهم من ذلك يحقق الانتقال من اقتصاد منكشف كليا على أسعار النفط إلى اقتصاد موجه نحو النمو ومتنوع.

تعاني أغلب الدول النامية من المرض الهولندي خاصة النفطية منها بحيث لم تستطع فك الارتباط العضوي والهيكلي لاقتصادها بالمحروقات هذه الأخيرة التي شهدت في السنوات القليلة الماضية انخفاضا كبيرا منذ سنة 2014 وتذبذبا في أسعارها من حين لآخر، ومنه، فإنه لا مناص على الجزائر ومثيلاتها من الدول الريعية الأخرى، خوض غمار ورهان التنويع الاقتصادي مستفيدة من تجارب دول في هذا المجال لتفادي المخاطر الاقتصادية والصدمات المرتبطة بالارتكاز أو الاعتماد على مورد طبيعي أو سلعة معينة واحدة، وبناء على ذلك قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي؛

المبحث الثاني: الاقتصاديات الريعية بين نقمة الموارد ومتطلبات التنويع الاقتصادي؛

المبحث الثالث: تجارب دولية رائدة في مجال التنويع الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة في الأدبيات الاقتصادية منذ منتصف القرن الماضي، وتزداد أهميته بالنسبة للدول النفطية التي تعاني من تشوهات هياكل اقتصادها باعتمادها على المورد الوحيد في الدخل، وارتباط هذا الأخير بأسعار الأسواق العالمية لهذا المنتج الطبيعي وما يمكن أن ينجر عن ذلك عند تراجع أسعاره، مما يجعل التنويع الاقتصادي حتمية لا غنى عنها.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته في الدول النفطية

تعددت تعاريف التنويع الاقتصادي نظرا لأهمية هذه العملية في الدول التي تعاني من الأثار السلبية الناتجة على الاعتماد على مورد وحيد كالنفط والغاز، حيث تعد عملية التنويع أكثر من ضرورة لاقتصاديات هذه الدول.

الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، وفي حين يربط البعض التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، يربطه أخرون بهيكل الصادرات السلعية، حيث يرتبط التنويع الاقتصادي بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن.

وفيما يلي نعرض عددا من أهم التعاريف:

- يعرف التنويع الاقتصادي على أنه: " تلك العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنويع

مصادر الإيرادات العامة، كما أن التنويع الاقتصادي وبشكل خاص يعد تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس المال، ولقياسه يتم استخدام معيار تنوع الأنشطة الاقتصادية أو الأسواق[1].

❖ التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف الى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل ،وذلك عن طريق توجيه الاقتصادي نحو قطاعات أو اسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق او قطاع او منتوج واحد، بمعنى أخر التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه الى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الايرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الاسواق الخارجية[2].

❖ ان التنويع الاقتصادي هو سياسة خفض حجم المخاطر الاقتصادية من خلال تقسيم الأصول المتاحة بين عدة ضمانات واعادة البناء الهيكلي للاقتصاد، وذلك لأنه ضروري للغاية وحتمي للبلد للتقوية وتعزيز الأمن الاقتصادي، حيث يرفع من درجة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فيها، ويخلق فرص عمل لعدد أكبر من الأفراد خصوصا بالنسبة للبلدان ذات العدد المتزايد من السكان[3].

ويركز هذا التعريف على عملية التنويع كحل لتقليل مخاطر الاقتصاد وتعزيز الأمن الاقتصادي وتقسيم الضمانات عند استغلال جميع الاصول المتاحة .

❖ التنويع يعرف على أنه: "تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال الى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من

---

[1] – حميداتو نصر: **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000–2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية–**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019/2018، ص 142 .

[2] – بنين بغداد، بنين عبد الرحمان: **السياحة كبديل لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة، العدد01، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2016، ص 79.

[3] - Abdullah AlAmeri, **Why is Economic diversification Important in the UAE**, Language Centre ,UK.2013 .

قطاع، ومن ناحية ثانية ينظر إلى التنويع الاقتصادي بأنه: " العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج "[1].

وقد تناولت منظمة الإسكوا موضوعة التنويع الاقتصادي في البلدان العربية عندما عقدت ندوة حول التنويع الاقتصادي في العالم العربي عام 2001م، وأسهمت معظم تلك الدراسات بتوصيف التنويع الاقتصادي، وتتبع اسهامات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي، وتقدير التنويع الحاصل في الصادرات، وعلى الرغم من أن تحقيق التنويع الاقتصادي، ينصب بالدرجة الأولى على تنويع مصادر الدخل والانتاج، إلا أن حصول التنويع الاقتصادي في مصادر الدخل والانتاج ليس كافيا لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية، إذ لابد وأن يترافق التنويع في الفعاليات الانتاجية مع تنويع في متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل والانتاج كالصادرات، والواردات وايرادات الدولة، والعمالة واجمالي تكوين رأس المال وذلك انطلاقا من كون التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي واسهام القطاعات المختلفة في تركيبه، ولكن تتعداه الى متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى [2].

وبشكل عام، فإن التنويع الاقتصادي هو عملية تنويع مصادر الدخل، أي توسيع القاعدة الانتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية أو استخراجية)، كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الانتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الانتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات.

---

[1] – محمد كريم قروف: **قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980–2014)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر ،2016، ص ص 632-664.

[2] – مايح شبيب الشمري: **ضرورة التنويع الاقتصادي في العراق**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 24، جامعة واسط العراق، 2016، ص3 .

الفرع الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي وأهدافه

إن اعتماد اقتصاد ما على مورد واحد، خصوصا إذا كان موردا ريعيا يكلف انتاجه جهود وتكاليف استخراجه فقط، كالنفط مثلا يجعل الاقتصاد غير مستقر ومعرض للتقلبات والمخاطر خاصة عند انخفاض الطلب العالمي عليه، ومن ثم تدهور اسعاره، لذا تلجأ الدول النفطية لسياسة تنويع الموارد من أجل تفادي المخاطر الاقتصادية المحتملة.

1- أهمية التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة في الاقتصاديات الوطنية يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- للتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة في تحقيق استقرار الموازنة العامة ومن ثم تحقيق الاهداف التي وضعت من أجلها وذلك من خلال تفعيل عدة قطاعات إنتاجية على الأقل تكون نسبة مساهمتها تساوي نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات، وذلك باعتبار أن أسعار المحروقات يتم تحديدها في أسواق دولية كسوق نيويورك وسوق لندن وتحدد وفقا لعوامل اقتصادية، سياسية، طبيعية، وهذا ما يشكل خطرا على مداخيل الدول النفطية وموازنتها العامة .

ب- حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية بحيث تقود عملية التنويع إلى التقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد بشكل عام، لأنها تقلل الاعتماد على الانشطة الاقتصادية التي يمكن أن تخضع للتقلبات الدورية والصدمات الخارجية، من خلال زيادة نسبة مساهمة القطاعات الأخرى التي تتميز بـ: وفورات الحجم وامتلاك روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الصناعية —من الناتج المحلي الاجمالي، الامر الذي يؤدي الى تعزيز التجارة الخارجية والداخلية والتحرر من التركز السلعي ومن الاعتماد على سلة ضيقة من الصادرات وعلى مصدر واحد للدخل[1].

[1] – حميداتو نصر، مرجع سبق ذكره، ص144.

جـ- تأخذ الاعتبارات الاجتماعية دورا اساسيا لدى صانعي القرار ات والسياسات، إذ نجد أن قطاع النفط الذي يرتبط بالدولة بصورة مباشرة لا يستطيع أن يوفر بمفرده ألية للتوزيع الدخل، الأمر الذي دفع الحكومات باستخدام قنوات مباشرة وغير مباشرة لتوزيع الدخول إلا أن أغلب الدول النفطية لم توفق في تحقيق ذلك، لذا فإن التنويع بعيدا عن النفط من شأنه أن يؤدي إلى تنمية قطاع خاص قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة فضلا عن ذلك يقلل التنويع الاقتصادي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصاد أحادي شجعته التكنولوجيا المتقدمة وقطاع النفط ذو الأجور المرتفعة [1].

د- خلق مناصب شغل والحد من البطالة: يخلق الاقتصاد المتنوع مناصب شغل متعددة، نظرا لوجود عديد الصناعات التي تساهم في خلق المزيد من فرص العمل المتنوعة، وبالتالي تقليص البطالة وزيادة القيمة المضافة المحلية من خلال اقامة المشاريع الجديدة أو تطوير المشاريع القائمة، ومساهمة المزيد من اليد العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات.

2- أهداف التنويع الاقتصادي

لقد تعددت أهداف التنويع الاقتصادي تبعا لمستويات التنمية في الدول المتخلفة، إلا ان حتمية تنويع الاقتصاد في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف منها يلي:

-التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول، أو الجفاف بالنسبة للموارد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الاسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة (مثال الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية)

- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الاجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.

[1] - بربري محمد أمين، ضيف أحمد، موزارين عبد المجيد: **السياحة رهان الجزائر لتنويع الاقتصاد و الحد من التبعية لقطاع المحروقات**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث و الدراسات، المجلد 03، العدد 04، جامعة البويرة، الجزائر، 2018، ص ص 163-164.

– ضمان استغلال كافة طاقات المجتمع وموارده المختلفة مادية كانت أو بشرية.

– الرفع من القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية والحفاظ عليها.

– رفع انتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي.

– تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تعزز من مستويات المعيشة، وتولد الثروات وفرص العمل وتشجع على تطوير المعارف والتكنولوجيا الجديدة[1].

– تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الافق الزمني، فعلى المدى القصير قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي البترول مثلا، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الاجمالي والعائدات التصديرية، أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في احداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي أن القطاع الرئيسي كالنفط قد يعتمد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي[2].

المطلب الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

لكي تكون عملية التنويع الاقتصادي ناجحة، يجب أولا معرفة الأنماط والمستويات التي يتم تركيز جهود التنويع الاقتصادي فيها، ليتم بعد ذلك إخضاع تلك الجهود لمجموعة من المؤشرات تمكن من تقييم مدى النجاح في تنويع الاقتصاد.

---

[1] – حيمور مصطفى : **تأثير مساهمة التنويع الاقتصادي على القطاع السياحي في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 2000–2017** ،مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، المجلد 03، العدد 01، جامعة المسيلة، 2017، ص 39.

[2] – أحلام منصور، اسيا بن عمر: **القطاع الفلاحي كمصدر للتنويع الاقتصادي و أداة للتنمية دراسة حالة الجزائر**، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2017، ص 77.

الفرع الأول: أنماط التنويع الاقتصادي

حسب ما ورد في التعاريف السابقة فإننا نلمس وجود نمطين مختلفين من التنويع على الأقل، قد يكون التنويع في جانب الانتاج يجعل الهيكل الانتاجي المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة، أو على صعيد الصادرات، بتوسيع سلة صادرات البلد أو عن طريق دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام[1]، وهذا ما نفصله في ما يلي:

1- تنويع الهيكل الإنتاجي

يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وهو ما ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل " لعنة الموارد الطبيعية " أو " المرض الهولندي"، فالتنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات وبالتالي التنمية بمعناها الأكثر شمولية .

2 – تنويع الأسواق

يحتل تنويع الأسواق نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى، وعلاوة على ذلك هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية، وعموما تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية،

[1] - زهير بوعكريف: **ترقية القطاع السياحي كمورد بديل للثروة النفطية من أجل تحقيق تنمية مستدامة – دراسة حالة الجزائر–** أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2018/2017، ص 77.

ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة، ضف إلى ذلك فإن التصدير إلى اكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

إن النظر إلى درجة تنويع المنتجات وتنويع الأسواق مما يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصدير للبلد ما، وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية. ونفس الشيء فالاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام هو أفضل من التركيز على القليل، ومع ان عملية تنويع الإنتاج والتجارة قد تكون مكلفة، ومحفوفة بالمخاطر وطويلة الأجل، فإنه بالمقابل لا يمكن الاستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك .

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

من أجل تقييم مدى نجاح التنويع الاقتصادي في أي دولة من الدول، لابد من دراسة بعض المؤشرات الكمية التي نستطيع من خلالها قياس درجة التنويع في القطاعات الاقتصادية، وغالبا ما تتحدد تلك المعايير من خلال الاستعانة بتحليل البيانات المتوفرة التي تعكس صورة واضحة عن الهيكل الاقتصادي.

1- مؤشرات التنويع الاقتصادي

تعددت مؤشرات أو المعايير التي تقيس التنويع الاقتصادي نظرا لاختلاف أبعاده ويمكن أن نجمل أهم المؤشرات فيما يلي[1]:

أ- معدل ودرجة التغير الهيكلي: تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة الى زيادة او انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.

[1] – ضيف أحمد، عزوز أحمد: **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله للتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة** ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2018، ص 23 .

ب– درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط: ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار على مرور الزمن.

جـ– تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع ايرادات الحكومة: لأن أحد اهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

د– نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات: حيث يدل ارتفاع الصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، الا ان التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

هـ– تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع: ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

و– تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي: وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنيا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

ي– مقاييس الإنتاجية: حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، للتقييم معدل تنميته وتحديثه.

إن هذه المؤشرات تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، كما أن استخدام نسب التغير في ناتج القطاعات إلى الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مؤشرا للتركيب القطاعي للاقتصاد، قد لا يكون دقيقا، خاصة عندما تحدث تغيرات طارئة في هذه النسب نتيجة لتقلب الأحوال الجوية أو وجود حالة كساد، أو تقلبات أسعار الموارد الطبيعية مثلا، فالتركيز على نمو قطاعات بعينها كمؤشر للنمو، ليس بالضرورة صائبا، لأنه من الممكن أن تنمو هذه القطاعات بدون حدوث تنمية حقيقية عندما ينشأ القطاع الصناعي كجيب في الاقتصاد

الوطني منعزلا عن بقية قطاعاته، لذا فمن الأمور المهمة في قياس تقدم الاقتصاد هو التعرف على التطور في درجة التشابك بين القطاعات عبر الزمن[1].

2 – مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، هناك بعض المقاييس الأكثر شيوعا من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي، من بينهم مقياس هرفندل–هيرشمان (Herfindal-Hirshman)، مقياس فلاديمير كوسوف (Fladimur-Cossouv)[2] ومؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الأونكتادUNCTAD).

2-1 مؤشر هرفندل–هيرشمان (Herfindal-Hirshman)*

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تعتمد على مفهوم التنوع (Diversification) كمعامل هيرفندال–هيرشمان والذي يختصر بالشكل (HHI) ويعد الأكثر شيوعا بحيث يعتمد على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه. ويستخدم للقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة للقياس التنوع الاقتصادي.

وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدام بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات لقياس مدى احتكار في صناعة معينة أو قطاع معين. ويعرف (HHI) بالصيغة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{X_i}{x}\right)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}$$

[1] – إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق ،القاهرة – مصر، 2003، ص 112.

[2] – ضيف أحمد ،عزوز أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

حيث:

χ_i : قيمة المتغير في النشاط

x : القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات

N : عدد النشاطات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس.

حيث $H.H$: مؤشر هرفندل – هيرشمان، يأخذ القيمة 0 عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة بنفس النسبة في النمو الاقتصادي)، ويأخذ القيمة 1 عندما يكون مقدار التنوع صغير وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط[1].

2-2 مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الأونكتادUNCTAD): يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية ويحسب وفق الصيغة التالية [2]:

$$S_J = \frac{\sum_{i=1} |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث:

S_j : مؤشر تنوع الصادرات؛

---

[1] – بوطلاعة محمد، بن دبيش نعيمة: **ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تدعيات ازمة النفط –إمكانية الاستفادة من تجارب دولية** ،مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة بشار، 2018 ، ص 8.

[2] – صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص ص: 145،146.

h_{ij} : تمثل حصة صادرات السلعة i من اجمالي صادرات الدولة j ؛

h_i : تمثل حصة صادرات السلعة i من اجمالي صادرات العالم .

3-2 **مؤشر فلاديمير كوسوف:** يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية :

$$COS = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta_i^2}}$$

COS : مؤشر فلاديمير كوسوف؛

α_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي في فترة الأساس؛

β_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة

كلما أصبحت قيمة COS=0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد عن هذه القيمة، يدل ذلك على نقص تلك التغيرات الهيكلية[1].

المطلب الثالث: محددات التنويع الاقتصادي وميكانيزمات تحقيقه

مما لا شك فيه أن التنويع يلعب دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من الميكانيزمات التي تلعب دور مهما في نسبة نجاحه أو فشله، وعليه سنتطرق في هذا المطلب الى محددات التنويع الاقتصادي وميكانيزمات تحقيقه.

[1] - عماد الدين المصبح: **محددات النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة 1970-2004**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2008/2007، ص 94.

الفرع الأول: محددات التنويع الاقتصادي

هناك بعض المحددات الرئيسية للتنويع الاقتصادي نوردها فيما يلي:

1-**الحوكمة:** والتي تعتبر شرطا أساسيا للبناء بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي حيث ينطوي هذا الأخير على تصميم وتنفيذ سياسات هادفة للتعزيز القطاعات الناشئة والتأكد من إمكانية تطويرها في بيئة تسمح لها بالازدهار وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني فعلى المستوى الاقليمي يجب أن يكون هناك كفاءة في التنسيق بين صناع القرار ومختلف الجهات المعنية الممثلة للبيئة الإقليمية والعالمية، سواء كان ذلك للقادة الوطنيين أو الإقليميين العام منهم والخاص، كما أن الحوكمة تعبر عن النشاط الذي تقوم به الإدارة وتتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات، أو منح السلطة، أو التحقق من الأداء، وتتألف إما من عملية منفصلة أو من جزء محدد من عمليات الإدارة أو القيادة .[1]

2- القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دور مهم في التنويع الاقتصادي وذلك بقيادة وتسيير الابتكارات والنشاط الاقتصادي، فعلى سبيل المثال الاستثمار في البحث والتنمية للنشاطات الجديدة حيث يواجه القطاع الخاص مجموعة من العراقيل مما يستوجب على الحكومة إيجاد سبل للتعزيز روح المبادرة عن طريق وضع السياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية أمام الشركات الخاصة، لذا من الضروري على الحكومات أن تكون مدركة لاحتياجات القطاع الخاص، مثل تحسين مناخ الأعمال من خلال " التواصل لإقامة شراكات بناءة مع القطاع الخاص" [2]

[1] – صفيح صادق، عامر أسيا: **مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1980–2016** –دراسة قياسية– مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة 2،الجزائر، يومي 07/06 نوفمبر 2018.

[2] - Maré, John HE. Economic diversification in Africa: a review of selected countries. 2011. P9 -10

3- الموارد الطبيعية: تعتبر من أهم العوامل المحددة للتنويع الاقتصادي، حيث يمكن استعمالها في رفع السلع الانتاجية المصدرة، غير أن رفاهية المجتمع ما لا تتحدد بالقدر المتاح من الموارد وإنما بالاستغلال الأمثل والكفؤ للتلك الموارد.[1]

4- العوامل الإقليمية: يعتبر التكامل الإقليمي استراتيجية للتسهيل التبادل والتجارة ويشمل كل من اصلاح نظام إدارة الجمارك للتسهيل العمل بالنسبة للرجال الأعمال في حرية نقل بضائعهم، وتتكون أيضا في مبادرات التنمية المكانية بإعداد برامج تتمتع بنقاط للتقييم الخدمات التي تتمثل عادة في عمليات التنقل عبر الحدود في شكل ممرات للنقل بصفة رئيسية.

5- النطاق الدولي: يلعب دورا هاما بالنسبة للدول الهادفة للتنويع اقتصاداتها سواء كان على انفراد أو تكتلات اقتصادية، والتي من شأنها التأثير عليها، فالاقتصاديات العملاقة يمكنها أن تلعب دور شركاء أساسيين بالنسبة للدول الراغبة في تنويع اقتصاداتها، حيث يمكن لهذه الشركات أن تأخذ عددا من الطرق بما في ذلك المشاريع التجارية المشتركة، اتفاقات الاستثمار والتجارة، نقل التكنولوجيا وبناء القدرات لتحسين مناخ الأعمال فدورها في إيجاد أسواق موسعة للمنتجات الجديدة يأخذ أهمية خاصة[2]، لتحسين التنويع بالنسبة لهذه الدول لكن هذا يبقى معقدا من حيث قضايا الوصول الى أسواق جديدة وفرص تجارية دولية.

6- القدرة المؤسساتية والموارد البشرية: تساعد على تعزيز قدرات وامكانات التنويع، حيث هناك مجموعة كبيرة من الدراسات على سبيل المثال دراسة Mehlum وأخرون (2006) تشير إلى أن الاختلافات في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الأهمية في تحديد ما إذا كانت البلدان تتجنب لعنة الموارد الطبيعية (العلة الهولندية)، فالتنوع الاقتصادي يعتبر عامل مهم في توزيع الدخل والتخلص من الفوارق الاجتماعية في مستويات التعليم وغيرها كما توصل أيضا Acemoglu (2005) وأخرون إلى أن تأثير المؤسساتية على النمو الاقتصادي يكون

---

[1] – محب خلة توفيق، **التطور و اقتصاديات الموارد – دراسة خاصة بتطور الفكر والوقائع الاقتصادية واقتصاديات موارد عناصر الانتاج**، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2011، ص 163

[2] – قرومي حميد، بن ناصر محمد: **ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط**، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، جامعة البويرة، الجزائر، 2017، ص 272.

على المدى الطويل أكثر من المدى القصير، ويشمل ذلك التأثير الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، التكنولوجيا، التنظيم في الإنتاج إضافة الى العوامل الجغرافية.

من جهة أخرى فسرت معاناة الدول بالمرض الهولندي بالرغم من اكتسابها لميزة توفر الموارد الطبيعية، بالنوعية المؤسساتية للدولة، إذ توصل Kall (2004) أن البلدان التي تعتمد على المداخيل النفطية غالبا ما تتميز بالفساد والحكم السيء وارتفاع نسبة الحروب الأهلية [1]، فالدول الريعية تعاني من تقلبات أسعار النفط الذي يشهد انخفاضات متتالية تؤثر بالسلب على التنمية الاقتصادية، والتنويع الاقتصادي هو الوسيلة الوحيدة التي تمكن من الخروج من هذا الوضع الذي سماه Watkisens في حالة كندا بفخ المنتجات الأولية الأساسية [2].

وهكذا فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وكذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، كارتفاع معدلات التضخم لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم للعملية تنويع الأعمال. كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدات الإنتاج والإنتاجية، كما يتطلب أيضا توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها .[3]

الفرع الثاني: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي

تشمل الأليات الكفيلة بنجاح سياسات التنويع الاقتصادي المختلفة من بلد لأخر بناء على توجهاته الإيديولوجية، التقدم الاقتصادي والاجتماعي والظروف المحلية والدولية خاصة الاقتصادية منها والتي من ضمنها:

---

[1] - Arezki, Rabah, and Thorvaldur Gylfason . **" Resource rents democracy, corruption and conflict: Evidence from sub – Saharan Africa.**" Journal of African Economies 22.4(2013)

[2] – صفيح صادق، عامر أسيا، مرجع سبق ذكره.

[3] – المعهد العربي للتخطيط 2014، " التعريف بمفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته "، الكويت
http://www.arab_api.org/image/Training/program/1/2014/221_p14017_1.pdf
أطلع عليه بتاريخ 2019/07/13

1- إعادة الاعتبار لدور الدولة التنموي: ان الدور الذي تلعبه الدولة التنموية، لا يقتصر فقط على تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي، وإنما إحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقاتها بالاقتصاد الدولي، فعملية التنمية تتضمن تغيرات نوعية في جوانب عديدة منها تغيرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الانتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية .[1]

2- الشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص: إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتحديد دور كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية، يعد من أهم الأليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي نظرا لكون حدوث التفاعل بينهما وفي مجالات مختلفة ونشاطات عديدة ومتنوعة يؤدي لارتفاع العائد التنموي الديناميكي من هذه التفاعلات خارج نطاق عملية الأسواق، إذ أن الترابط والتشابك بين فروع النشاط الاقتصادي في المراحل الأولى للنمو تنشأ عادة بين الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة وما بين مختلف القطاعات الاقتصادية وليس فقط داخل الأسواق، مما يؤدي للتعظيم الصلات بين المكونات الاقتصادية التقنية والمؤسسية التي تربط بين مختلف أجزاء الاقتصاد الوطني.

3- الصناعات الصغيرة والمتوسطة: ساهمت التحولات التي أفرزها النظام الاقتصادي العالمي الى حدوث انعكاسات على القطاع الصناعي في العالم، خلقت امامه فرص هائلة للتسويق منتجاته عبر الحدود، وقد جاءت هذه التطورات في ذات الوقت مع ثورة المعلومات والتطور التقني الهائل الذي أدى إلى إمكانيات الانتاج الكبير والمتنوع والعالي المستوى من مختلف مراكز التصنيع عالميا، حيث انتقل الاهتمام من اقتصاديات وفورات الحجم الكبير على اقتصاديات التكنولوجيا المتقدمة وأساليب توزيع عمليات الإنتاج، كما أدت الى

[1] – عطاء الله بن طيرش، عبدالكريم كاكي، كمال بن دقفل: **دراسات تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 05، العدد 18، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020، ص 308.

أهمية الميزة النسبية التقليدية التي كانت تبنى على أساسها المصانع، [1] الكبيرة وانعكس ذلك على زيادة الأهمية الكبيرة للمصانع الصغيرة والمتوسطة في هيكل الإنتاج الصناعي ما أعطاها بعدا تنمويا محليا متعدد الجوانب.

4- التوجه الفعال للاستغلال مصادر الطاقة المتجددة: يعتمد الاقتصاد الجديد على الطاقة المتجددة التي لا تنضب، وعلى المصادر المتجددة التي تنتج عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر الطاقوي ومن بين هذه الطاقات نذكر الطاقة الكهرومائية، الطاقة الشمسية، طاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية[2].

5- الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر هذا الأخير من أهم أليات التنويع الاقتصادي، حيث أنه وفي ظل الظروف الاقتصادية الحالية أصبحت العديد من الدول وبالأخص الدول النامية في حالة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الأخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، وهكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة للاقتراض الخارجي، فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة تنحصر في العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .[3]

فالتنويع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات وبالخصوص في القطاع الزراعي، الأجهزة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال يتطلب اقتناص الفرص الاستثمارية الداخلية والخارجية بهدف تعظيم الأرباح وتقليل المخاطر، ذلك أن التركيز على قطاع المحروقات دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الأخرى ينعكس سلبا على مصادر الدخل الاقتصادي*

---

[1] – قرومي حميد، بن ناصر محمد مرجع سبق ذكره، ص 273

[2] لومايزية عفاف: **التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة** ، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 62، مركز أبحاث فقه المعاملات الاسلامية، سوريا، 2017، ص ص 22-30.

[3] – عطاء الله بن طيرش، عبد الكريم كافي، كمال بن دقفل، مرجع سبق ذكره، ص 309

* أشارت بعض الدراسات إلى أن أهم وسيلة للاستفادة من التنوع القطاعي في الاستثمار الأجنبي المباشر هو من خلال الأثار الخارجية لانتشار التقنية العالية نتيجة عدة أسباب الأول أن التكنولوجيا الجديدة غالبا لا تكون متوفرة محليا وثانيا استخدام التكنولوجيا الجديدة يرتبط بدرجة عالية من المخاطر فوجود الشركات الأجنبية بطبيعتها لها القدرة على الإنتاج الكبير، وبالتالي خلق وفورات الانتاج الكبير مما يمكنها من تحطيم الاحتكار الداخلي وجعل السوق أكثر تنافسية و كفاءة، أنظر: أيسر ياسين فهد، أحمد محمد جاسم، أثر التنويع الاقتصادي في تحسين المناخ الاستثماري في العراق للمدة 2003-2014، مجلة التنمية البشرية، المجلد 03، العدد 02، جوان 2017، ص 377.

المبحث الثاني: الاقتصاديات الريعية بين نقمة الموارد ومتطلبات التنويع الاقتصادي

احتلت قضيتا الاقتصاد الريعي والتنويع الاقتصادي في الآونة الاخيرة أهمية كبيرة بسبب التطورات الاقتصادية الحالية، حيث يمكن القول إن البلدان التي تمتاز اقتصاداتها بمورد اقتصادي وحيد كالنفط مثلا، وتعتمد المورد الريعي بوصفه المورد الوحيد في تمويل نفقاتها المتعددة، التي من خلاله تقوم بتنظيم نفقاتها حسب الأولويات تعد دول ذات اقتصاديات ريعية.

المطلب الأول: مفاهيم حول الاقتصاد الريعي والدولة الريعية

لقد أدت صدمة النفط في سبعينات القرن الماضي إلى إحياء فكرة الريع والاقتصاديات الريعية، ففي خلال فترة قليلة من الزمن تدفقت أموال هائلة بشكل لم يسبق له مثيل على عدد محدود من الدول النفطية، ودون جهود مقابلة على ظروف الإنتاج، مما أعاد للأذهان فكرة الدخول غير المكتسبة ومن ثم وصف الاقتصاديات بالريعية، وهنا سنعرض بشيء من التحليل مفهوم الريع، الاقتصاد الريعي والدولة الريعية.

الفرع الأول: مفهوم الريع

يعد مفهوم الريع من المفاهيم التي تناولها فكر الاقتصاد السياسي منذ ظهور " المدرسة الفيزيوقراطية " في القرن الثامن عشر، وعلى رأسها المفكر الفرنسي "كسناي" (1994-1974)، حيث تناولت المدرسة مفهوم الريع العقاري[1]، في حين ظهر مفهوم الدولة الريعية في سبعينات القرن الماضي في الدراسات العربية التي قدمها كل من "مهداوي"، " حازم الببلاوي"، " خالد النقيب"....الخ

[1] - J.L GuiGou, La rente fonciére ,les théories et leur évolution de puis 1650, Economica, Paris, 1982, P61.

لقد اهتم الاقتصاديين منذ القرن 18 بمفهوم الريع، إذ يعتبر "أدم سميث" أول من فرق بين الريع والأجر، فالريع حسبه يدخل في تكوين الأسعار بشكل يختلف عن الأجور والأرباح، فالريع حسب "أدم سميث" يشير الى الدخل الذي يحصل عليه الشخص حصدا دون أن يزرع.[1]

أما "كارل ماكس" فقد لفت النظر إلى الريع من خلال ما أطلق عليه " بالرأسمالية الريعية" حيث يقصد بها ظاهرة اقتصادية اجتماعية يصف من خلالها الطبقة الرأسمالية غير المنتجة بالمفهوم الاقتصادي، فدخل هذه الطبقة لا يأتي من انتاج السلع والبضائع بل من خلال امتلاك مصادر الريع مثل العقارات المؤجرة، كذلك الأسهم والسندات.

غير أن من اعطى لمفهوم الريع معناه الاقتصادي المحكم أكاديميا هو الاقتصادي " دافيد ريكاردو" في كتابه المعنون " مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب "، فالريع حسبه هو الدخل الاضافي من الأراضي الزراعية المتأتي من الميزة الاقتصادية من استعمال نفس وحدة المساحة مما يتجاوز فائدة الأراضي الحدية المستعملة لنفس الغرض، أي ما يتجاوز الكلفة عند تساوي عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال.

والتعريف الأوسع للريع هو بمعنى الدخل الذي تؤمنه منحة أو هبة من الطبيعة، أو قد يؤمن موقع معين مداخيل ريعية خارجية لبلد ما، ويحصل ذلك في حالة كون أراضيه ممرا تجاريا دوليا كقناة السويس، او حين تكون ممرا لأنابيب البترول أو قد تكون منطقة سياحية، فضلا عن ذلك يمكن أن يكون ممثلا بالمساعدات والهبات الدولية وعلى ضوء ذلك يقسم الريع على ثلاثة أقسام وهي :

1- الريع الطبيعي: ويتمثل في الموارد الطبيعية كالثروات المعدنية والغابات والنفط

2- الريع الاستراتيجي: ويتحقق ذلك نتيجة لميزة ترتبط بموقع الدولة من حيث موانئها أو تحكمها في طرق التجارة أو لميزة جيوسياسية كالإشراف على الممرات المائية أو قد تكون كمنتج سياحي .

[1] – صديقي رفيق: **مناخ الدولة الريعية وتناقضات السياسة العامة في الجزائر**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، العدد 07، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2019 ص103.

3- الريع التحويلي: ويشمل هذا الريع مما تتلقاه الدول من معونات ومنح وهبات وتحويلات العاملين، فضلا عن أشكال الدعم الأخرى[1].

الفرع الثاني: مفهوم الدولة الريعية:

لقد برز هذا المفهوم الى ساحة النقاش في سبعينات القرن الماضي (1970)، لاسيما بعد الدراسة الشهيرة التي قدمها الباحث الايراني " حسين مهداوي" سنة 1970 أين صاغ المفهوم الحديث للريع وعلاقته بالدولة، معتبرا أن الدولة الريعية هي التي تحصل وبشكل منظم على كميات معتبرة من الريع الخارجي، والتي تدفع من قبل أشخاص أجانب، حكومات أجنبية، أو هيئات لصالح أفراد أو هيئات أو حكومة الدولة المعنية [2].

يرمي مفهوم الدولة الريعية الى تحليل العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع،فمفهوم الدولة الريعية لا يوحي الى تحليل اقتصادي فحسب، وإنما مفهوم يلتمس جميع زوايا المجتمع، فهي علاقة قائمة بين السلطة والبيئة المحيطة بها [3].

يعرف "حسين مهداوي" الدولة الريعية على أنها تلك الدولة التي تقتات على عائدات من الخارج، وذلك من خلال تصدير الموارد الأولية الخامة أو من تقديم خدمات استراتيجية أو من ضرائب تفرض على تحويلات من الخارج، فالدولة الريعية حسب "مهداوي" تعتمد على دخل لا يتم الحصول عليه عن طريق الانتاج والعمل، فهذه المقاربة تنظر الى دخل النفط بوصفه ريعا خارجيا تتقاضاه هذه البلدان عن طريق تأجير أراضيها للشركات النفطية، فهو ريع خارجي غير مكتسب ولم يتولد من العمليات الإنتاجية في الاقتصاد المحلي، فالدولة التي تعتمد في معاشها على عائد الريع الخارجي هي دولة ريعية.

---

[1] – مايح شبيب الشمري: **تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 03، العدد 15، جامعة الكوفة، العراق، 2010، ص8-9.

[2] – بودربالة فايزة: **إشكالية تحويل الادخار الى استثمار في الاقتصاديات الريعية حالة الجزائر 2000-2014**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص نقود و مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016/2015، ص 96 .

[3] – محمد عز العرب: **الدولة الريعية**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد10، بغداد، 2010، ص7.

وطور حازم ببلاوي هذا المفهوم وشخص أربع خصائص رئيسية تشترك فيها الدولة الريعية في العالم العربي، وهي الدخل الريعي هو الدخل السائد في الاقتصاد، يتأتى الريع من الخارج بحيث لا يحتاج الاقتصاد إلى قطاع إنتاجي قوي، تشكل الأيدي العاملة المشغلة في تحقيق الريع نسبة قليلة من مجموع القوى العاملة، تكون الدولة (الحكومة) هي المتلقي الرئيسي للريع الخارجي [1].

كما انتبه "مهداوي" في تطبيقه لمفهوم الدولة الريعية هي أن الإسهام الأساسي للقطاع الريعي في عائدات حكومات الدول (خاصة المصدرة للبترول) من الإقدام على تبني سياسات عمومية ضخمة دون الحاجة للفرض الضرائب، ودون الوقوع في فخ عجز ميزان المدفوعات، كما تعاني منها الدول النامية التي لا تمتلك ثروة طبيعية، كما يري "جياكومو لوشياني" فإن أحد أهم النتائج المستخلصة من مفهوم الدولة الريعية هو أن المجتمع المدني قد اسقط مطالبه عن الدولة، ذلك أنه لا يرى من حقه المشاركة في صنع السياسة العامة للدولة، فهذه الأخيرة نجحت الى حد كبير في التخلص من وشائحها، وما يفسر استقلالية الدولة عن المجتمع هو العائد الريعي الضخم المدفوع مباشرة للدولة (السلطة الحاكمة) .

لقد أسهمت اعمال كل من الباحثين الببلاوي وليوشياني (الاقتصادي الإيطالي Luciani) سنة 1987 في إثراء مفهوم الدولة الريعية حيث وضعا أربعة خصائص جوهرية للدولة الريعية وهي[2]:

- **الريع هو مصدر لكل النشاطات:** فهو كما أشرنا له، القطاع الوحيد الذي يقوم عليه الاقتصاد ولا يوجد قطاع إنتاجي أخر هام في الاقتصاد.
- **مصدر الريع هو خارجي:** يأتي الريع من تدفقات نقدية خارجية، ووجود ريع داخلي لا يكفي لإصباغ الطابع الريعي على الاقتصاد، وذلك لأنه يعني وجود قطاع إنتاجي محلي.
- **فئة صغيرة جدا تعمل على إنشاء الريع:** ينشأ الريع بمساهمة عدد محدود من العمال (مثلا يمثل عمال قطاع النفط الفئة الصغيرة المنشئة للريع) بينما تتولى غالبية المجتمع استعمال هذه الثروة بعد أن تنفرد الدولة إعادة توزيعها عليهم.

---

[1] – حميداتو نصر، مرجع سبق ذكره، ص166

[2] Mari Claire Aoun « **la rente pétrolière et le développement économique des pays exportateurs** »,op.cit, p p :132 ;133.

وعليه فإن الاقتصاد المفتوح على الخارج، والذي يمتاز بمستوى مرتفع من المبادلات الخارجية لا يعد من ضمن الدول الريعية، لأن غالبية السكان قد ساهموا في نشأة وتوليد الريع الخارجي (هنا نكون أمام اقتصاد ريعي وليس دولة ريعية).

- **الدولة هي أكبر مستفيد من الريع الخارجي:** فالريع يعود بمجمله لفائدة الدولة، وهذا ما يسمح لها بلعب دور محوري في توزيعه على بقية الفئات، وتصبح الدولة أهم عون اقتصادي يقوم بالإنفاق ويتولى إنجاز الاستثمارات العمومية.

الفرع الثالث: مفهوم الاقتصاد الريعي

يشير مفهوم الاقتصاد الريعي إلى اعتماد دولة ما على استغلال مورد طبيعي كالنفط، الذهب وغير ذلك من الموارد الطبيعية، يكون اقتصاد ذلك البلد في الغالب رخويا، إذ يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمع استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد، فهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية والزراعة أهمية كبيرة.

يعرف الدكتور حازم الببلاوي الاقتصاد الريعي بقوله " عندما نصف اقتصاد بأنه ريعي، فإننا نشير عادة الى الأوضاع التي تغلب عليها عناصر الريع الخارجي، ونعتقد ان المصدر الخارجي للريع يعتبر أمرا أساسيا في تحديد مفهوم الاقتصاد الريعي، لأن الريع الخارجي وخاصة إذا كان مهما بالنسبة للناتج القومي فإنه يشير إلى تحويلات من القطاع الخارجي دون أن يفترض وجود قطاعات إنتاجية محلية مهمة، ولذلك نستخدم اصطلاح الاقتصاد الريعي بشكل أساسي للأحوال التي يلعب فيها الريع الخارجي دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية " [1].

وقد عرفه الدكتور محمود عبد الفوضيل بأنه ذلك الاقتصاد الذي يتميز بانفصام العلاقة بين تيار العائدات المتأتية من الريع الخارجي المتدفقة على المجتمع والتي تؤول إلى الحكومات، وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل، ويعني الريع الخارجي أن العائدات التي تتدفق على المجتمع، تعتمد على مجموعة من العوامل الخارجية، وهي عوامل لا تخضع لراسم السياسة الاقتصادية، والاقتصاد الريعي بهذا المفهوم هو ذلك الاقتصاد المدعوم

[1] –معمر طرايش، سحنون مصطفى: **التأصيل النظري لظاهرة الاقتصاد الريعي الدول المصدرة للنفط نموذجا**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 04، جامعة المسيلة، ص 330

جوهريا بالإنفاق من دولة ريعية، إذ تصبح الدولة وسيطا بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالدولة تتسلم العائدات الريعية ومن ثم يجري تخصيصها إلى فروع النشاط الاقتصادي الأخرى من خلال برنامج الإنفاق. كما أن تخصيص هذه الأموال العامة بين الاستخدامات البديلة يعتبر في غاية الأهمية بالنسبة للنمط التنمية والمسار المستقبلي للنمو تلك المجتمعات[1].

ويعرف الاقتصادي العراقي" الدكتور صبري زايد السعدي" الاقتصاد الريعي بأنه الاقتصاد الذي تتملكه الدولة كليا، وتكون نسبة مساهمة العائدات الريعية في الاقتصاد الوطني بنسبة أكبر من مجموع إسهامات القطاعات الأخرى (الصناعة والزراعة) في الناتج المحلي الإجمالي PIB، فالإيرادات الريعية تمول النسبة الكبيرة من الاستثمار العام بنسبة تفوق 50% من الانفاق الحكومي في الميزانية السنوية الاعتيادية، كما أن قيمة الصادرات الريعية (النفط) تتعدى 50% من مجموع كل الصادرات، لذلك ففي حالة مساهمة القطاعات غير إنتاجية (الريعية) بـ 40% من الناتج المحلي لبلد ما عندما يوصف اقتصادها بالاقتصاد الريعي.[2]

المطلب الثاني: لعنة الموارد الطبيعية والعلة الهولندية في الدول الريعية

ترتبط نظرية نقمة الموارد الطبيعية تاريخيا بالأداء الاقتصادي الضعيف والمخيب للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية، وهي تمس حاليا عدد لا يستهان به من البلدان المصدرة لمورد النفط، فبالرغم من الوفرة الكبيرة في العائدات النفطية، إلا أن معظم اقتصاديات هذه البلدان سجلت ضعفا في مؤشرات التنمية الاقتصادية، فبالإضافة الى الخصائص السابقة تتميز الدول الريعية عن غيرها من دول العالم بظاهرة المرض الهولندي التي تنشأ وتتزايد اعراضها خاصة في فترات الطفرات النفطية، علما أن هناك تفاوت في مستوى ومدى إصابة كل بلد بأعراض هذا المرض وذلك حسب درجة ارتباط اقتصاد البلد بالقطاع النفطي.

---

[1] – بلقلة براهيم، نورين بومدين: **الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري وعلاقته بظاهرة المرض الهولندي**، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد 11، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، ص 44،45.

[2] – صبري زايد السعدي، **التجربة الاقتصادية في العراق الحديث**، دار المدى للثقافة و النشر، ط1، بغداد، 2009،ص 43.

الفرع الأول: مفهوم لعنة الموارد الطبيعية

اشتهر هذا المصطلح على يد " ساكس ووارنر" في عام 1995، بحيث من خلال دراسة قام بها استنتج أن هناك علاقة سلبية بين وفرة الموارد الطبيعية ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وفقا لذلك البلدان التي لديها قدر أكبر من الموارد تنمو على نحو أبطئ من الدول الأخرى، وهذا ما يسمى باللعنة، بحيث تقف الموارد عائقا أمام النمو، ولا يقف هذا التأثير عند الأثار الاقتصادية بل يتجاوزه إلى الأثار الاجتماعية والسياسية وحتى البيئية على هذه الدول، إذن لعنة الموارد "النفط" هي نتيجة مباشرة للاعتماد المفرط على عائدات الموارد الطبيعية، بحيث وجود كميات كبيرة من هذه الموارد، يسمح بتوفير إيرادات مالية معتبرة بالنسبة للدولة، ما يؤدي بصفة متناقضة إلى حدوث اثار اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية تكون سلبية على هذه الدولة[1].

كما تعني" لعنة الموارد" العلاقة العكسية بين زيادة الاعتماد على إيرادات الموارد الطبيعية من جهة، ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى وتحديدا تلك الموارد غير المتجددة، مثل المعادن والنفط والوقود عموما، وتشير دراسات عديدة إلى أن أداء البلدان النامية الغنية بالموارد كان أضعف من نظيره في البلدان الفقيرة بالموارد، فقد أظهرت دراسة تناولت أعضاء منظمة أوبك في الفترة 1965-1998، أن معدل دخل الفرد فيها تراجع بنسبة 1.3 % سنويا، في حين حققت البلدان النامية غير النفطية نموا بمعدل 2.2% في الفترة نفسها.

الفرع الثاني: التفسير الاقتصادي للعنة الموارد الطبيعية:

يمكن التفسير الاقتصادي للعنة الموارد كما يلي:

1- تذبذبات أسعار النفط ودورية السياسة المالية: مما لا يختلف فيه اثنان أن أسعار النفط غير مستقرة وهي الاكثر تقلبا بين السلع، وهي المصدر الرئيسي للدورات الاقتصادية في الدولة المعتمدة على النفط في تمويل الانفاق العام لديها، الأمر الذي يصعب من على واضعي السياسة المالية إدارتها على اعتبار أنها صدمات خارجية، مما ينتج تأثير سلبي على موازنة الدولة، من خلال دخولها في عجز بمجرد وقوع صدمة سالبة ولو

[1] – كريم محمد خيدر: **مفارقة الوفرة النفطية في إفريقيا**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 06، جامعة الجزائر 03، 2015 ،ص 75.

طفيفة وهذا ما يؤدي إلى دورية السياسة المالية[1]، التي تكون توسعية في فترات الازدهار وانكماشية في فترات الركود، لهذا ينظر إليها عادة كأحد العوامل المثبطة للتنمية في هذه البلدان، لأنها: تزيد من معدلات تقلب الاقتصاد الكلي، وتخفض من مقدار الاستثمار في رأس المال الحقيقي والبشري، وتعيق النمو، وتزيد من نسبة الفقر هذه النتائج تجعل من إدارة المالية العامة أكثر تعقيدا في البلدان المصدرة للموارد الباطنية . وفي هذا الشأن، نجد الدراسات التطبيقية التالية:

- Graciela L. Kaminsky, Carmen M. Reinhart and Carlos A. Végh,2004
- Hussain ,Kamilya Tazhibayva and anna Ter-Martirosyan,2008
- Villafuerte and pablo lopez –Murphy,2009

تساند هذه الدراسات بقدر كبير وقابل للنقاش الفكرة التي تقول بأن دورية السياسة المالية هي نتاج لعمليات اقتصادية تجارية مدفوعة بتقلبات أسعار الموارد الطبيعية، إذ يتعين على بلدان الموارد أن تصطحب إدارة سياستها المالية وقراراتها المتعلقة بالإنفاق بجهود مدروسة تعمل على تخصيص وتوزيع كفؤ للموارد النفطية. وفي عمل أخر وجد كل من Hausmann and Rigobon,2002 عند معالجتهما لموضوع "لعنة الموارد" أن لعيوب تفاعل الإنفاق الحكومي مع عائدات النفط أثار سلبية على النمو، أين يمكن التخلص منها عن طريق: تحسين نوعية مؤسسات الميزانية وطرق إدارة الديون، وتعزيز مصداقية السياسات وكفاءة الأسواق المالية المحلية.[2]

2- ارتفاع قيمة العملة المحلية: يؤدي تحديد المورد الجديد (البترول مثلا) الى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، نتيجة تراكم العملات، بينما ارتفاع سعر الصرف يؤثر على تنافسية الصادرات، ومن ثم فإن قطاع الصادرات التقليدية (القطاع التبادلي)، هذا ما يؤدي الى خطورة وعدم استقرار في ربحية سلع القطاع التبادلي نتيجة ارتفاع

[1] – محمد رمضان، **تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة الى الموازنة الصفرية**، ملف محمل من www.blogsmubasher.info ص07.

[2] – مدوري عبد الرزاق، زايري بلقاسم: **أثر تطاير أسعار البترول على أبرز متغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، 2018، ص 190.

سعرها في نظر الأجانب، مما يفقدها تنافسيتها في الأسواق الخارجية، وبالتالي بداية تراجع الاستثمار في هذا القطاع وانحلاله التدريجي لصالح القطاع غير التبادلي.[1]

3- **نظرية المرض الهولندي:** بعد اكتشاف هولندا الغاز في بحر الشمال فإن الحكومات المتتابعة في هولندا وجدت نفسها في مواجهة مشكلة تسيير غير عادي من المداخيل مصدرها استغلال هذا الحقل الغازي، مما أدى الى خلل في الانضباط في الجباية، ارتفاع حقيقي في قيمة العملة الوطنية (الغيلدر الهولندي) مما أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للصادرات وانكماش قطاعات تجارية أخرى في الاقتصاد إلى الحد الذي أدى الى تقلص قطاع الصناعة التحويلية وإضعاف جانب التصنيع في الاقتصاد، وتبعا لهذه الظاهرة ظهر مصطلح (العلة الهولندية) من طرف الصحافيين وفي العالم الاكاديمي واستعمل من طرف الباحثين الذين كانوا يرغبون في تفسير ضعف الاداء الاقتصادي للعديد من الدول النامية التي تملك ثروة كبيرة من المواد الاولية.[2]

وسمي بالمرض الهولندي علما أنه معروف على الصعيد العالمي منذ اكثر من 30 عاما، وأول من نشر هذا المصطلح مجلة économiste البريطانية في 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977. ويقول البروفيسور جوزيف ستيغلز الحائز على جائزة نوبل عن هذا المرض " بعد اكتشاف الموارد السخية في هولندا واجهوا معدلات متزايدة من البطالة وتفشي ظاهرة الإعاقة بين صفوف القوى العاملة، فالغريب أن العمال الهولنديين الذين فشلوا في البحث عن وظائف اكتشفوا أن استحقاقات العجز والاعاقة أفضل لهم ماديا من الاكتفاء باستحقاقات البطالة."

وهذا ما دفع بالمنظرين الاقتصاديين إلى تفسير هذه الظاهرة وشرح أهم العوامل والأسباب التي تدفع بالاقتصاديات الريعية الى الانهيار والاختلال في موازين مدفوعاتها على المدى البعيد، ومن أبرز المنظرين الذين خاضوا في هذا الموضوع نجد كل من :

---

[1] – زايري بلقاسم " **المؤسسات، وفرة الموارد و النمو الاقتصادي: بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة في الملتقى الدولي حول " تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 01،يومي 12/11 مارس 2013 ،ص08.

[2] – احمد ضيف، محمد هاني، مرجع سبق ذكره، ص06.

- S. Van Wijnbergen(1984), W. Max Corden(1984) and J. Petter Neary(1982)
- R. Gregory(1976)بالإضافة الى أعمال

وبالرغم من أنه لم يذكر المصطلح المرض الهولندي بأصح العبارة الى أنه تناول نفس مضمون هذه الظاهرة الاقتصادية .[1]

أ- **دراسة الاقتصادي R.G.GREGORY (1976)**:

ركزت هذه الدراسة على التغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الاسترالي بعد التطور الذي شهده قطاع المناجم، وخلاصة ما تم التوصل اليه أن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي الى زيادة صادرات المواد الاستخراجية وبالتالي فائض في الميزان التجاري، مما يؤدي إلى زيادة سعر الصرف العملة المحلية، ومما يترتب عليه انخفاض الصادرات من غير الموارد الاستخراجية، لضعف قدرتها على منافسة السلع الأجنبية، وارتفاع معدل التضخم المحلي خاصة للسلع غير قابلة للتبادل التجاري، ومن النتائج التي توصل إليها "GREGORY" في دراسته هو الاكتشافات الجديدة في قطاع الموارد الطبيعية والمناجم في حالة استراليا تؤدي لا محالة إلى الزيادة في صادرات البلد في هذا القطاع وبالتالي حدوث فائض في ميزان مدفوعاتها، وينجم عن هذا الفائض إما ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية أو ارتفاع في معدل التضخم المحلي. والتي عبر عنها GREGORY بالنموذج التالي المعبر عنه في الشكل رقم (1-1).

[1] – بوش فاطمة الزهراء، خندق سميرة: **حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية**، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE، المركز الجامعي ميلة،2017، ص 283.

الشكل رقم (1–1): نموذج غريجوري GREGORY

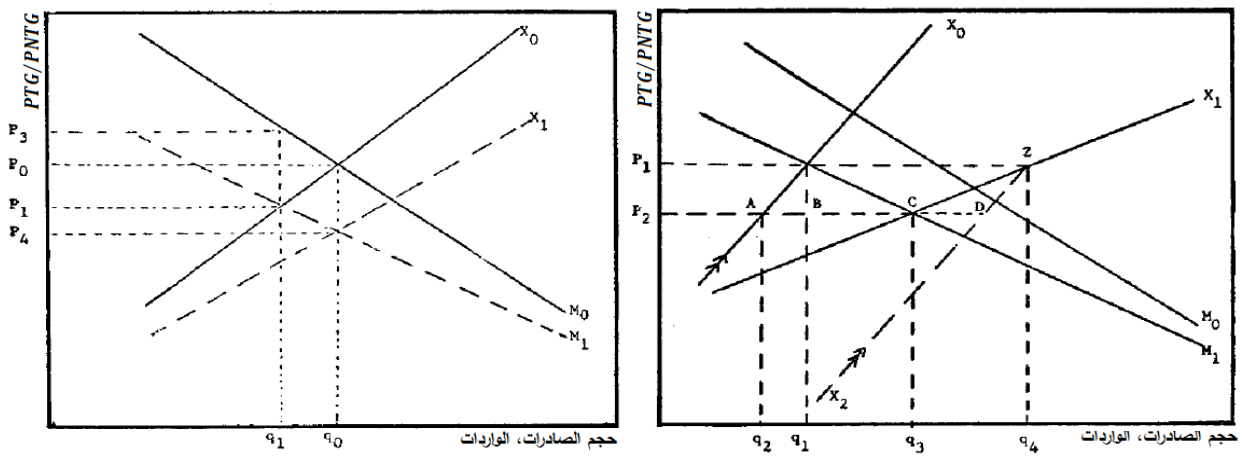

Source: R. G. Gregory, (1976): "Some implication of the growth sector", Australian journal of the Agricultural Economic, Vol.20, .2, p-79.

ومن خصائص النموذج[1] :

– المحور العمودي: يمثل نسب الأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل بالنسبة لأسعار السلع غير قابلة للتبادل.

– المحور الأفقي: تمثيل حجم كل من الصادرات والواردات.

– X0 وM0 يمثل على التوالي كل من منحنى الصادرات والواردات (خارج صادرات قطاع المناجم).

وقد وضع Gregory نموذجه على الفرضيات التالية :

1– ثبات محددات التبادل التجاري الدولي.

2– وحدات الصادرات والواردات تم اختيارها على أساس أن كل وحدة صادرات يتم احلالها بوحدة من الواردات

3– النموذج يلغي حركة رؤوس الأموال ويتمحور تحليله فقط على الميزان التجاري

[1] Gregory, R.G, « Some implication of the growth mineral sector », Australian Journal of the Agricultural Economics, 20 Aout 1976, P73.

4- الأسعار النسبية للواردات تتحدد في الأسواق العالمية دون أن يكون للاقتصاد تأثير عليها، في مقابل ذلك فإن السلع غير تجارية يتحدد سعرها في السوق المحلي مرتبطا بكل من الطلب والعرض المحلي.

ومن الشكل البياني الممثل أعلاه يتضح لنا جليا بأن حجم الصادرات X0 (خارج قطاع المناجم) في حالة ازدهار مقارنة مع حجم الواردات M0، ولكن سرعان ما تتغير الأوضاع وذلك في حالة اكتشاف ثروات طبيعية أين تتضاعف قيمة الصادرات المحلية (منجمية وصناعية)، وهذا ما يفسر انتقال المنحنى[1] من النقطة X0 الى X1 . بينما تبقى قيمة الواردات على حالها (ثابتة) ولكنه سرعان ما تصحح الأوضاع وذلك نتيجة الزيادة في سعر الصرف الحقيقي $PTG/PNTG$ (عملة واحدة محلية تقابلها عدة وحدات أجنبية) أين نلاحظ أنه انتعاش في الطلب على المنتجات الأجنبية والتي تعتبر أقل سعرا من السلع المحلية وهذا ما ينعكس سلبا على المنتجات الصناعية خارج قطاع المزدهر أين نلاحظ من الرسم البياني انتقال حجم الصادرات من النقطة q0 الى q1.

خلاصة ما توصل اليه هو أن الاكتشافات من الموارد الطبيعية والمنجمية في أي دولة تؤدي الى نمو في عرض الصادرات، وبتالي فائض في ميزان المدفوعات، وينجم عن هذا الفائض إما ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي* للعملة المحلية نتيجة زيادة أسعار سلع خارج التبادل التجاري بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري، أو ارتفاع في معدل التضخم المحلي.[2]

---

[1]- بوش فاطمة الزهراء، خندق سميرة، مرجع سبق ذكره، ص284

* يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة للشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فهو يمثل نسبة سعر السلعة في في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية Pd الى سعر السلعة في السوق العالمية بالعملة المحلية (e*Pw).

[2] -إدريس أميرة : **تقلبات أسعار البترول وأثارها على السياسة المالية –دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري(1980–2014)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص ص 203،204 (بتصرف).

ب– النموذج الأساسي Corden 1984: اثر حركة الموارد وأثر النفقات

تم تشخيص اعراض المرض الهولندي من قبل كوردن (**Corden**) من خلال صياغة نموذج يتكون من ثلاثة قطاعات وذلك بغرض تتبع تأثيراته:[1]

1- القطاع المزدهر (The booming sector): والذي يمكن أن يكون قطاع النفط أو أي قطاع أخر مصدر للمادة أولية، من خلال فترة ارتفاع الأسعار، استغلال اكتشاف منجمي، أو تغير تكنولوجي منخفض التكلفة .

2- القطاع المتأخر (The lagging sector): أو قطاع السلع الأخرى القابلة للمتاجرة (للتصدير والاستيراد) والذي يمكن أن يضم صادرات أخرى أو سلع معوضة للواردات سواء كانت صناعية أم زراعية.

3- قطاع السلع غير قابلة للمتاجرة (Non Trade ables Sector) الذي يضم الخدمات العمومية، المنافع العامة، النقل.... إلخ.

الشكل التالي يوضح هذا النموذج:

الشكل رقم (1–2): نموذج كوردن Corden

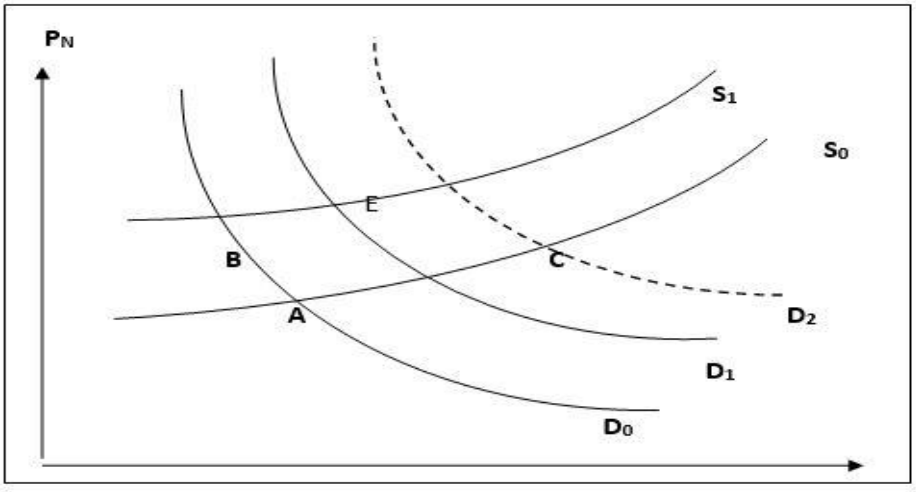

Source: Corden, M., (1984): " Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation", Oxford Economic Papers, New Series, Vol 36, P - 361.

[1] Corden W. M,(1984) « Booming sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation »,Oxford Economic papers, New Series, Vol.36, No.3, p 360.

المحور العمودي: أسعار السلع غير قابلة للتبادل التجاري.

المحور الأفقي: سلع غير قابلة للتبادل التجاري.

D يمثل منحنى الطلب على السلع غير قابلة للتداول(N).

S يمثل منحنى عرض السلع غير قابلة للتداول(N).

يفسر نموذج Corden الأثار المترتبة عن ازدهار في صادرات الموارد الطبيعية على الاقتصاد المعني(باقي القطاعات الاخرى) والتي صنفها بدوره إلى:

أ– أثر النفقات: يظهر مع ارتفاع مداخيل القطاع المنتعش، وبسبب إنفاق جزء من هذه المداخيل (مع مرونة موجبة للدخل بالنسبة للطلب على منتجات القطاع N)، فإن أسعارها سترتفع بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري، مما يرفع من سعر الصرف الحقيقي والطلب على منتجات القطاع N.

ب– أثر انتقال الموارد: يأتي هذا الأثر بفعل قابلية عناصر الانتاج وليكن العمل على الانتقال بين مختلف القطاعات، وعليه فإن الازدهار في القطاع المنتعش B الايرادات الريعية يزداد الناتج الحدي للعنصر القابل للانتقال (العمل) الأمر الذي يؤدي إلى اجتذاب ذلك العنصر من القطاعات الأخرى إلى القطاع المزدهر مما يفاقم من تراجع القطاعات الأخرى هذا ما يفسره انتقال منحنى العرض من S0 الى S1 مثل ما هو مبين في الرسم البياني[1].

جـ– أثر اختلال التوازن النقدي: ان النموذج الذي وضعه كل من Corden وNeary، يتناول بالتحليل الطريقة التي يؤثر فيها ازدهار قطاع الموارد الطبيعية على القطاعات الأخرى وخاصة الصناعية، وهذا ما عبر عنه بأثر النفقات وأثر حركة الموارد بالإضافة الى ذلك فهناك أثر ثالث وهو المعبر عنه بالأثر النقدي الناتج عن الزيادة في عرض والطلب على النقود فكل منها يقضي إلى الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي وبالتالي ضعف تنافسية المنتجات الصناعية في الأسواق العالمية كما يساهم في زيادة الطلب على السلع المستوردة التي تقوم بإحلال المنتجات المحلية، وعليه فإن أغلب النظريات التي تعالج نتائج المرض الهولندي تنصب في فكرة

[1] Corden & Neary, " **Booming Sector and Deindustrialization In A Small Open Economy**", Economic Journal ,1982, P.360-361.

واحدة وهي أن هذه الظاهرة تساهم في زيادة الطلب على النقود، وذلك من خلال تحسن مداخيل الفرد، كما يؤثر بدوره على الزيادة في عرض النقود من خلال الزيادة في احتياطات الصرف.[1]

المطلب الثالث: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى التنويع الاقتصادي

يعتبر تنويع الاقتصاد حل أكثر استدامة للتجنب نقمة الموارد، فتنويع مصادر الايرادات وتوليد قدرات اقتصادية متعددة، من الطرق المؤكدة للتفادي أو تصحيح التشوهات الاقتصادية والمساعدة على حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية التي تعاني منها الدول الغنية بالموارد الطبيعية، وتتطلب عملية تنويع القطاعات الإنتاجية وضع خطط وبرامج مكثفة لاستغلال المزايا المتاحة لتنويع الهيكل الاقتصادي وتحقيق تنمية مستمرة.

الفرع الأول: لعنة الموارد وعلاقتها بالتنويع الاقتصادي

تطرقت بعض الدراسات إلى قضية " لعنة الموارد" أو نقمة الموارد الذي يعد ذي صلة بقضية التنويع باعتبار أن العامل الرئيسي في لعنة الموارد هو الافراط في الاعتماد على ريع الصادرات المرتفعة، وقد تم التركيز على معضلة " لعنة الموارد" وبشكل حصري تقريبا في الدول التي تعتمد على صادرات المعادن والنفط، حيث أن الريع بشكل عام أعلى مما هو الحال بالنسبة لأنواع أخرى من السلع (المحاصيل الزراعية وغيرها)، وفي هذا الصدد كان ظهور مصطلح " لعنة الموارد" كنتيجة لملاحظة مفادها أن الدول الغنية بالموارد المعدنية أو النفطية لا تحقق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي وفي بعض حالات تحقق معدلات أقل من البلدان التي تفتقر إلى تلك الموارد الوفيرة[2].

غير أن الجدل القائم بشأن "لعنة الموارد" لم يتوصل إلى إجماع نهائي بشأن إشكالية ما، إذا كانت الموارد المعدنية والنفطية تمثل بالضرورة عبئ على النمو الاقتصادي وثم التنويع، ففي السنوات الأخيرة برز اتجاه قوي من بين رواده Rudiger (2006)، Maxwell (2004) ، Davis and Tilton(2005).

---

[1] –شكوري سيدي محمد: **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك و مالية، كلية العلوم الاقتصادية، تلمسان، 2012/2011،ص 22.

[2] – عطاء الله بن طيرش، عبد الكريم كافي، كمال بن دقفل، مرجع سبق ذكره، ص 309

Sachs (2007) اكد على أن:

- الدول الغنية بالموارد سوف تستمر في استغلال مواردها.

- الموارد المعدنية والنفطية ليس نعمة أو نقمة، بل تعد فرص قوية.

- القضية الاكثر إثارة للاهتمام تتمثل في كيفية استغلال الفرص بنجاح لخلق التنمية الاقتصادية وتجنب النكسات التي عانها الأخرين[1].

وفي السياق ذاته فإن هناك تأثيرا مباشرا وغير مباشر للاعتماد على النفط يتضح من خلال محدودية تنويع الصادرات، وانخفاض مساهمة التصنيع فيها، وانخفاض درجة تطور المنتوج وغيرها، وعادة ما تشهد البلدان المصدرة للنفط بصورة عامة بعد نمو صادراتها (النفطية) تقلبات اقتصادية شديدة تتمثل في انهيار النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية، مما يؤدي إلى ركود طويل الأمد والى تراجع دخول هذه البلدان وذلك بسبب زيادة الطلب على عملة البلد النفطي وهذا ما يرفع قيمتها اكثر من اللازم فتحصل نتيجتان: الأولى تتمثل بانخفاض أسعار السلع الأجنبية والثانية فقدان الصناعيون والمزارعون الوطنيون (داخل البلد) لقدراتهم التنافسية في أسواق العالم، فتنخفض الاستثمارات داخل البلد وبتالي تقليص خلق فرص عمل جديدة، وعلى هذا الأساس ينبغي على كل دولة ريعية سواء كانت تعتمد على النفط أو الغاز أو على الموارد السياحية أو غيرها، أن تعمل على تنويع مصادر دخلها كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي أو تفعيل القطاع الزراعي مع الاهتمام بالقطاع السياحي على أن لا يعتمد على هذا القطاع بشكل منفرد للتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد، ويمكن الاسترشاد بالتجارب الدولية في مجال تنويع الاقتصاد كما هو الحال بالنسبة للتجربة النرويجية التي اتبعت سياسة الصناديق السيادية وتجنبت المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد النرويجي في سبعينات القرن الماضي[2].

---

[1] -موسى باهي، كمال روابنية : **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية – حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص 137.

[2] -عبد الحسين الجبوري: **التنويع الاقتصادي و أهميته للدول النفطية**، مركز الفرات للتنمية و الدراسات الاستراتيجية، شبكة النبأ المعلوماتية، منشور على الموقع: http://www.Fcdrs.com اطلع عليه بتاريخ 2019/07/13

الفرع الثاني: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي في الدول الريعية

تختلف عوامل نجاح التنويع الاقتصادي من اقتصاد لأخر، وذلك تبعا للتوجهات الأيدولوجية، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية وعليه فإن نجاح الدول الريعية في تنويع هيكل اقتصادها مرتبط بالقيام بما يلي:

1- توجيه الاستثمار العام للإنفاق على مشروعات البنى التحتية المادية أو البشرية لتحقيق تأثيرا موجبا على الاستثمار الخاص ومن ثم على النمو الاقتصادي برمته، وابتعاد المشروعات العامة عن انتاج سلع منافسة للقطاع الخاص حتى لا تتم مزاحمة القطاع الخاص وبتالي يسمح له بالنمو كذلك يعد اللجوء للضرائب لغرض تمويل الاستثمار العام أو الاقتراض من الجهاز المصرفي للتمويل ذو أثر سلبي على الاستثمار الخاص ومن ثم على النمو لأنه إما سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار أو توفير تمويل للقطاع العام على حساب التمويل اللازم للاستثمار الخاص[1].

2- ضرورة التوسيع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعتبر من أهم أليات التنويع الاقتصادي، وأن نجاح هذا الأخير سيتوقف على مدى تدفق الاستثمارات الأجنبية، التي تتطلب الالتزام بخطة طويلة المدى لتحسين مناخ الاستثمار، خاصة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية ومستجداتها كالعولمة ومنظمة التجارة العالمية وتحرير الخدمات المالية، حيث تتطلب هذه التطورات والمستجدات إرساء بيئة جديدة للاستثمار، مع ضرورة وضع خطط لإعادة النظر بالتشريعات واللوائح السارية المفعول منذ مدة طويلة، كما أن هناك لجذب الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية الانتاجية[2].

[1] -عصماني رفيقة: **مسار الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي-دراسة تحليلية تقييمية للتجربة دول مجلس التعاون الخليجي**، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد 09، جامعة يحي فارس المدية، 2018، ص 301.

[2] - محمد كريم قروف: مرجع سبق ذكره ،ص ص 642 - 643.

3- انتقاء الوقت الملائم للانطلاق في التجسيد الفعلي لعملية التنويع مراعات لما يستغرقه إثمارها ودر عوائدها من فترات طويلة، وما تتطلبه من إمكانيات مادية ومالية، باعتبار أن التنويع عملية معقدة يتطلب إنجاحها توفير بيئة مستقرة[1].

4- الاستخدام العقلاني للعوائد الريعية على نحو يحقق التنمية الضرورية ولا يرهن مستقبل الأجيال القادمة وتجنب استخدام تلك العوائد في زيادة النفقات العمومية التسييرية وزيادة معدلات الرفاهية في الدوائر الحكومية بدل اقامة الاستثمارات الانتاجية الجديدة ثم تجاوز الاستثمار الإنتاجي إلى الإنفاق على التنمية.

5- حسن الاستفادة من الميزة النسبية لعناصر الإنتاج والموارد الطبيعية: أي أن عملية التنويع تنطلق من كفاءة استخدام ما اتيح من موارد محلية، فالدولة التي تمتلك ميزة تنافسية في عناصر الإنتاج يتوجب عليها التوسع في القطاع الزراعي، ولمن تتوفر على عوامل الصناعة (مواد أولية، يد عاملة مؤهلة،...) التوجه صناعيا ولعل أبرز وسيلة لتجسيد ذلك تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذات الشيء يقال عن الدول التي تمتلك مؤهلات للتنويع في مجال السياحة والخدمات، أما فيما يخص الدول النفطية فيمكنها تحقيق التنويع الاقتصادي بالتوسع في الصناعات البتروكيماوية والصناعات المرتكزة على الطاقة كصناعة الحديد والصلب، غير أن ذلك لا يلغي إمكانية الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاج .

6- تأسيس صندوق مالي للتنويع من إيرادات النفط لغرض تحقيق الأهداف التنويعية، وان تكون عوائد هذا الصندوق مخصصة لتنمية القطاع الأولي بالتنويع وهو القطاع الذي له القدرة الأعلى دون سواه في أي يكون قطاعا رائدا في المستقبل المنظور، وأن تجرى دراسة معمقة للعوائد المتوقعة منه والموارد المطلوبة له، على أن يجري تخصيص حصيلة مهمة من صندوق التنويع المشار اليه لتنمية قدرات هذا القطاع على أن يكون له دورا تنمويا، وأن يعد بوصفه بديل حقيقي للقطاع الريعي في المستقبل[2].

---

[1] – مريم زغاشو، محمد دهان: **دور سياسة الانفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي – اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة** نموذجا ، مجلة العلوم الانسانية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، الجزائر، 2017، ص 79.

[2] – خالد بن راشد الخاطر: **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون** المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة قطر، 2015، ص 33.

7- تراكم رأس المال البشري وهو من أهم العناصر في تحقيق عملية التنمية وتنويع الاقتصاد ففي كثير من دول العالم الثالث لا يوجد نقص من الجامعات، ولا خريجي الجامعات، ولا من المرافق التعليمية والمختبرات وفي المقابل يوجد قدر مقبول نسبيا من تنمية رأس المال البشري، ولكنه لا يصل الى الحد الأدنى أو التراكم المطلوب لتكوين قاعدة تنطلق منها عملية تنويع ناجحة وسبب ذلك حدوث انحرافات جلها مرتبط بإضعاف الحافز من وراء الاقبال على جودة التعليم، وطلب المعرفة، واكتساب المهارات وبناء القدرات[1].

8- تبني سياسات ملائمة في فترات الرخاء خاصة عند الحديث عن سياسة الانفاق العام، حيث يتوجب توجيه الفوائض من العائدات للاستثمار في المجالات المنتجة.

9- تقديم حوافز لتشجيع المؤسسات على تطوير وتنويع منتجاتها بما يساعد في تنمية الصادرات، بالإضافة لحثها على الاستثمار في التدريب لضمان كفاءة العمالة.[2]

المبحث الثالث: تجارب دولية رائدة في مجال التنويع الاقتصادي

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة، جعلت التنويع الاقتصادي مطلب وضرورة لعديد الدول في هذا السياق تنامى وتزايد دور الدولة في إرساء معالمه معتمدة في ذلك على سياستها الإنفاقية التي تعد الخيار الاستراتيجي في ذلك، لما تسهم به من تكييف للنشاط الإنتاجي ليس بغرض تلبية الاحتياجات المحلية وحسب، بل ولضمان زيادة القدرة التنافسية في التجارة الدولية من خلال ترقية وتنويع صادراتها، معتمدة في سبيل ذلك ما تحويه من نفقات كانت استثمارية اجتماعية أو حتى عسكرية، وما تقدمه من امتيازات ضريبية وإعانات تستهدف المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. وكمثال على ذلك نستعرض بعض التجارب الدولية التي تعد نموذجا ناجحا يمكن للدول النفطية الاستفادة منه.

المطلب الأول: التجربة الإندونيسية في التنويع الاقتصادي

[1] - شكوري سيدي محمد: **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان ،2012/2011، ص 64.

[2] - مريم زغاشو، محمد دهان، مرجع سبق ذكره، ص 79.

تعتبر إندونيسيا من افضل الأمثلة عن البلدان التي نجحت في تنويع نشاطها الاقتصادي بعيدا عن النفط، باستنادها على اهم العناصر الأساسية والمتمثلة في خفض سعر الصرف بدرجة كبيرة، كذلك اعتمدت تجربة إندونيسيا على استخدام الايرادات النفطية للاستثمار في قطاعات أخرى وتدعيمها والنهوض بها، مثل الزراعة وصناعة الطائرات.

الفرع الأول: لمحة عن الاقتصاد الإندونيسي

تمتلك إندونيسيا اكبر اقتصاد حاليا في جنوب شرق أسيا وهي إحدى أهم الاقتصاديات الناشئة عبر العالم، كما أصبحت في العقود الأخيرة تعتبر من الدول الصناعية عبر العالم خاصة بعد انضمامها لمجموعة العشرين، تعتبر الدولة ذات الترتيب السادس عشر في قائمة الدول المصنفة حسب الناتج الاجمالي المحلي والدولة السابعة في تكافئ القوة الشرائية، حيث بلغ الناتج المحلي لها 1200 مليار دولار سنة 2018 بمعدل نمو 5,1 % ومن المتوقع أن يتخطى اقتصاد الأنترنيت لإندونيسيا حاجز 130 مليار دولار بحلول عام 2025، ومن أهم المواصفات الاقتصادية الإندونيسية هو كونه اقتصاد سوق تسيطر عليه الدولة من خلال ملكية الشركات (141 شركة) حيث تعتبر الدولة المتحكم الوحيد في الكثير من الأسعار كالوقود، المواد الغذائية والكهرباء...

وقد كانت الثروة النفطية في وقت سابق من المرتكزات الرئيسية للاقتصاد الإندونيسي، إلا انه وفي غمرة الانخفاض المستمر لمداخيل هذا المورد وتقلب أسعار النفط على الصعيد الدولي، أيقنت إندونيسيا أن الرهان الحقيقي يكمن في خوض معركة التنويع الاقتصادي الأمر الذي دفعها إلى الاهتمام الكبير والبالغ بمجال التنمية الريفية والفلاحية كقطاع بديل واستراتيجي .[1]

الفرع الثاني: استراتيجية التنويع الاقتصادي في إندونيسيا

تمكنت إندونيسيا وبالاعتماد على عائدات النفط من تنويع مصادر الدخل الأخرى وقد قدر الناتج المحلي الإجمالي بـــ 706,7 مليار دولار عام 2010 كما يعد القطاع الصناعي اكبر قطاع اقتصادي في اندونيسيا

[1] –مسعودي محمد: **استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي تجارب و نماذج رائدة**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 07، جامعة أحمد دراية أدرار، 2018، ص 239.

بحيث يساهم بما يقارب من 46,4% من الناتج المحلي الإجمالي، يليه قطاع الخدمات بنسبة 37,1% ثم القطاع الزراعي بنسبة 16,5 % وفي سنة 2010 استحوذ قطاع الخدمات على اكبر عدد من التوظيف لليد العاملة بنسبة قدرت بـــ 48,9% من مجموع قوة العمل يليه في ذلك قطاع الزراعة بنسبة 38,3 % ثم الصناعي بنسبة 12,8 % وتتمثل اهم الخطوات التي انتهجتها اندونيسيا في تنويع اقتصادها كما يلي:[1]

– استطاعت اندونيسيا وبفضل عائدات الثروة النفطية منذ منتصف السبعينات ان تجمع بين التصنيع بهدف إحلال الواردات، والتركيز على التنمية الزراعية والريفية، فقد لعبت الحكومة دورا مهما في استخدام عائدات النفط في تطوير موارد الغاز الطبيعي من أجل تصديره خاصة الى اليابان، وكذلك في استخدامها كمدخلات لإنتاج الأسمدة وتوزيعها بأسعار مدعومة مما أدى الى ارتفاع كبير للمردودية الزراعية .

– تعزيز الزراعة والاقتصاد الريفي بعدة برامج مجتمعية (INPRES) والتي مكنت من انشاء عدة بنيات تحتية محلية كالمدارس والطرق وقد شكلت البنية التحتية، خاصة في المناطق الريفية ربع الاستثمارات العامة خلال الطفرة النفطية.

– وفي منتصف الثمانينات، عندما بدأت عائدات النفط تتراجع، وبعدما تمكنت من توفير زراعة قوية قادرة على تلبية حاجيات البلاد وبأسعار منخفضة، تحولت إندونيسيا من إحلال الواردات إلى التصنيع الموجه الى الخارج، وقد انتهجت سياسة لتنويع صادراتها معتمدة في ذلك على تخفيض التكاليف المحلية وتصنيع المنتجات ذات الأجور المنخفضة.

– من أجل تفادي التقلبات الكبيرة لسعر الصرف اتخذت عدة اجراءات حيث قامت بتخفيض قيمة العملة الوطنية خاصة بالموازاة مع أي انخفاض كبير لأسعار النفط .وقد تم تحرير السياسات التجارية تدريجيا مما مكن المصدرين من الحصول على المدخلات المستوردة بأسعار رخيصة. كما تم من جهة اخرى، تحرير الاستثمار

[1] – عيسى الحربي: **اندونيسيا العملاق الاقتصادي الإسلامي القادم من شرق اسيا**، صحيفة سبق الالكترونية، السعودية، متوفر على الرابط التالي: http://sabq.org/ ، أطلع عليه بتاريخ 2019/07/13.

الأجنبي المباشر وخاصة ذو الصلة المباشرة بقطاع التصدير[1]. ورغم الانتقادات الموجهة لها من طرف دول منظمة التعاون الاقتصادي بشأن مناخ الاستثمار، تروج إندونيسيا من خلال دبلوماسية نشطة لتوفيرها الاطار القانوني المشجع للاستثمار من خلال المساواة بين المستثمر المحلي والاجنبي، وتبسيط اجراءات ترخيص الاستثمار، تعديل قانون الاستثمار ليصبح أكثر ملائمة لقطاع الأعمال، وتوفير حوافز ضريبية للصناعات كثيفة العمالة والموجهة للتصدير، وتوفرها بصفة عامة على مناخ استثمار ايجابي.

الجدول رقم (1-1) ترتيب إندونيسيا حسب مؤشرات مناخ الاستثمار

سهولة ممارسة أنشطة تجارية	بدأ النشاط التجاري	استخراج رخصة البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على ائتمان	حماية المستثمرين الأقلية	تخليص الضرائب والرسومات	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات الاعسار
91	151	116	49	118	62	70	104	108	166	76

المصدر: أمال خالي: **دروس التجربة الإندونيسية في توظيف الدبلوماسية من أجل تعزيز التنويع الاقتصادي: دراسة في مقاربة المشروع الإطار لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية في إندونيسيا (2011-2025)** ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد 17، جامعة الوادي ، 2018، ص 845.

الترتيب على أساس 190 دولة، بحيث يمثل ارتفاع النقط تحسنا في مناخ الاستثمار، وتركز الدبلوماسية الاقتصادية نشاطها في مجال الاستثمار على ثلاث أولويات وهي تطوير الهياكل الاساسية والبنى التحتية، تعزيز الأمن الطاقوي، وكذا تعزيز الأمن الغذائي.

الفرع الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي في إندونيسيا

ندرج فيما يلي بعض المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي في إندونيسيا

1- مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام وتطور اجمالي العمالة حسب القطاع:

[1] -هوري أحلام، حواس أمين: **تجارب الدول النفطية للتنويع اقتصادياتها و الدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري**، مداخلة في الملتقى الدولي حول " ازمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 15/14 اكتوبر 2017 ،ص14.

استطاعت اندونيسيا أن تحقق خطوات عديدة على مسار التنويع الاقتصادي، وإعمالا لمؤشري إسهام القطاعات في الناتج المحلي الخام وتطور إجمالي العمالة حسب القطاع، نستشهد بالمعطيات المتوفرة كالتالي: مثل قطاع المواد الأولية سنة 2014 نسبة 14.3 % من الناتج المحلي الخام فيما استوعب 35% من اليد العاملة، كما مثل قطاع الصناعة 45% من ثروة البلد و20% من نسبة العمالة وتلاها قطاع الخدمات بنسبة 41% و45% من اليد العاملة،[1] ويمثل الشكل أدناه تطور نسبة مشاركة قطاع الخدمات، الصناعة، والزراعة في الناتج المحلي الخام.

الجدول رقم (1–2): تطور نسبة مشاركة القطاعات في الناتج المحلي الخام

القطاع الاقتصادي	الزراعة	الصناعة	الخدمات
2008	%14,48	% 48,06	% 37,46
2009	%15,29	%47,65	% 37,06
2010	%13,93	%42,78	%40,67
2011	%13,51	%43,91	%40,58
2012	%13,37	%43,59	%40,87
2013	% 13,36	%42,64	%41,52
2014	%13,34	% 41,93	% 42,24
2015	% 13,49	% 40,05	%43,31
2016	%13,48	%39,31	%43,64
2017	%13,15	%39,39	%43,61
2018	%12,81	%39,73	%43,41

Source: Statista Accounts, published by H. Plecher, Jan 8, 2020.

يتضح من خلال الجدول رقم (1-2) أن قطاع الخدمات يسهم بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الخام وهو في ارتفاع مستمر منذ سنة 2008 ليبلغ نسبة 43,41 % في سنة 2018، نفس الشي بالنسبة للقطاع الصناعي الذي سجل أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الخام سنة 2008 بقيمة 48,06 % غير أنه في تراجع مستمر الى غاية سنة 2017 مسجلا نسبة 39,39 %، كما يعتبر القطاع الزراعي القطاع الأقل مساهمة في الناتج

[1] -Nicholas Preillon, l'Indonésie. L'agence pour le commerce extérieur indonésien, Mars 2016, Bruxelles, p :04 et 18.

المحلي مقارنة بالقطاعين السابقين وهو في تراجع مستمر ليسجل أدنى نسبة له سنة 2018 تقدر بـ12,81 %.

2- تنوع الصادرات

سجل الاقتصاد الإندونيسي قيماً تراوحت بين 0,5 و0,6خلال الفترة 1996-2016 فيما يخص مؤشر الأونكتاد لتنوع الصادرات، مما يدل على تنوع الاقتصاد الإندونيسي.

ولتوضيح هيكل صادرات إندونيسيا ندرج الشكل الموالي

الشكل رقم (1-3): هيكل صادرات إندونيسيا سنة 2017

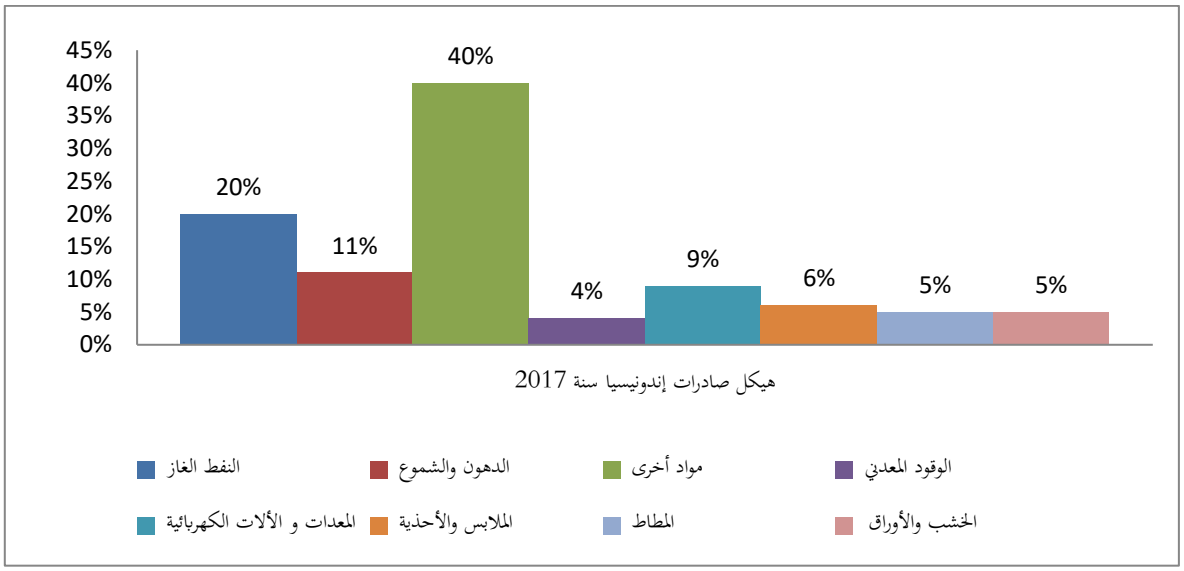

Source :Carrine Kezia Aulia, ASEAN(Association des nations de l'Asie du sud -Es) Economy of Indonesia ,export products p29.
http// www.sildeshare.net/ carrnekezia/ asean-37041801 vu le 18-09-2020

يتضح من الشكل رقم (1-3) أعلاه أن صادرات إندونيسيا تتشكل من عدة منتجات وتشمل مجالات مختلفة، بحيث تمثل صادرات النفط والغاز نسب معتبرة من إجمالي الصادرات بلغت 20% سنة 2017، كما يلاحظ أيضا أن صادرات الدهون والشموع تمثل حصة معتبرة من إجمالي صادرات إندونيسيا بنسبة 11% .

الشكل رقم (1–4) وجهات تصدير بالنسبة لإندونيسيا سنة 2017

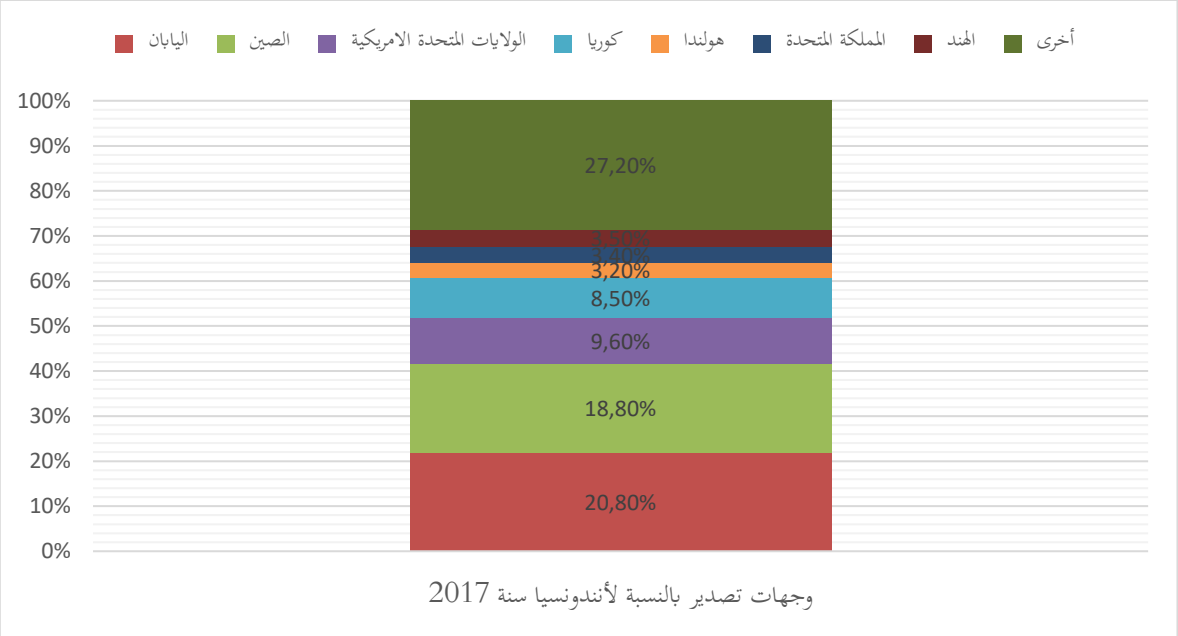

Source: Itc(2018) Main markets in terms of export value, for the product 44 wood and articles of wood, wood charcool exported by Indonesia in 2017.

يتضح من الشكل أعلاه تنوع وجهات التصدير لدولة إندونيسيا، فهي تصدر لأكثر من 11 دولة من مختلف أنحاء العالم، كما أن أغلب صادرات إندونيسيا تتجه نحو اليابان، الصين الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل كوريا الجنوبية واستراليا، حيث قامت إندونيسيا في سنة 2017 بتصدير ما نسبته 20,8% من إجمالي صادراتها إلى دولة اليابان.

المطلب الثاني: تجربة ماليزيا في التنويع الاقتصادي

تعتبر التجربة الماليزية في التنويع الاقتصادي أحد أهم وأكبر التجارب بين كل الدول النامية حيث تمكنت في خلال 3 عقود من التحول من بلد قائم على تصدير المواد الأولية الطبيعية البسيطة إلى واحد من اكبر مصدري السلع والتقنيات الصناعية في جنوب شرق أسيا، واستطاعت الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بدول جنوب شرقي آسيا في العام 1997، حيث لم تخضع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعلاج أزمتها بل عالجت المشكلة من خلال برنامج اقتصادي وطني متميز عمل على فرض قيود مشددة على سياسة البلاد النقدية والسير بشروطها الاقتصادية الوطنية .

الفرع الأول: التنمية الاقتصادية في ماليزيا

تعتبر تجربة التنمية في ماليزيا تجربة مهمة بالنسبة للبلدان العربية باعتبارها تتم في بلد إسلامي بهدف التنمية والنهوض الاقتصادي، في ظل سياسة منفتحة على العالم الخارجي، وتستمد هذه التجربة خصوصيتها من أنها محاولة جريئة للدخول في دائرة العولمة مع الحفاظ على درجة كبيرة من هامش الوطنية الاقتصادية، لقد نجحت تلك المعادلة الصعبة في التطبيق في ظل القيادة الحكيمة للاقتصاد الماليزي والتي ركزت ومنذ عام 1981 على ثالوث " النمو، التحديث، التصنيع"، باعتبار تلك القضايا الثلاث أولويات اقتصادية وطنية، كما تم التركيز على مفهوم ماليزيا كشراكة تجمع ما بين القطاع العام والقطاع الخاص من جهة، وبين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي، من جهة أخرى، وتعتبر ماليزيا نموذج يحتذى به في مجال عدم الانصياع لبرامج " صندوق النقد الدولي " في عملية الانقاض المالي والخروج من الأزمات المالية العالمية على غرار ما حدث في أزمة صيف 1997، وما يحدث حاليا من إفرازات للأزمة المالية العالمية الراهنة، فلقد نجحت ماليزيا في التخفيف من حدة وخطورة هذه الأزمات وواصلت مسيرتها التنموية بشروطها الوطنية .[1]

واحتلت ماليزيا حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي المرتبة 34 في الناتج المحلي الإجمالي المحلي عام 2008، والمرتبة 18 عالميا من حيث الصادرات عام 2004، والمرتبة 20 في حجم الواردات، وتميز مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالارتفاع بمراعاة مؤشرات الصحة، التعليم، ومستوى المعيشة، كما بلغ معدل الإنفاق على البحث والتطوير نسبة 0,7 % من الناتج المحلي الإجمالي للفترة بين 2005-2008، والشكل الموالي يبرز مسار التنمية الاقتصادية في ماليزيا خلال العقود الماضية[2].

[1] – بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير " **التنمية الاقتصادية في ماليزيا – تجربة إسلامية رائدة –**" مجلة البدر، المجلد02، العدد 12 جامعة بشار، ص 165

[2] – عزازن حفيظة: **التنمية الاقتصادية في ماليزيا: ماليزيا قوة اقتصادية ذات موارد محدودة**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 02، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2017، ص 146.

الشكل رقم (1–5): مسار التنمية الاقتصادية منذ الاستقلال في ماليزيا

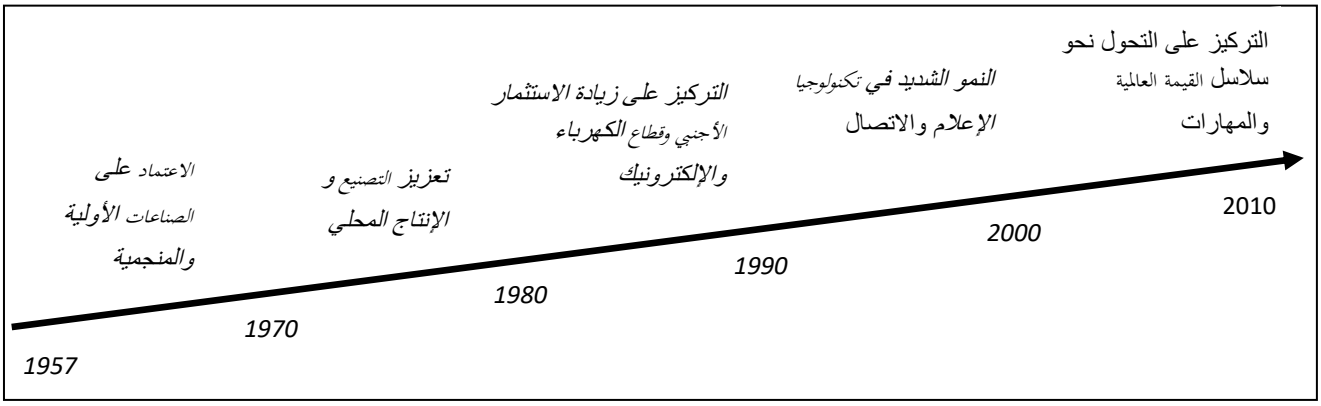

المصدر: باهي موسى (2019) "**التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر – ص 202.

وكحصيلة عامة للعقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الجديد، فقد شهدت ماليزيا نموا اقتصاديا سريعا أرفقه تحول كبير في الهياكل الاقتصادية والتجارية، حيث شكلت السلع الأولية نحو 70% من إجمالي الصادرات خلال الستينات، ولكن منذ عام 1970تصاعدت وتيرة التصنيع من حوالي 5% إلى ما يقرب من 70% من الصادرات السلعية، وتحول هيكل الصادرات نحو المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى، مثل الآلات والتجهيزات. حيث تم تعزيز التحول الهيكلي في ماليزيا من خلال جملة الإصلاحات شملت الاستقرار السياسي، إدارة الاقتصاد الكلي السليمة، ورفع القيود على مستوى الاقتصاد الجزئي والسياسات التجارية الليبرالية نسبياً وتشجيع الصادرات عن طريق رفع الحوافز الضريبية، وإنشاء مناطق للتجارة الحرة. كما تضمن تنويع النشاط الاقتصادي تدخلا كبيرا من جانب الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة وكان ذلك بدافع مواجهة المنافسة الدولية التي ترتكز على نقل المعرفة التكنولوجية مع التركيز على تنمية شركات النفط الوطنية للوصول إلى مصاف الشركات العالمية[1].

[1] – باهي موسى: **التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد المعرفة والعولمة ،جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر – 2019/2018، ص ص 201، 202 .

الفرع الثاني: استراتيجية التنويع الاقتصادي في ماليزيا

شرعت ماليزيا في تطبيق سياسات اقتصادية الهدف منها تنويع الاقتصاد، من خلال تعزير النمو في القطاعات المستهدفة، بالإضافة الى اعتماد استراتيجية للإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، مع التركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية، وقد نجحت ماليزيا في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال الأتي:

– نجحت ماليزيا في توفير معدل ادخار مرتفع وثابت، وقامت باستثمارات ضخمة في استغلال الأراضي وبرامج مستمرة للتنمية وتطوير انتاج المطاط وزيت النخيل أيضا استثمرت في التكنولوجيا والبنية التحتية، الطاقة والاتصالات والنقل، بعد فترة حماية في الستينات، شرعت ماليزيا في 1973-1974بتعزيز صادراتها من المنتجات الرخيصة الثمن معتمدة في ذلك على تخفيض التكاليف من خلال تنفيذ سياسات لخفض تكاليف اليد العاملة [1].

– انتقلت ماليزيا من اقتصاد قائم على الزراعة والتعدين الى التصنيع الموجه للتصدير، وقاد هذه الفترة الهائلة رئيس الوزراء محمد مهاتير (1981-2003) مستفيدا من التجارب الاقتصادية العالمية خاصة التجربة اليابانية.

– كما عمدت الحكومة إلى تنويع نشاطها الصناعي من صناعات استهلاكية إلى رأسمالية إلى صناعات وسيطيه حيث يمكن اعتبار هذه النقطة من أهم الأسباب للتنويع الاقتصادي وفي نفس الوقت من أكبر النتائج للتنويع[2].

[1] – هوري أحلام، حواس أمين، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] – عياد هشام، **محددات التنويع الاقتصادي في المغرب العربي** – دراسة قياسية باستعمال عينات البانل للفترة 2000-2013، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي السادس حول، بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمة لخضر الوادي – الجزائر، يومي 02، 03 نوفمبر 2016.

– التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق دعم التعليم الأجنبي التي ترعاها الدولة، وفي الوقت نفسه تم استهداف تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة[1].

– تفعيل دور الجهاز المصرفي والمالي وتفعيل القطاع الخاص من خلال تحويل الكثير من المشاريع إلى الأفراد والمؤسسات الخاصة التي انتجت قطاعات تسويقية جديدة مكنت من توسيع جد هام للسوق المحلية بفعل جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

– تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم تخفيف الحماية الجمركية وفرض الرسوم على الواردات*، وأدت هذه الإجراءات إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى ماليزيا لتصبح عام 1991 في المركز الثالث بين الدول النامية المتلقية للاستثمارات الأجنبية.

– بالتوازي مع ذلك استهدفت ماليزيا أيضا دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقد أدت هذه العوامل مجتمعة في نهاية المطاف الى تنويع صادراتها والنهوض بها على مر السنوات، كما كان لوجود اقتصاد ريفي قوي دور هام في التصنيع نظرا للروابط القائمة بين القطاعين كذلك أدى تشجيع الاستثمار الخاص بين القطاعات غير الاستخراجية إلى تحسين بيئة الأعمال والتنظيم، مع توفير أفضل الفرص الحصول على التمويل، ودعم ريادة الأعمال وتنمية المهارات البشرية، كما استخدمت إيرادات الموارد الطبيعية وخاصة النفط والغاز منذ النصف الثاني من السبعينات للتحقيق هذا التحول، بالإضافة إلى أن سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي ساهمت في إنجاح تنويع الاقتصاد.[2]

---

[1] – بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان: **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، المركز الجامعي تمنراست، 2018، ص 336.

* من اهم المحفزات التي اقرتها السلطات الماليزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تضمين المحفزات الضريبية في القوانين الجبائية و الجمركية كقانون الجباية التجارية لسنة 1972، كما قامت الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقيات ضمان الاستثمار مع ما يزيد عن 22 دولة تتعلق بحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري، بالإضافة إلى ذلك تم تحرير القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، حيث يسمح قانون تشجيع الاستثمارات لأجانب بالاستحواذ على نسبة 100% من حقوق الملكية في شركاتهم من قاموا بتصدير 80 % فما فوق من منتجات تلك الشركات.

[2] -Zainal. Aznam Yusof, (2012): **Economic Diversification: the case of Malaysia**, Natural Resource Governance institute, P-12.

– كان تحسين أداء الصادرات أحد الأهداف المهمة للسياسة التنويع التي انتهجتها ماليزيا، من أجل ذلك اختارت تدريجيا نظاما تجاريا أكثر انفتاحا، كما عملت على الحفاظ على معدلات مرتفعة للادخار، وقامت بعدة تخفيضات لعملتها الوطنية، واعتمدت تدابير مختلفة كإنشاء مناطق التجارة الحرة، ووضع أليات لتمويل الصادرات، ودعم الأبحاث وتطوير المنتجات والمؤسسات التجارية بهدف خفض التكاليف وتحسين التنافسية.

– وتعتبر الخطة المقدمة من طرف رئيس الوزراء محمد مهاتير وفريقه تحت مسمى رؤيا 2020 التي عمد من خلالها إلى وضع رؤيا وصورة وطنية للنمو الوطني بغية الوصول اليه سنة 2020، بحيث تم استهداف معدل نمو حقيقي يصل الى 6,5 % سنويا على مدى الفترة 2011-2020 [1] وتعتبر من أكثر الخطط العالمية إلهاما ونجاحا ذات أبعاد متعددة، بشرية، اجتماعية، اقتصادية وأخلاقية، هذه الأخيرة أخذت قسطا كبيرا من الخطة التنموية في الاعتماد على النفس، البساطة وعدم التبذير، احترام الكبير وتقديره، الاسرة المستقرة التسامح والوئام العرقي... الخ.

الفرع الثالث: بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في دولة ماليزيا

سوف نقوم باستعراض عن المؤشرات الدالة على درجة التنويع الاقتصادي في ماليزيا كما يلي:

1– مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي: ان تتبع تطور اسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي يمكننا من معرفة مدى تنوع الهيكل الاقتصادي الماليزي، ولأجل ذلك ندرج الجدول التالي:

[1] National Economic Advisory Council, **New Economic Model For Malaysia**, part 1: Strategic Policy Directions, 2010, p 86.
(https://www.pmo.gov.my/dokumenattached/NEM_Report_I.pdf)

جدول رقم (1–3): تطور إسهام القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي.

القطاعات الاقتصادية	1971	2005	2015	2016	2017
خدمات	% 43,6	% 46,1	% 61,1	% 54,3	% 54,5
صناعة	% 14,3	% 28	% 26,3	% 23	% 23
زراعة	% 28	% 8,1	% 6,6	% 8,1	% 8,2
البناء	% 4,3	% 28	% 2,9	% 4,5	% 4,6

Source: Department of Statistics Malaysia, official portal, the source of Malaysia's Statistics, (https://www.dosm.gov.my/v1/) vu le 18-09-2020

نلاحظ من الجدول رقم (1-3) اعلاه مايلي:

– قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر حيوية والذي يسهم بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا، حيث شهدت هذه النسبة تذبذب طفيف خلال السنوات 2016-2017 فقد تراوحت بين 54,3 % و54,5 % لتسجل أعلى نسبة من الناتج المحلي في سنة 2015 قدرت بـ 61,1 %.

– يسهم قطاع الصناعة بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي مع العلم أن هذا القطاع يتضمن النفط والغاز حيث بلغ نسبة 23 % سنة 2017، ويعمل في هذا القطاع اكثر من 27% من السكان، وتعد ماليزيا من اكبر المصدرين في العالم من أجهزة نصف الناقلة، المواد والأجهزة الكهربائية، وتسعى الحكومة من خلال خططها الطموحة لجعل ماليزيا أكبر منتج ومطور للمنتجات التكنولوجيا المتقدمة.

– تراجع نسبة مساهمة الزراعة من 28 % سنة 1971 الى 8,2 % سنة 2017 مما يدل على تنويع الاقتصاد الماليزي كونه كان يعتمد على الزراعة سابقا.

2– تنوع الصادرات سجل الاقتصاد الماليزي قيما تراوحت بين 0,5 و0,4 خلال الفترة 1996-2016 فيما يخص مؤشر الأونكتاد لتنوع الصادرات، مما يدل على تنوع الاقتصاد الماليزي.

ولتوضيح هيكل صادرات ماليزيا ندرج الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-6) هيكل صادرات ماليزيا خلال سنة 2017

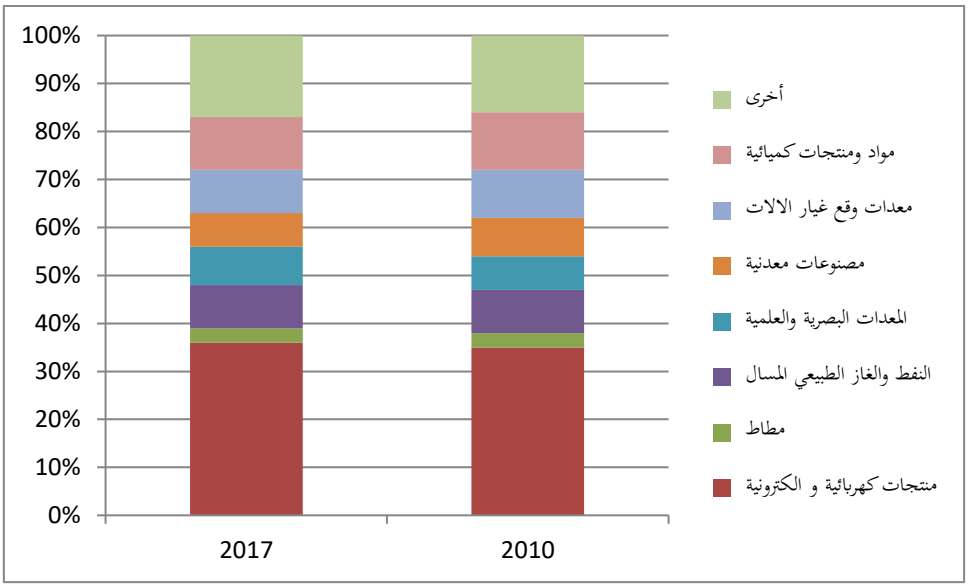

Source: Official Portal of The Ministry of International Trade and Industry, Malaysia, (http://www.miti.gov.my/index.php/pages/view/3921) vu le 18-09-2020

يتضح من الشكل رقم (1-6) أعلاه أن صادرات دولة ماليزيا تتكون من عدة منتجات وتشمل مجالات مختلفة، بحيث تمثل صادرات النفط نسبة معتبرة من إجمالي الصادرات، حيث بلغت نسبة 15,8 % سنة 2010، لتتراجع هذه النسبة إلى 14,92 % سنة 2017، وهذا ما يدل على تنوع هيكل صادرات ماليزيا وعدم اعتمادها على المورد الواحد المتمثل في النفط، كما يلاحظ أيضا أن المنتجات الكهربائيةو الالكترونية تمثل حصة كبيرة من إجمالي صادرات ماليزيا.

تأخذ صادرات ماليزيا اتجاهات مختلفة نحو العالم، تتضح في الشكل الأتي:

الشكل رقم (1–7): وجهات التصدير بالنسبة لماليزيا سنة 2017.

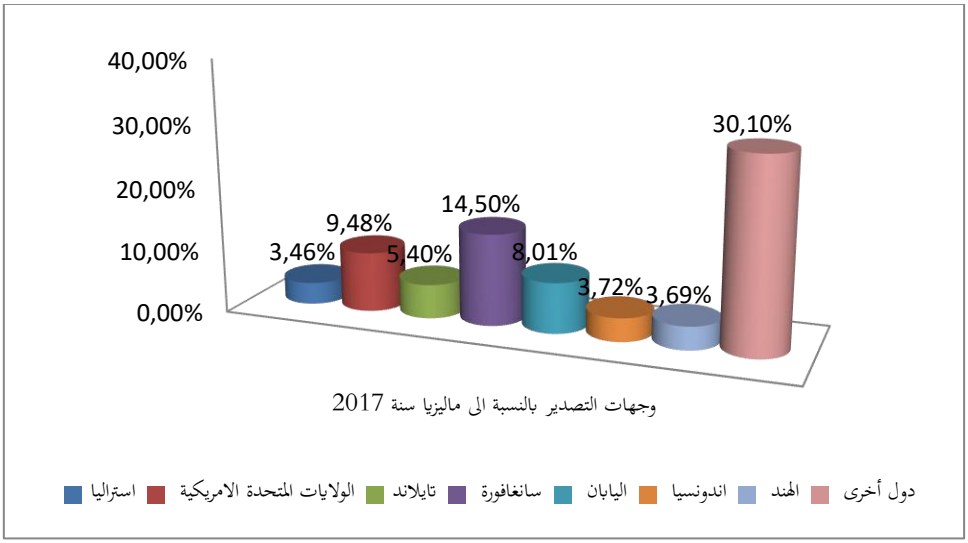

Source: Official Portal of The Ministry of International Trade and Industry, Malaysia, (http://www.miti.gov.my/index.php/pages/view/3921) vu le 18-09-2020.

يتضح من الشكل رقم (1-7) اعلاه تنوع وجهات التصدير لدولة ماليزيا، فهي تصدر لأكثر من 10 دول من مختلف أنحاء العالم، كما أن أغلب صادرات ماليزيا تتجه نحو سنغافورة، الصين والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث قامت ماليزيا في سنة 2017 بتصدير ما نسبته 5, 14 % من اجمالي صادراتها إلى دولة سنغافورة.

المطلب الثالث: تجربة الامارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول العربية في مجال التنويع الاقتصادي، الأمر الذي جعلها تحقق قفزات كبيرة وانجازات مبهرة متخطية بذلك التحديات الراهنة خاصة تلك الناجمة عن التراجع الكبير الذي تشهده أسعار النفط في الأسواق الدولية.

الفرع الأول: لمحة عن الاقتصاد الاماراتي

شكل اكتشاف النفط في منطقة الخليج عموما نقطة تحول كبرى في تاريخها، فقد كان اقتصاد دولة الامارات يعتمد في بادئ الأمر على الزراعة في الواحات، وصيد السمك وتجارة التمور واللؤلؤ، ولقد بدأت حكاية النفط في الإمارات عام 1936، عندما حصلت شركة نفط العراق على حق التنقيب عن النفط في إمارة أبو ظبي تحت مسمى شركة الساحل المتصالح، ليتم اكتشاف أول حقل نفطي عام 1958، وكانت أول شحنة من المناطق البحرية في أبو ظبي بجزيرة داس في شهر يونيو عام 1962، ومن ثم تبعتها الاكتشافات[1].

وتعد الامارات ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة العربية، حيث سجل أعلى معدلات النمو الاقتصادي فيها وذلك للنمو صادراتها من النفط والغاز ولاستمرارها في تجسيد برامج التنويع الاقتصادي، حيث أشارت الاحصائيات أن اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة تضاعف خلال الفترة من عام 2004 الى عام 2008 الى أكثر من الضعف حيث بلغت نسبة الزيادة 145% الى 261,41 % مليار دولار أمريكي مدعوما بالنمو القوي لقطاع النفط والمنتجات النفطية والقطاع غير النفطي كونها تتمتع بدرجة عالية من الأمان والاستقرار السياسي في المنطقة الأمر الذي ضمن لها احتفاظ اقتصاد بلادها بميزة تنافسية قوية بوصفها المركز التجاري الأساسي في تلك المنطقة، حيث أنها تتميز باقتصاد سوق حرة يتسم النمو الاقتصادي فيها بالثبات على الرغم من حالة الجمود القصيرة التي شهدها عندما تأثر الاقتصاد العالمي[2].

وتعطي الإمارات أولوية كبيرة لقطاع السياحة والسفر لتنويع القاعدة الاقتصادية، وخلق المزيد من فرص العمل في ظل جهودها المستمرة والمتواصلة لتحسين البنية التحتية ورفع مساهمة القطاع السياحي في اقتصاد الدولة. وقد صنف المجلس العالمي للسياحة والسفر دولة الإمارات الأكثر استثمارا في صناعة السياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحتى على المستوى العالمي بمبلغ 27,4 مليار درهم سنة 2015 وقد حققت القطاعات الاقتصادية غير النفطية سنة 2014 نمو قوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ

---

[1] – إيناس محيسن: **النفط نقطة تحول في تاريخ الامارات**، الإمارات اليوم، شوهد على الموقع:
(http://WWW.emaratalyoum.com /life / four-sides /2015 -08-09-1.809802).
اطلع عليه بتاريخ 2019/04/25.

[2] – جبار بوكثير، حميدة زرقوط : **قراءة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة – إنجازات رائدة وأفاق مستقبلية واعدة**، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية والإدارية، العدد 07، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017، ص 335.

8,1 % وبلغت مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني الإماراتي 68,6 % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العام 2014 ويتوقع أن تصل النسبة الى 80% سنة 2021[1].

الفرع الثاني: استراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول العربية في مجال التنويع الاقتصادي، حيث نجحت في خلق اقتصاد قوي ومتنوع ساهمت في تجاوز التحديات المختلفة التي مر ويمر بها الاقتصاد الإماراتي ومنها تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وكذلك في ظل الانخفاض الواضح لأسعار النفط، وما يمثله ذلك للاقتصاديات النفطية، وترتكز بصفة عامة رؤية الإمارات نحو تحقيق التنويع الاقتصادي المستدام بحلول سنة 2021 في النقاط التالية:

– حرصت الإمارات العربية المتحدة على التطوير المستمر لاقتصادها، باعتمادها على اعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة للدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية مع سياسات مبنية على الانفتاح على العالم وعلى التنوع الاقتصادي،[2] وقد ساهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة 90% في الناتج المحلي عام 1971 إلى حوالي 30% عام 2012.

– في الجانب الصناعي كانت أولى الخطوات الاهتمام بإنشاء المدن الصناعية، ومتابعة تطويرها عن كثب، ومن ثم استقدام الخبرات الأجنبية لتأسيس صناعات محلية قادرة على المنافسة واستقطاب الاستثمارات،* بالتزامن مع إنشاء المعاهد الصناعية لإعداد وتدريب اليد العاملة، وإنشاء مراكز أبحاث متخصصة. [3]

– بالإضافة إلى الاستقرار، وبفضل سياسة تجارية مفتوحة، وسعر صرف مربوط بالدولار، تتميز الإمارات بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عبئ ضريبي منخفض جدا)، كما أنها استثمرت، في إطار تنويع الاقتصاد المحلي، في إنشاء أصول جديدة، وبنيات تحتية وخدمات ذات جودة عالية بهدف التوفر على قطب جهوي

---

[1] – ممدوح عوض الخطيب: **التنويع و النمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 17/16 فيفري 2014، ص7.

[2] – بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص 335.

* أظهرت أرقام وزارة الاقتصاد الإماراتية، الارتفاع المطرد في حجم استثمارات القطاع الصناعي غير النفطي، حيث ارتفعت من 70,4 بليون درهم في عام 2006، إلى 114 بليون عام 2011، أي بنسبة زيادة بلغت نحو 61.9 %، مع الإشارة إلى أن هذه الزيادات في الاستثمارات تخللها أسوء فترة اقتصادية عالمية، عامي 2008–2009، إلا أن ذلك لم يوقف ضخ الاستثمار في هذا القطاع الذي برهن عن مناعة إزاء المتغيرات من جهة، وتعاظم الثقة في مستويات النمو التي حققها من جهة أخرى.

[3] – وهيبة عبد الرحمان وأخرون، **تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي مع التركيز على قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال**، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمة لخضر الوادي– الجزائر، يومي 02،03 نوفمبر 2016.

للخدمات اللوجستية والخدمات المالية والنقل والطاقة المتجددة والسياحية الثقافية، كما عملت على إنشاء منطقة تجارة حرة للتطوير القدرات التصديرية (دبي).

– زيادة الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية في مختلف أرجاء البلاد، وتشمل شبكات الطرق والأنفاق والمباني الاتحادية، ومشروع القطار الاتحادي، والمبادرات الاتحادية الأخرى في إمارات عجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة والتي صممت لضمان تمتع تلك الامارات بالمزايا ذاتها المتوفرة في إمارتي أبو ظبي ودبي.[1]

– عملت الدولة على التعامل مع الفوائض المالية المتحققة من النفط بصورة تسمح بتجنب سلبيات تراجع أسعاره وتحقيق العدالة في توزيع العوائد بين الأجيال، من خلال استثمارات صناديق الثروة السيادية التي تعتبر الأكبر عالميا *، والتي تسمح بتوزيع مصادر الدخل وتحمي الدولة من تقلبات أسعار النفط وتحافظ على الثروة وتنميتها للأجيال المستقبلية[2].

– لاستكمال نفس النهج، قامت الإمارات بإدراج عدة استراتيجيات وهي رؤية الإمارات 2021 ورؤية أبو ظبي 2030 وخطة دبي 2015. وتهدف الامارات لكي تصبح مركزا للتجارة التجزئة والجملة، وأحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة وذلك من خلال توفير إدارة فعالة، ودعم حكومي للمشاريع الكبرى، واقتصاد السوق ميسر لحركة الأموال والمعاملات، وترخيص للأجانب بامتلاك العقارات[3].

– تفعيل الاستراتيجية الوطنية للابتكار والسياسة العليا في مجال العلوم والتقنية والابتكار بما تتضمنه من مشروعات مقدر استثماراتها بنحو 300 مليار درهم، وكذا "مئوية الإمارات 2071" كرؤية استراتيجية طويلة

---

[1] –الاقتصاد، الموقع الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة/ (http://government.ae/ar/web/guest/economy) اطلع عليه بتاريخ 2019/03/28

[2] –بللعما أسماء: **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث، تخصص نقود و مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2018/2017، ص 64

* من أهم الصناديق السيادية للإمارات نجد: هيئة أبو ظبي للاستثمار، مجلس أبو ظبي للاستثمار، هيئة الامارات للاستثمار، الشارقة لإدارة الأصول، مؤسسة دبي للاستثمار، هيئة رأس الخيمة للاستثمار.

[3] – محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي تجارب دولية و عربية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، 2014، على الموقع
http://www.arabapi.org/ar/training/course.aspx?key=221&year=2014&iframe=true&width=100%&height=100%
تاريخ الاطلاع 2019/08/07.

المدى لإعداد الدولة لمرحلة ما بعد النفط، وتفعيل برنامجها للفضاء، وزيادة مستويات الاستفادة من تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وفي مقدمتها " الذكاء الاصطناعي " وصدور قانون الاستثمار الاجنبي المباشر.[1]

ومن أهم القطاعات التي يعول عليها لتحقيق هدف التنويع قطاع الصناعة التحويلية، قطاع التشييد والبناء حيث النهضة العمرانية التي شهدتها الدولة من إعادة بناء المرافق والطرق والمدن الجديدة بالدولة، وكذلك قطاع النقل والاتصالات فهذا القطاع يحقق نشاطا كبيرا وانجازاته السنوية تسير حسب معايير الدولة.

الفرع الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة

ندرج فيما يلي بعض المؤشرات الدالة على مستوى التنويع الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة .

1- **مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي**: وبتحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الحقيقي في الناتج لعام 2017، فقد أظهرت البيانات أن الأنشطة المتعلقة باستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ساهمت بحوالي 29,50 %، كما ساهمت كل من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات بـ 11,70 %، ونشاط العقارات بنسبة 5,70 %، أما مساهمة الأنشطة المالية والتأمين وأنشطة الصناعات التحولية فقد بلغت 8,60 % ، 8,30 % على التوالي، ونعرض في الشكل التالي مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 بالأسعار الثابتة.

[1] – وزارة الاقتصاد " **التقرير الاقتصادي السنوي**"، **إدارة الدراسات الاقتصادية**، الاصدار السابع و العشرين، الامارات العربية المتحدة، 2019.

الشكل رقم(1-8): التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للإمارات سنة 2017

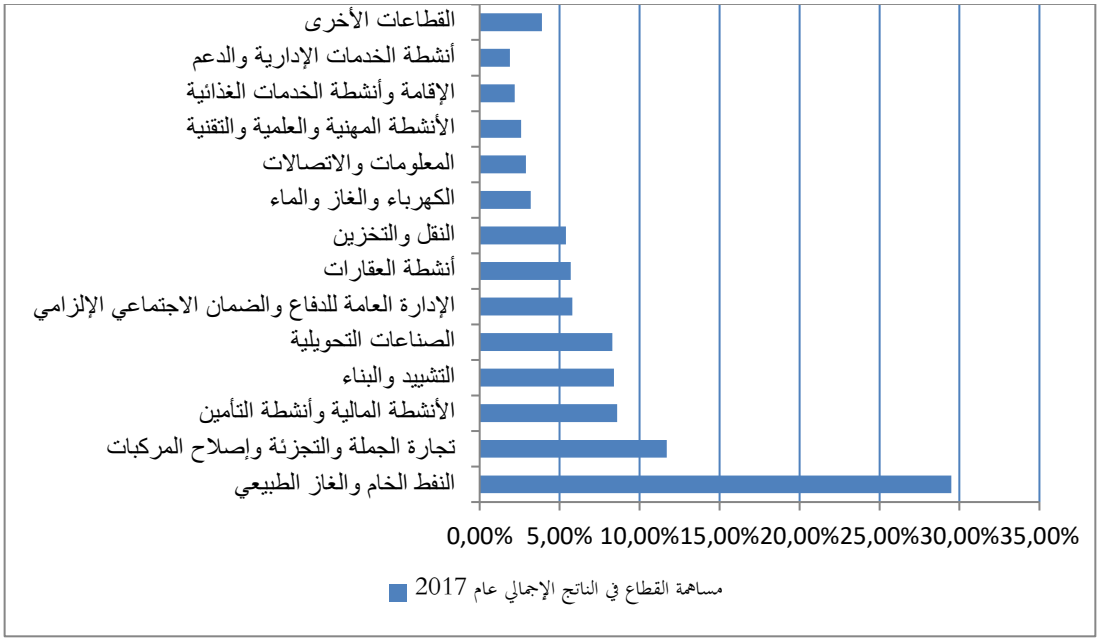

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، الامارات العربية المتحدة، التقرير الاحصائي السنوي2017

وعموما يمكن القول أن سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الامارات قد نجحت، فعند تأسيس دولة الامارات العربية المتحدة عام 1971 كانت عائدات النفط تشكل 90% من الناتج المحلي الاجمالي، للتنتقل هذه النسبة في النصف الثاني من السبعينات وحتى أوائل الثمانينات، الى 51% من الناتج المحلي، وفي منتصف الثمانينات كان المتوسط نحو 40 %، ومن سنة 2000 الى 2014 شكل النفط 34% من الناتج المحلي الاجمالي، وانخفض الى 29% عام 2017، وبتالي أصبح القطاع غير النفطي يمثل ما نسبته 71% .[1]

2- تنوع الصادرات: سجل اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة، قيما تراوحت بين 0,7 و0,5 خلال الفترة 1996-2016 فيما يخص مؤشر الأوكتاد لتنوع الصادرات، مما يدل على تنوع الاقتصاد الاماراتي في السنوات الأخيرة، وعدم تركزه في المنتجات النفطية فقط كباقي الدول النفطية الأخرى، ففي عام 2015 بلغت

[1] – معاوية العوض : **الإمارات تواكب المتغيرات الاقتصادية بالاستعداد لمرحلة ما بعد النفط**، شوهد على الموقع :
http://www.alkhaleej.ae/economics/page/08
اطلع عليه بتاريخ 2020/04/22 .

صادرات دولة الإمارات 300,5 مليار دولار تتوزع ما بين إعادة التصدير بنسبة 45 %، والسلع والمنتجات غير النفطية بنسبة 35 %، ثم المنتجات النفطية بنسبة 18 % واخيرا الغاز بنسبة 3% والشكل الموالي يوضح هيكل صادرات الامارات خلال السنوات 2013-2015 .

الشكل رقم(1-9): هيكل صادرات دولة الإمارات خلال السنوات 2013-2015

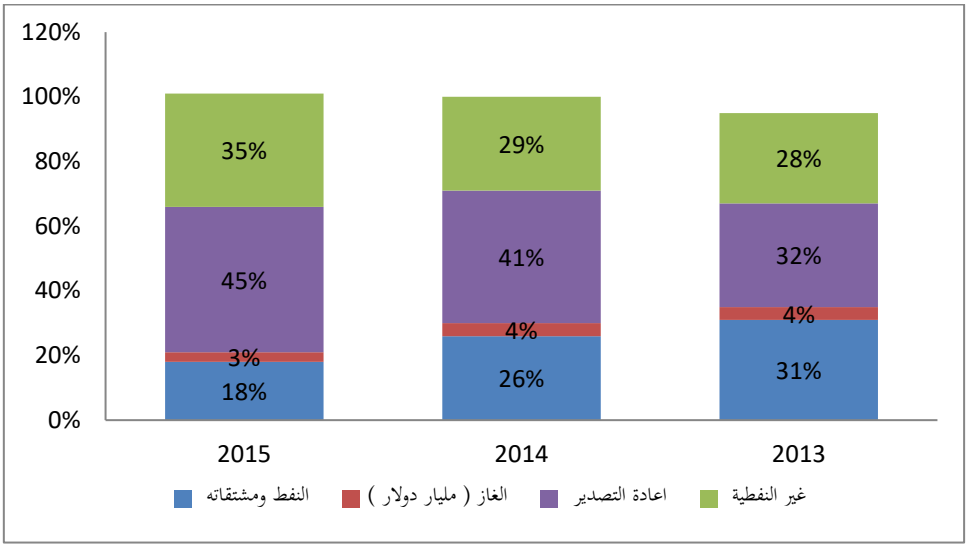

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي

كما أن الأداء القوي لاقتصاد الامارات خلال عام 2015، جاء مدفوعا بتنامي قطاعات التجارة الخارجية، السياحة، والعقار، والخدمات المالية، والاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات كافة، لافتين الى أن المؤشرات الاقتصادية تؤكد نجاح سياسة الامارات في التوجه للتنوع الاقتصادي .[1]

[1] – مريم زغاشو، محمد دهان، مرجع سبق ذكره، ص ص 82-83

خلاصة الفصل

تستخلص الدراسة بعد التطرق للمختلف الجوانب الملمة بالتنويع الاقتصادي في هذا الفصل، أن تنويع الهيكل الاقتصادي أصبح لزاما على كل دولة ذات اقتصاد ريعي سواء كانت تعتمد على النفط أو الغاز أو على الموارد السياحية أو غيرها، فنظرا للتقلبات الكثيرة للأسعار التي شهدها العالم بين انخفاض وارتفاع، فإن الوقت لا يحتمل التأجيل، ومن لم يسرع في تنويع مصادر دخله سيؤدي بنفسه حتما لمخاطر اقتصادية وسياسية هو في غنى عنها .

ومن خلال تتبع تجارب البلدان الغنية بالموارد الطبيعية في تنويع هيكل اقتصادها والمسارات التي سلكتها للتجنب لعنة الموارد أو المرض الهولندي يتضح أنها استطاعت تحقيق النجاح في تنويع اقتصادها كماليزيا، اندونيسيا إذ حققت هذه الدول أداء اقتصادي مرتفع أكثر من غيرها، حيث لعبت العوامل المؤسسية كأحد الأصول الوطنية دورا محوريا في التنويع، غير أن توفر مستوى متقدم من التنمية والأداء القائم على وفرة الموارد الطبيعية لم يكن كافيا وانما تتطلب ذلك استثمارات مادية وبشرية واجتماعية كفؤة فعالة ومجدية، وفي ظل اطار مؤسساتي متطور مرن وشفاف وبيئة عمل نظيفة متميزة ومحفزة للقطاع الخاص وريادة الأعمال والابداع والابتكار، وعليه تبقى التجارب الناجحة في التنويع الاقتصادي على غرار ماليزيا، اندونيسيا والامارات العربية المتحدة نماذج واقعية يمكن أن تستفيد منها الدول النفطية ومنها الجزائر للوصول الى التحول الهيكلي والنمو المستدام والمتنوع.

الفصل الثاني:

مساهمة سياسة الانفاق العام في تنويع مصادر النمو الاقتصادي

تمهيد

يمثل تحليل نظرية النفقات العامة محورا هاما في الدراسات الاقتصادية والمالية، وقد تطور البحث فيها في السنوات الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وتنبع أهمية ومكانة النفقات العامة في كونها الأداة الرئيسية التي تستخدمها الدولة في تحقيق اهدافها وبرامجها ومساعيها في مختلف المجالات، وتشكل وسيلة مهمة في إطار السياسة الاقتصادية لتحقيق اهداف الاستقرار والاصلاح والنمو الاقتصادي.

وقد شغل دور النفقات العامة في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية اهتمام الباحثين وخبراء الاقتصاد خصوصا في العقود الأخيرة التي شهدت تزايد استخدام التمويل العام في الاقتصاديات العالمية من أجل مواجهة الأزمات المالية والركود وتحفيز الاقتصاد، إذ تزخر الأدبيات النظرية والتطبيقية بالعديد من الدراسات التي ركزت على بحث وتحليل اتجاهات وطبيعة العلاقة التي تربط بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي وحجمه الأمثل في الاقتصاد، وصولا إلى التركيز على دور السياسة الانفاقية في تنويع مصادر النمو الاقتصادي، كون التنويع الاقتصادي لايزال معضلة حقيقية وهدفا تسعى أغلب الدول الريعية لبلوغه، ولهذا الغرض قسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لسياسة الإنفاق العام؛

المبحث الثاني: علاقة النفقات العامة بالنمو الاقتصادي؛

المبحث الثالث: كفاءة الانفاق العام في تنويع مصادر النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لسياسة الإنفاق العام

للتعرف على أهم المفاهيم والأسس النظرية المرتبطة بالنفقات العامة يتناول هذا المبحث التعريف بالنفقة العامة وأركانها الأساسية بالإضافة الى تسليط الضوء على أهم الضوابط المؤثرة في حجم النفقات العامة، وعلى أسباب ظاهرة تزايدها والتركيز على إبراز أهم الأثار المباشرة وغير المباشرة التي تحدثها النفقات العامة على متغيرات النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية

يعد الإنفاق العام أحد الأدوات الأساسية للسياسة المالية، والتي يمكن من خلالها التأثير على مستويات الطلب الكلي، ومن ثم على النمو والتشغيل والدخل القومي.

الفرع الأول: تعريف النفقة العامة

رغم توحد الرؤى الاقتصادية حول تحديد مفهوم النفقات العامة، إلا أنه هناك جدل كبير حول تقسيماتها وما يقف من أسباب وراء التزايد الكبير لها على المستوى العالمي، ويمكن تعريفها على النحو التالي:

1. " النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة"[1].
2. " النفقة العامة كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة"[2].
3. " النفقة العامة هي مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة وذلك لإشباع حاجات عامة" [3].
4. "النفقة العامة هي استعمال هيئة عامة مبلغا من النقود للسداد حاجة عامة".[4]

---

[1]- حسن مصطفى حسين، **المالية العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، طبعة 2001، ص 11.

[2]- حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة** ، الاسكندرية، 2000، ص 378.

[3]- طارق الحاج ، **المالية العامة** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 122.

[4]- محمود رياض عطية ، **موجز في المالية العامة**، دار المعارف، مصر، 1971، ص 38

بناء على ما سبق يمكن تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ من النقود يخرج من ذمة مالية الدولة أو أحد الهيئات المكونة لها بقصد إشباع حاجة عامة، من خلال هذه التعاريف نستنتج أن النفقة العامة تتضمن عدّة أركان يتم إجمالها فيما يلي:

- **النفقة مبلغ نقدي:** تقوم الدولة بالإنفاق في سبيل الحصول على السلع والخدمات ومنح المساعدات والإعانات الاجتماعية والثقافية وغيرها، ويتخذ هذا الإنفاق في الوقت الحاضر شكلا نقديا، ذلك أن حصول الدولة على ما تحتاج اليه من السلع والخدمات بشكل عيني إذا كان مقبولا في العصور القديمة كأن تعمد الدولة إلى تسخير الناس والاستلاء على خدماتهم دون دفع مقابل لهم، فإن هذا الأمر لم يعد مقبولا في الوقت الحديث، وإذا كان مقبولا في العصور القديمة أن تدفع الدولة للأفراد مقابلا عينيا في مقابل مشترياتها منهم فإن التطور قد قاد إلى حلول الإنفاق النقدي محل الإنفاق العيني.
- **النفقة العامة يقوم بها شخص عام:** يذكر الباحثون أن هناك فكرتين فيما يتعلق بطبيعة منفق النفقات العامة (الأولى قانونية والثانية اقتصادية اجتماعية).
- **الفكرة القانونية للنفقات العامة** : وقد أخذ بها الماليون التقليديون وقد فرق هؤلاء بين النفقة العامة والخاصة تبعا للطبيعة القانونية لمن يقوم بالإنفاق فتعد النفقة الخاصة إذا قام بها الأفراد والأشخاص المعنوية الخاصة، وتكون النفقة عامة إذا صدرت عن الأشخاص المعنوية العامة، أي من أشخاص القانون العام مثل الدولة والهيئات المحلية.[1]
- **الفكرة الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة** : وتقوم هذه الفكرة في التمييز بين النفقات العامة والخاصة من خلال طبيعة الوظيفة التي تتخصص لها النفقات، وعلى هذا فإن النفقات العامة إما تصدر من الدولة بصفتها صاحبة السيادة، أو تصدر عن الأشخاص الخاصة أو المختلطة في حدود تفويض الدولة لها بهذه السيادة.

[1]- يونس زين، أبو بكر بوسالم : **سياسة الإنفاق العام في الجزائر ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي– دراسة قياسية للفترة الممتدة من 2000–2013** ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي ،المجلد 7، العدد 3، الجامعة الأغواط ، 2016، ص 268.

- **النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام:**[1] حتى تكون النفقة العامة يجب أن تحقق منفعة عامة، وهذا المبدأ مبرر بأمرين هما:

1.أن النفقة العامة يجب أن تشبع حاجة عامة

2.أن النفقة العامة إذا حققت منفعة عامة، فإن ذلك يؤدي الى تحقيق المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة.

الفرع الثاني: ضوابط الإنفاق العام:

المقصود بضوابط النفقة العامة جملة القواعد التي تحكم عملية الانفاق العام والتي ينبغي مراعاتها والتقيد بها من أجل تحديد شكل النفقة وحجمها الأمثل وأبواب صرفها، والغرض هو تحقيق الأهداف المرجوة من وراء عملية الإنفاق العام أي اشباع الحاجات العامة، على نحو يدعم ويزيد من مشروعيتها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ويمكن التطرق اليها كما يلي:

1- **ضابط المنفعة:** يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الانفاق العام في ذهن القائمين به، تحقيق أكبر منفعة ممكنة، وتعتبر هذه القاعدة قديمة في الفكر الاقتصادي ومحل اجماع سواء بين التقليديين أو الحديثيين من منظري المالية العامة والمقصود بتحقيق المنفعة أو الفائدة هو أن يتم الإلمام بالاحتياجات الإجمالية والحقيقية للمصالح العمومية للتقدير كل مصلحة أو مرفق أو كل باب من أبواب النفقات على ضوء احتياجات كل المصالح وأوجه الإنفاق الأخرى .

وفكرة المنفعة العامة وتحديدها تشير إشكالية وضع قاعدة دقيقة في تحديد مقدراها ولا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار الأثار المتعددة للنفقات الاسترشاد بعاملين هما:[2]

العامل الأول: مقدار الدخل النسبي (نصيب كل فرد من الدخل الوطني)

العامل الثاني: طريقة توزيع الدخل الوطني على الأفراد

---

[1]- علي سيف علي المزروعي : **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي- دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28، العدد الأول، جامعة دمشق سوريا،2012، ص 616.

[2]- معلاش يوسف : **مدى مساهمة الانفاق العام في تفعيل المنظمات غير السوقية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص مالية عامة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبو بكر بلقاسم ، تلمسان ، الجزائر ،2012/2011، ص 25.

2- **ضابط الاقتصاد (العقلانية):** يرتبط ضابط الاقتصاد في النفقة العامة بضابط تعظيم المنفعة ارتباطا وثيقا، ويعتبر من بين أهم الضوابط التي وجب أن تحكم تنفيذ وتسيير النفقات العامة [1] حيث أن العقلانية في انفاق المال العام إنما هي من صور الحفاظ على موارد المجتمع، والتي يمكن اعتبارها من قبيل الحاجات العامة التي يتعين اشباعها، بعد اشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات العامة الهدف الأساسي للإنفاق العام وعلى اعتبار أن هذه الأخيرة (الحاجات العامة) غير محدودة، في حين أن الموارد المالية العامة المتاحة لتلبيتها محدودة، فإن الأمر إما يقتضي أن يتم البحث عن أفضل توليفة ممكنة (أقل انفاق- أعظم منفعة عامة)

والمقصود بالاقتصاد في النفقة العامة، تعظيم الكفاءة في استخدام المال العام وترشيد انفاقه وتجنب كل أوجه التبذير والإسراف التي قد تطال عملية الإنفاق، وبالتالي فالاقتصاد في النفقة لا يعني على الاطلاق ضغطها كما على نحو يحول دون تحقيق أهداف المجتمع وإشباع حاجاته بل أن يتم العمل على إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات العامة بأقل قدر ممكن من الإنفاق العام.

3- ضابط العدالة : ويقصد بها العدالة في توزيع النفقات العامة من جهة بما يتناسب وعبئ كل فرد في تحملها، ومن جهة بضمان أولوية الفئات الأقل دخلا في الاستفادة منها بما يساهم في تدعيم دخولها الحقيقية وقدرتها الشرائية.[2]

4- ضمانات التحقق من استمرار المنفعة والاقتصاد في الانفاق العام(تقنين النشاط المالي والانفاق للدولة وإحكام الرقابة على النفقات العامة): حتى يمكن التحقق من حصول ضابطي المنفعة والاقتصاد في النفقات العامة يتوجب وضوح الجانب القانوني لإجراء النفقات العامة في كل مراحلها، وتحديد صلاحيات كل سلطة في هذا المجال.[3]

---

[1]- محمد كريم قروف: **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة 2001-2014** ، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 20،2017، ص 346.

[2]- كريم بودخدخ : **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر،2011/2010، ص 47.

[3]- محمد بن عزة : **دور سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR** ، مجلة رؤى اقتصادية ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، الجزائر، العدد 9،2015، ص 10.

الفرع الثالث: الانفاق العام كأداة في يد الدولة من أجل تجسيد أهداف السياسة المالية

إن الحديث عن سياسة الإنفاق العام يجرنا حتما الى الحديث عن موضوع دور الدولة في الاقتصاد، وتاريخ الفكر الاقتصادي الحديث يرشدنا إلى أن المدرسة الكلاسيكية لا تسمح إلا بدور صغير للدولة في النشاط الاقتصادي ويصطلح عليها اسم الدولة الحارسة، في حين أن المدرسة الكينزية تسمح بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لا سيما في فترة الأزمات وتصطلح عليها اسم الدولة المتدخلة، أما بالنسبة للمدرسة الاشتراكية فالدولة هي المتدخل الأساسي في النشاط الاقتصادي ويصطلح عيها الدولة المنتجة وعليه فبحسب نوع الدولة يكون لسياسة الإنفاق العام دور من عدمه والذي يمكن أن يمتد من الحيادية المطلقة الى التدخل المطلق، وهذا ما ينعكس على السياسة المالية للدولة، وتساهم سياسة الإنفاق العام بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحريك عجلة الاستثمار، كما لها دور مهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل على الفئات منخفضة القدرة الشرائية، وهو ما يجعل من هذا الانفاق سياسة اقتصادية لها أدواتها وأهدافها، ولهذا نحاول التطرق الى أهم الأثار التي تحدثها سياسة الانفاق العام على أهداف السياسة الاقتصادية والمالية التي غايتها الرفاهية العامة وهي متعددة وقد جمعها الاقتصادي N. KALDOR[*1] في أربعة أهداف نهائية ضمن ما يعرف بالمربع السحري[2] والتي تتمثل في :

- تحقيق النمو الاقتصادي
- تحقيق التشغيل الكامل(محاربة البطالة)
- الاستقرار في المستوى العام في الأسعار (محاربة التضخم)
- تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)

بحيث أن جل دول العالم تسعى جاهدة الى تحقيق هذه الأهداف رغم اختلاف السياسات المتبعة في هذا المجال، وذلك وفق ما يبينه الشكل البياني الموالي:

[1]*هو اقتصادي بريطاني ، درس الاقتصاد بجامعة برلين وشغل منصب أستاذ بجامعة لندن بحيث يعتبر من الكتاب المعاصرين المنتمين للتيار الكينزي من مدرسة كمبردج، قام بتطوير أطروحته حول أهداف السياسة الاقتصادية كما عمل كمستشار للحكومة البريطانية ولعدد من الحكومات في العالم.

[2]Benoit Rigaud et autres (2008), **politiques publiques- la politique économique québécoise entre libéralisme et coordination**, bibliothèque et archives canada, p 06.

الشكل رقم (2-1): أهداف السياسة الاقتصادية حسب KALDOR

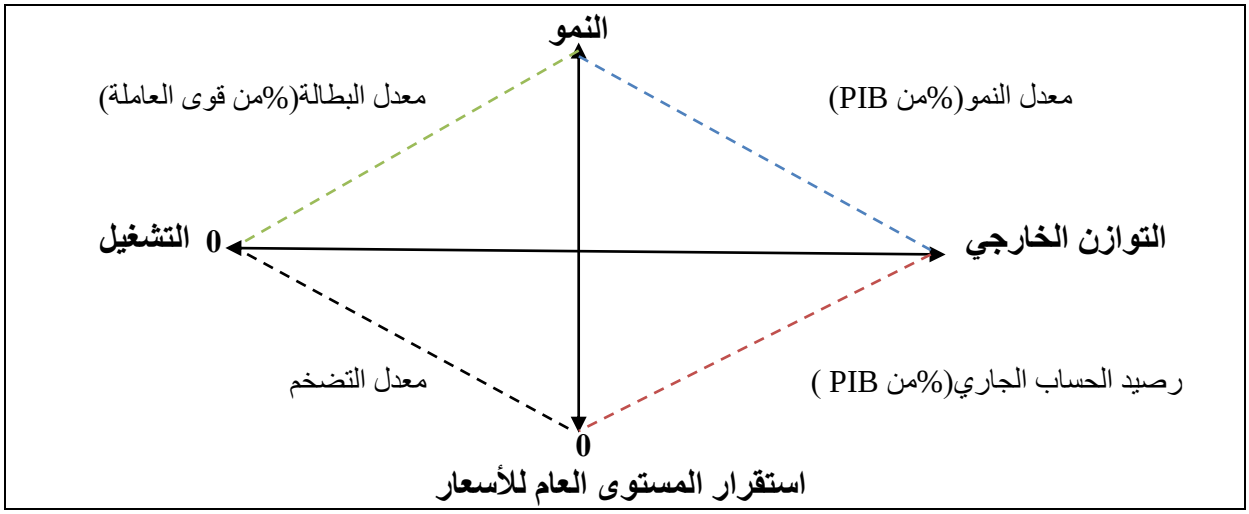

المصدر: مريم زغاشو، مرجع سبق ذكره، ص 72.

ففي نفس الاتجاه وضح "كينز " من خلال اقراره بأن السياسة الاقتصادية عموما تهدف الى تحقيق مستوى جد عال من النشاط الاقتصادي[1]، بينما أكد N.KALDOR (1971) هذا الطرح بأن اقتصاد أي دولة يكون في حالة جيدة كلما كانت مساحة المربع أكبر من خلال السعي جاهدة في سبيل تحقيق معدلات هامة في هذه الأهداف ومن الصعب إن لم نقل من المستحيل تحقيق جميع الأهداف في وقت واحد .

وباعتبار أن جانب النفقات العامة الذي هو جزء مهم من الميزانية العامة إلى جانب الإيرادات العامة، فإنه يلعب دور جد كبير مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ مضاعف الانفاق العام.

[1]- مريم زغاشو، **دور سياسة الانفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي – اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة** نموذجا، مرجع سبق ذكره ، ص 72.

الشكل رقم (2-2): موقع سياسة الإنفاق العام في منظومة تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية

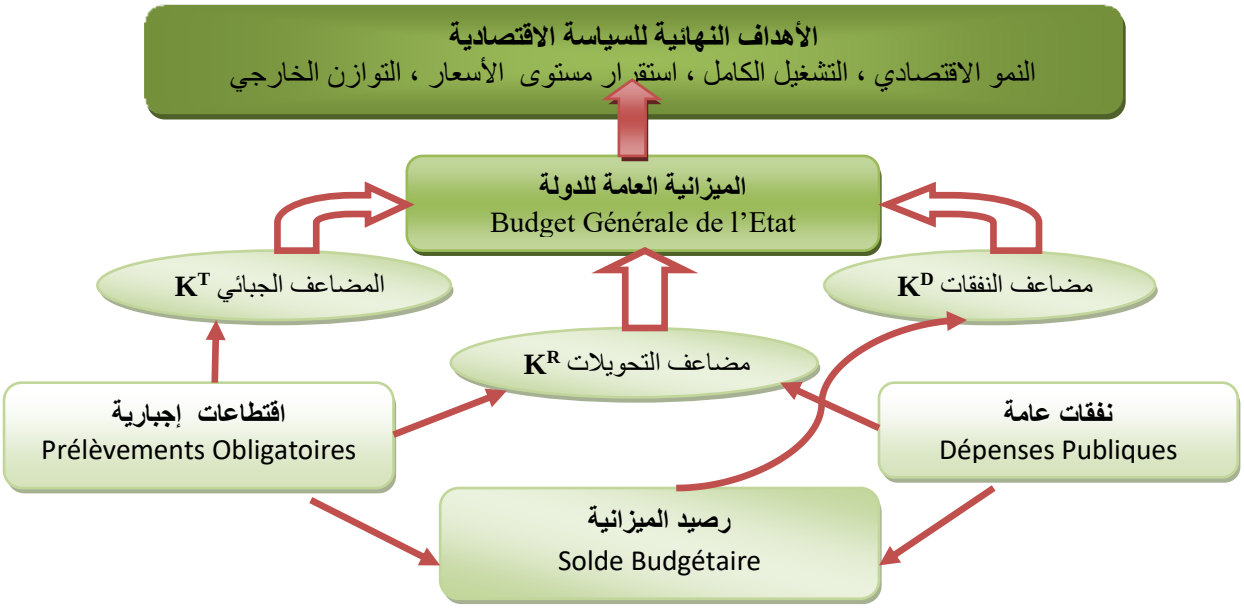

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على العياطي جهيدة " **الإنفاق العام والنمو الاقتصادي علاقة ترابط أم انفصال في الاقتصاد الجزائري**" ، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد الثالث،2018، ص 130.

الشكل البياني أعلاه يوضح موضع السياسة الإنفاقية ضمن أدوات السياسة المالية ودورها في السعي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، بحيث أجمعت الدراسات الاقتصادية لعدد من المفكرين أن سياسة الإنفاق العام لها دور كبير في إحداث النمو الاقتصادي ولها مساهمة كبيرة في خلق مناصب الشغل بالإضافة الى المحافظة على استقرار الأسعار وتحقيق التوازن الخارجي.

المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وتقسيماتها

لقد تزايدت النفقات العامة بتزايد نشاط الدولة، فتعددت بذلك تقسيماتها، إلا أنها اتفقت جميعا في تبويبين أساسين أحدهما اقتصادي والأخر وضعي.

الفرع الأول: ظاهرة تزايد النفقات العامة

ان أي دارس لتطور النفقات العامة في أي بلد يلاحظ أنها أخذت بالازدياد سنة بعد أخرى، واعتمادا على الإحصاءات المتعلقة بهذه النفقة، فقد جعل الاقتصاديون هذه الظاهرة قانونا عاما من قوانين التطور

الاقتصادي والاجتماعي، وكان أول من لفت النظر الى هذه الظاهرة العامة هو الاقتصادي الألماني فاجنر، وقد أقام دراسته بناء على تطور النفقات العامة في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر وقد توصل بعد ذلك الى قانون اقتصادي نسب اليه فيما بعد أطلق عليه قانون فاجنر (Loi de Wagner) والذي ينص على أنه (إذا حقق أي مجتمع معدلا معينا من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي الى اتساع نشاط الدولة ومن ثم فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بمعدل نمو أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي)[1]، ويفسر ذلك استنادا إلى عوامل اقتصادية بحتة ضمن وجهة نظره أن النمو الاقتصادي قد صاحبه زيادة في درجة التصنيع وتعدد الأنشطة الاقتصادية وزيادة ارتباطها ببعضها الأمر الذي ترتب عنه زيادة تدخل الدولة، وعموما يمكن تفسير تزايد النفقات العمومية لأسباب تمايزت بين ظاهرية وحقيقية كالأتي:

1- الأسباب الظاهرية للتزايد النفقات العامة: وهي تلك الأسباب التي تؤدي الى تضخم الرقم الحسابي للنفقات دون أن يقابلها زيادة التكلفة الحقيقية أي في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة، أو بمعنى أخر عدم زيادة متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة رغم زيادة مبلغها بشكل مستمر، وتتمثل أسباب هذه الزيادة فيما يلي:

- **تدهور قيمة النقود(التضخم):** إن التدهور المستمر في قيمة النقود في مختلف بلدان العالم عادة ما يؤدي الى انخفاض في القوة الشرائية لوحدات النقد المتداول في تلك الدول وذلك بسبب زيادة الأسعار فالحكومات اليوم أصبحت تدفع مبالغ طائلة لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات التي كانت تشتريها فيما سبق عن طريق دفع مبالغ زهيدة، وعليه فإن زيادة النفقات في مثل هذه الأحوال لابد أن تعود إلى ارتفاع أسعار تلك السلع والخدمات وليس الى الزيادة في كمية أو في نوعية تلك السلع والخدمات، أي أن هذه الزيادة هي مجرد زيادة إسمية (صورية)لا أساس لها من الواقع لأنها لم تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الخدمات التي تقوم الدولة بتمويلها والإشراف عليها.[2]

[1]- خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية ، **أسس المالية العامة** ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، عمان ،2007، ص 76.

[2]- شعبان فرج : **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر – دراسة حالة الجزائر – (2000-2010)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر03 ،2013/2012، ص 80.

● **اختلاف طرق المحاسبة المالية:** في الماضي كانت الموازنة العامة تظهر المبالغ الرقمية للإيرادات والنفقات العامة، بعد أن تتم المقاصة المباشرة والفورية بين الإيرادات والنفقات، فإذا ظهر فائض أو عجز يظهر في الموازنة العامة، وبعد أن اتبع مبدأ عمومية الموازنة حيث لا يجوز إجراء مقاصة بين الإيرادات والنفقات وجب إدراج جميع الايرادات والنفقات في وثيقة واحدة ن حيث أصبح يستخدم ما يطلق عليه طريقة الموازنة الإجمالية، وفي بعض الدول تدخل هناك بنود جديدة للإيرادات والنفقات دون أن يتغير الحجم الحقيقي للإنفاق العام[1]، كما كان في الماضي يتم تخصيص بعض الإيرادات التي تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها وبالتالي لا تظهر في ميزانية الدولة، ومع اعتماد وحدة الميزانية أصبحت كل النفقات (مركزية أو محلية) تظهر في ميزانية الدولة، ما أدى إلى تضخم حجم النفقات العامة، وهذه الزيادة هي زيادة ظاهرية فقط نتجت عن تغيير طرق المحاسبة في الميزانية الحديثة.

● **اتساع إقليم الدولة وزيادة عدد السكان:** قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة، إذ أن استرجاع الدولة لسيادتها الحكومية على بعض المناطق يزيد من عدد السكان مما يتطلب من الدولة الرفع من نفقاتها العامة لتشمل سكان المساحة الإقليمية الجديدة لكن دون أي زيادة في متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة.

كما يعتبر الهيكل السكاني من العوامل المؤدية إلى زيادة النفقات العامة بشكل ظاهري[2] إذ أن ارتفاع عدد الأطفال في سن التعليم يقود إلى زيادة نفقات قطاع التعليم ، كما أن ارتفاع عدد كبار السن في المجتمع يزيد من حصيلة نفقات الرعاية الصحية والاجتماعية، لهذا فإن زيادة عدد السكان وتنوع الهيكل السكاني يمتصان أي زيادة في النفقات العامة بشكل يجعل من زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية.

2- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة: يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم النفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية الناشئة عن هذه النفقات لشخص معين بذاته خلال فترتين زمنيتين مختلفتين بنسبة أقل منها أو بدون عبئ جديد أو يمكن لهذه الزيادة أن تشير الى حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

[1]- طارق الحاج ، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره ، ص 137.

[2]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، الأردن ، 2005، ص 56.

والاجتماعية من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة، إذ يمكن أن تحلل إلى أسباب إدارية، اقتصادية، اجتماعية سياسية وعسكرية وعليه نتطرق اليها فيما يلي:

- **الأسباب الإدارية:** لقد أدى تطور وظيفة الدولة وانتقالها من دولة حارسة الى دولة متدخلة إلى تضخم الجهاز الإداري بها، وازدياد هيئاته ومؤسساته وارتفاع عدد الموظفين والعاملين به الأمر الذي يقتضي بالضرورة زيادة النفقات العامة لمواجهة تكاليف إقامة المؤسسات الإدارية الجديدة ودفع مرتبات وأجور الموظفين بها، كما يزيد من الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سوء التنظيم الإداري والبطالة المقنعة.[1]
- **الأسباب الاقتصادية:** ان من أهم الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات العامة زيادة الدخل القومي، والتوسع في المشروعات العامة، وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (خاصة في حالة الكساد) فزيادة الدخل القومي تسمح للدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار ما تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها، وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة انفاقها على مختلف الوجوه، وأخيرا فالتنافس الاقتصادي الدولي مهما كانت أسبابه فهو يؤدي الى زيادة النفقات العامة، سواء في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية[2]، أو في صورة إعانات للإنتاج للتمكين المشروعات الوطنية من الصمود والوقوف في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.
- **الأسباب الاجتماعية:** وتتمثل هذه الأسباب في الزيادة في معدل النمو الديموغرافي، وكذا تركز السكان في المدن والمراكز الصناعية، كل هذه الأسباب تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة، لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات العامة، ويرجع ذلك إلى أن حاجات السكان في المدن أكبر وأعقد من حاجات السكان في القرى (الريف)، بالإضافة الى زيادة الخلل في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع ما نتج عنه زيادة عدد الأفراد الذين يقعون تحت خط الفقر، وبالطبع يكلف هذا المزيد من الإنفاق على برامج الحد من الفقر.[3]

[1]- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، **المالية العامة** ، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص 48.

[2]- علي سيف علي المزروعي، مرجع سبق ذكره ، ص 618.

[3]- شعبان فرج ، مرجع سبق ذكره، ص 83.

أضف إلى هذا أن زيادة الوعي الاجتماعي كنتيجة حتمية لانتشار التعليم، ومن ثم وعي المواطنين بحقوقهم حيث أصبحوا يحملون الدولة مسؤولية تحقيق الضمان الاجتماعي بتأمينهم ضد المخاطر الاجتماعية كالمرض والعجز، الى جانب المخاطر الاقتصادية كالبطالة وإصابات العمل، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنفاق العام.[1]

- **الأسباب السياسية:** تؤدي بعض العوامل السياسية إلى زيادة النفقات العامة مثل انتشار مبادئ الحرية والديمقراطية، وأيا كانت الفلسفة التي يقوم عليها نظام الدولة فقد أصبح الإنفاق على التنظيمات السياسية المختلفة والمجالس المحلية، والانتخابات والدعوة للمشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي يؤثر بشكل كبير على مستوى الإنفاق العام[2]، كما أن التوسع في العلاقات الدولية يؤدي إلى زيادة النفقات العامة للبعثات والممثليات الدبلوماسية، بالإضافة إلى نفقات أشكال أخرى من التعاون الدولي (اعانات ومساعدات لمعالجة كوارث وأزمات ...)

- **الأسباب العسكرية** : تعتبر الأسباب العسكرية الناتجة عن الحروب وعدم الاستقرار الذي يشهده العالم عامل أساسي، وراء تزايد النفقات العامة، ومع تصاعد موجات التوترات زاد التهافت على إقتناء الأسلحة، فقد أصبح الإنفاق العسكري يشكل في حدود 10-15% في الدول المتقدمة ويتجاوز 30% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية، كما أن تخصيصات الإنفاق العسكري تصل إلى 25% من اجمالي النفقات العامة في الدول العربية لعام 2001 والبالغة حوالي 209 مليار دولاركما أن التقرير الاقتصادي الموحد أجرى مسحا لتقديرات الإنفاق العسكري في الدول العربية ما بين 1981، 1987 مفاده أن الدول العربية الأكثر انفاقا على المجال العسكري هي السعودية بـ 30% من الناتج المحلي الإجمالي[3].

[1]- عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي** ، إثراء للنشر والتوزيع، عمان ، 2009، ص 65.

[2]- شليحي الطاهر، غربي يسين سي لخضر: **ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 10، العدد 01، جامعة البليدة 2، 2019، ص ص 53، 69.

[3]- نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة

بالرغم من تعدد وتنوع تقسيمات النفقة العامة سواء على مستوى الكتابات الاقتصادية والمالية أو على المستوى التطبيقي التي تظهره موازنات الدولة، إلا ان هذه التقسيمات في مجملها النظري والتطبيقي تستند إلي تبويبين أساسيين أحدهما اقتصادي والأخر وضعي.

1- التقسيم الاقتصادي : ووفقا لهذا المعيار يتم تصنيف النفقات العامة بالاستناد إلى عدد من المعايير أهمها[1]:

1-1 معيار طبيعة النفقة العامة : وتنقسم وفقا ذلك النفقات لرأسمالية وجارية

1-2 معيار دورية النفقة العامة : ونميز وفقا لهذا المعيار بين النفقات العادية (الدورية) وهي التي تتكرر بصفة منتظمة في الميزانية السنوية، وأخرى غير عادية وهي التي لا تظهر إلا في فترات متباعدة وغير منتظمة.

1-3 معيار الغرض من النفقة العامة : تسعى الدولة من وراء العملية الانفاقية لتحقيق جملة من الاهداف كانت ادارية، اقتصادية، اجتماعية، مالية ام عسكرية، وتبعا لذلك نجد الاصناف التالية للنفقات والموجهة لتغطية كل هدف[2]، النفقات الادارية والنفقات الاجتماعية، والنفقات الاقتصادية واخيرا النفقات العسكرية.

2- التقسيمات الوضعية للنفقات العامة[3] : إن التقسيمات الوضعية للنفقات العامة هي تلك التي تتبناها الموازنات العامة للدول المختلفة استنادا إلى الاعتبارات الواقعية أو العملية، وخاصة الاعتبارات الادارية والوظيفية التي تدعو في الغالب إلى عدم الالتزام بالتقسيم العلمي (الاقتصادي) للنفقة، أي أن النفقات العامة يمكن تبويبها حسب هذه الاعتبارات.

---

[1] – بن عزة محمد : **ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ،2011/2010، ص 16.

[2] – محمد طاقة ، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007، ص 54.

[3] – خالد الخطيب شحادة ، محمد خالد المهايني، المالية العامة ، منشورات جامعة دمشق، 2005، سورية، ص-ص 148-149.

2-1 التقسيم الاداري للنفقات العامة : يهتم التقسيم الاداري للنفقات العامة بتوزيع تبعا للهيئات الادارية التي تقوم بها، وبغض النظر عن أوجه النشاط والوظائف التي تقوم بها هذه الهيئات، وقد أخذ على التقسيم الاداري صفته الادارية البحتة وعدم اهتمامه بتجميع النفقات حسب موضوعها .

2-2 التقسيم الوظيفي للنفقات العامة[1] : وفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة إلى مجموعات إنفاقية ترتبط بأداء وظيفة من الوظائف التي تقوم بها الدولة وحتى يتم تحقيق هذا التقسيم بالميزانية العامة فإن الأمر يستلزم تحديد الوظائف التي تقوم بها الدولة، وعادة تقسم وظائف الدولة إلى الوظيفة السيادية ووظيفة الخدمات العامة ووظيفة الأمن والدفاع ويتم توزيع النفقات العامة على هذه الوظائف بغض النظر عن الجهات الادارية التي ستقوم بتأدية هذه الوظائف، فالوظيفة الواحدة قد يتم تأديتها من طرف أكثر من جهة، فمثلا وظيفة الصحة يمكن أن يتم تأديتها من قبل وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم (الصحة المدرسية) ووزارة الدفاع (لتأدية خدمات صحية لأفراد الجيش) وهكذا.

3- تقسيمات النفقات العامة في الجزائر: يتخذ هيكل النفقات العامة بمختلف الدول صورا متعددة ومتنوعة، فلم تعد النفقات العامة تمثل شكلا متكامل ومتجانس، بل هيكل يظهر في أشكال مختلفة، فمنها ما يصنفها على أغراضها ومنها من يصنفها على أساس دوريتها وطبيعتها، أما في الجزائر فتصنف النفقات العامة الى:

3-1 نفقات التسيير: تعرف نفقات التسيير على أنها النفقات الضرورية لسير أجهزة ومصالح الدولة وتتمثل في أجور الموظفين، مصاريف الصيانة، معدات وأدوات مكتبية، وبالتالي فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه، حيث يوزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وتسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية ما دام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية بشكل مباشر .[2]

وتتوزع نفقات التسيير حسب كل دائرة وزارية، من خلال قانون المالية، لتقسم فيما بعد داخل كل وزارة إلى عناوين على النحو التالي:

[1] - بن عزة محمد ، مرجع سبق ذكره، ص-ص 19-20.

[2]- محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003، ص 77.

- العنوان الأول: أعباء الدين العمومي ومختلف الأعباء المحسومة الإيرادات.
- العنوان الثاني: تخصيصات السلطات العمومية
- العنوان الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح
- العنوان الرابع: التدخلات العمومية

2-3 نفقات التجهيز: تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PIB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد، ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية الاستثمار أو التجهيز، وتتكون هذه النفقات من الاعتمادات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والادارية، التي تعتبر مباشرة استثمارات منتجة، ويضاف لهذه الاستثمارات اعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية[1].

وتقسم نفقات التجهيز حسب المخطط الانمائي السنوي، وتظهر في جدول الملحق بقانون المالية حسب القطاعات، وعليه تدون نفقات التجهيز وفق مايلي:

-العناوين: تقسم نفقات التجهيز الى ثلاثة عناوين (أبواب) هي: الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة، واعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، والنفقات الأخرى برأسمال[2].

- القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (10 قطاعات) هي: المحروقات، الصناعات المصنعة (التحويلية)، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز(السكن)، المخططات البلدية للتنمية.

- الفصول والمواد: تقسم القطاعات الى قطاعات فرعية وفصول ومواد، حيث تصور بطريقة أكثر وضوح ودقة، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع وقطاع فرعي، وفصل ومادة.

---

[1]- يحياوي عبد الحفيظ : **البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الانفاق العام في الجزائر – دراسة للفترة (2000-2017)** ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية –دراسات اقتصادية –، المجلد 10، العدد 1، جامعة زيان عاشور الجلفة ،2016، ص 314.

[2]- المادة 35 من القانون 84-17 ، المتعلق بقوانين المالية.

المطلب الثالث: الأثار الاقتصادية للسياسة الإنفاق العام

تكمن أهمية دراسة أثار النفقات العامة من الناحية الاقتصادية في كونها تحمل أغراضا دقيقة وبالتالي إمكانية استعمالها كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، ويمكن اختصار أهم أثار النفقات العامة في الاثار المباشرة والتي تؤثر على كل من الانتاج الوطني، الاستهلاك، اعادة توزيع الدخل، والأثار غير مباشرة والتي تشمل كل من أثر المضاعف وأثر المعجل.

الفرع الأول: الأثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

سنتطرق فيما يلي إلى أثار النفقات العامة على الناتج الوطني وكذلك على الاستهلاك وأخيرا أثارها على إعادة توزيع الدخل

1- اثر النفقات العامة على الناتج الوطني

الإنتاج الوطني هو مجموع السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية تقدر بسنة في دولة ما، ولزيادة هذا الانتاج يتخذ الانفاق عدة أشكال مثال: نفقات التعليم ، الصحة، مساعدة المستثمرين بمنحهم امتيازات مختلفة، إذا كان هذا الإنفاق الاستثماري يرفع من الإنتاج الوطني فإن هذا لا يعني أن النفقات الجارية عديمة الجدوى الاقتصادية ، لأنه دون هذه النفقات لا يمكن النهوض بالاقتصاد، فأثر نفقات الدفاع والأمن يظهر في توفير الأمن الضروري للممارسة الأنشطة الاقتصادية، ويمكن للنفقات الدفاع أن تكون منتجة وذلك من خلال استخدام التكنولوجية العسكرية في الأغراض السلمية[1].

2-1 النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية: تعمل هذه النفقات على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد وتعمل أيضا على تكوين رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار، هذا الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الوطني ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني .

[1]- بن نوار بومدين : **النفقات العامة على التعليم- دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر ، 2012/2011، ص 59.

فتقوم الدولة بها مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج، أو قد تمنح الدولة بعض المشروعات العامة أو الخاصة إعانات اقتصادية لتحقيق غرض اقتصادي معين، كتخفيض أسعار السلع الضرورية ذات الاستهلاك الواسع، أو تعويض المشروعات العامة عن خدماتها غير العادية للأفراد تمكين لها من الاستمرار في تحقيق المنفعة العامة من خلال النشاط الاقتصادي الذي تؤديه، كما أنها تشجع المشروعات العامة في تقديم خدماتها للأفراد[1]من خلال الإعانات التي تقدمها الدولة لتغطية العجز الذي يحدث في ميزانيتها، وقد كانت هذه الإعانات تستعمل في السابق لخفض الأسعار وكبح التضخم النقدي، غير أن في الوقت الحاضر أصبحت تستعمل في تحقيق التوازن الاقتصادي العام وتجهز بعض المشاريع في تحويل هذه الصناعات من قطاع الى قطاع ومن منطقة لأخرى داخل البلاد.

1-3 النفقات الاجتماعية: لا شك أن هذه النفقات من شأنها أن تحسن الأوضاع المعيشية للموظفين والعمال كنفقات الضمان الاجتماعي، وتوفير النوادي الرياضية والثقافية ... الخ وهذا ما يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجية عملهم زيادة معتبرة، ويرى بعض الاختصاصيين أن إدخال التعليم المهني الحديث لدى العمال الزراعيين مثلا يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل في الزراعة نحو 50% كما دلت الاحصاءات أن زيادة النفقات الثقافية في بلد من البلدان تؤدي إلى زيادة محسوسة في الإنتاج.[2]

2- اثر النفقات العامة على الاستهلاك الوطني: هناك العديد من الجوانب التي يؤثر فيها النفقات العامة على الاستهلاك الوطني، فهي تسهم في زيادة الطلب على الاستهلاك، فالنفقات العامة التي توجه الى طلب السلع الاستهلاكية تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الاستهلاك، ومن أهم هذه النفقات تلك الموجهة لتغطية مصاريف المرافق العمومية، فعندما تقوم الدولة بشراء خدمات استهلاكية (الآلات، الأجهزة، الأدوية، لوازم التعليم .... الخ)، فهي تزيد من الاستهلاك الوطني عن طريق زيادة الطلب على الاستهلاك.

[1]- رياش مبروك: **تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل التحول نحو اقتصاد السوق – حالة الجزائر (2000-2015)** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير ، جامعة الجزائر 3 ،2016/ 2017 ، ص ص 70 -71 .

[2]- حسن عواضة ، **المالية العامة**، دراسة مقارنة (الموازنة ، النفقات والواردات العمومية)ط 4 ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت 1978، ص 379.

ومن جانب أخر تقوم الدولة بتوزيع الدخول، فتقوم بدفع المرتبات والأجور والمكافآت لعمالها وذلك مقابل ما يقومون به من أعمال، أو تقوم بدفع المنح والمعاشات للمتقاعدين، فالجزء الأكبر من دخول هؤلاء الأفراد يوجه للاستهلاك وهو ما يرفع من مستواه، وعليه نلاحظ أن هناك نفقات عامة تشكل طلبا مباشر على السلع والخدمات الاستهلاكية، وهو ما يؤثر على الاستهلاك الوطني مثل شراء بعض السلع الاستهلاكية أو شراء بعض الخدمات الاستهلاكية (الخدمات الطبية، الثقافية ...إلخ) أو قد تكون نفقات عامة تقدم كدخول للأفراد توجه جزئيا أو كليا للاستهلاك.[1]

3- أثر النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني: يقصد بطريقة توزيع الدخل الوطني الكيفية التي يوزع بها بين شرائح وفئات المجتمع، ونصيب كل فئة منه، ويتجلى تأثير النفقات العامة كوسيلة في يد الدولة تستطيع أن تستخدمها لتحقيق هذا الغرض، ذلك أن ما قد تنتهجه الدولة بشأن تقليل التفاوت بين الدخول (بمنح اعانات للطبقات محدودة الدخل) قد يضيع مفعوله بإشباع سياسة إيرادات معينة، كفرض ضرائب مثلا على هذه الشرائح[2]، وتؤثر النفقات العامة على توزيع الدخل من خلال مرحلتين هما:

3-1 مرحلة التوزيع الأولي للدخل: خلال هذه المرحلة تقوم الدولة بتوزيع الدخل على عوامل الإنتاج التي تعمل لديها، مثل الأجور والرواتب التي تدفعها الدولة للعاملين بها وبالقطاع العام، ونتيجة لعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية، يحدث خلل في هذا التوزيع الأولي للدخل، فتزداد دخول أفراد وتنخفض دخول أفراد أخرين، مما يتطلب عمل الدولة على إعادة توزيع الدخل مرة أخرى.

3-2 مرحلة إعادة توزيع الدخل الوطني: تعمل الدولة خلال هذه المرحلة على إعادة توزيع الدخل باستخدام النفقات العامة والتي يختلف تأثيرها باختلاف نوع النفقة[3] :

-النفقات التحويلية بصفة عامة: تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني باختلاف نوعها

---

[1]- عمير حمه : **النفقات العامة وأثرها على النمو الاقتصادي في ظل الاصلاحات الاقتصادية الراهنة حالة الجزائر – دراسة قياسية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، شعبة إحصاء واقتصاد تطبيقي ، جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر ،2020/2019، ص 42.

[2]- تاتي محمد : **أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر 1974-2006** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر ،2011/2010، ص 16.

[3]- عمير حمة، مرجع سبق ذكره ، ص ص 42-43.

-النفقات التحويلية الاجتماعية: تؤدي إلى اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة

- النفقات التحويلية الاقتصادية : تعمل على إعادة توزيع الدخل بشكل عيني في صورة سلع وخدمات، وتتم إعادة توزيع الدخل أفقيا.

- النفقات التحويلية المالية : مثل فوائد الديون تعمل الى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية التي تقرض الدولة وتحصل على الفوائد المقتطعة أصلا من الضرائب التي يدفعها الفقراء.

الفرع الثاني: الأثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة:

لا يقتصر أثر النفقات العامة على الأثار الاقتصادية المباشرة فقط (الناتج الوطني، الاستهلاك، توزيع الدخل...إلخ) حيث توجد أيضا الأثار الاقتصادية غير المباشرة التي يمكن أن تولد من خلال ما يعرف بدورة الدخل، وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل.

ويطلق على أثر المضاعف الاستهلاك المولد، كما يطلق على المعجل الاستثمار المولد، ويرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة للتفاعل كل من المضاعف والمعجل وبمعنى أوضح فإن النفقة العامة لا تؤثر على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف، ولكنها تؤثر في ذات الوقت على الإنتاج بصورة غير مباشرة بتأثير عامل المعجل، ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني الموالي:

الشكل رقم (2-3) : ألية عمل المضاعف والمعجل

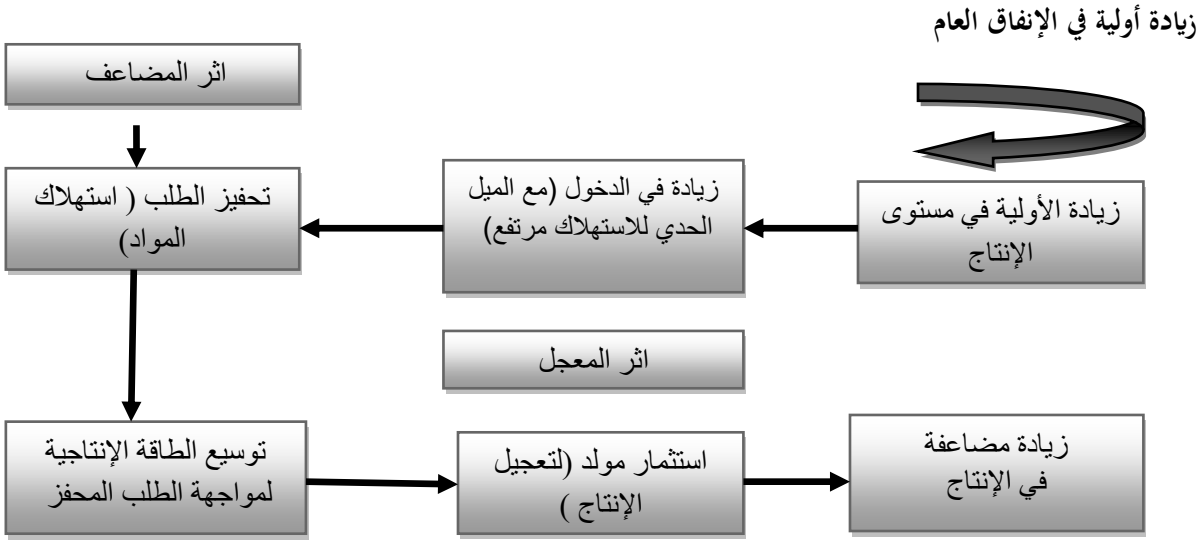

المصدر: عمير حمه، مرجع سبق ذكره، ص 43.

1- أثر المضاعف: يعد " كاهن khan " أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية، إذ حاول قياس العلاقة الكمية القائمة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل، أي أن مفهوم المضاعف عند " كاهن " (Richard Khan) هو مضاعف التشغيل ورؤية كينز من خلال نظرية مضاعف الاستثمار وأثره على الدخل الوطني إلا أن الفقه الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار بل وكذلك الاستهلاك والإنفاق العام والتصدير ويمكن من خلاله تقييم فعالية السياسة المالية .

ولتوضيح فكرة المضاعف، فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع على شكل أجور ومرتبات وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو لصالح الأفراد، وهؤلاء يخضعون جزءا من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار وبذلك تسمى دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج الانتاج، الدخل، الاستهلاك، الانتاج،[1] مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الانفاق ولكن بنسبة مضاعفة لذلك سمي بالمضاعف ويمكن حسابه كما يلي:

$$\Delta Y = K\Delta I$$

حيث أن

ΔY : يعبر عن التغير في الدخل

ΔI : يعبر عن التغير في الاستثمار

K :معامل المضاعف

[1]- بن سليمان يحي : **أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا – دراسة تحليلية قياسية 1980-2014** ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث ، شعبة علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد كلي مطبق، جامعة الجزائر 2019،2020/03، ص 46.

وبتالي $K = \frac{\Delta Y}{\Delta I}$

غير أن $Y = C + I$

إذن $\Delta Y = \Delta C + \Delta I$

حيث : $\Delta I = \Delta Y - \Delta C$

وتصبح العلاقة كتالي : $K = \frac{\Delta Y}{\Delta Y - \Delta C}$

أي $K = \frac{\Delta Y}{\frac{\Delta C}{\Delta Y}}$

حيث يمثل $\frac{\Delta c}{\Delta Y}$ لميل الحدي للاستهلاك و $1 - \frac{\Delta C}{\Delta Y}$ الميل الحدي للادخار

فالمضاعف هو عبارة عن تلك الأثار المكررة التي تنتج عن الزيادة أو النقصان في النفقات العامة بالنسبة للدخل الوطني، فهو عبارة عن معامل عددي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني، والتي تتولد عن الزيادة في النفقات العامة، وذلك بما تؤديه هذه الزيادة الأخيرة من تأثير على الإنفاق الوطني على الاستهلاك.[1]

إن مضاعف الإنفاق الحكومي له علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه.

2- أثر المعجل: لا تقتصر الأثار غير المباشرة التي يتركها الانفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي على الزيادات المتتالية في الاستهلاك المتولدة من الانفاق الأولي، وإنما هناك أثار أخرى غير مباشرة حيث أن المضاعف يدفع بالمنتجين إلى التوسيع في طاقاتهم الانتاجية أي زيادة استثماراتهم، التي تتمثل بزيادة طلبهم على السلع الانتاجية(الات الإنتاج)، هذا التوسع يسمى بأثر المعجل وهو يعتبر أثر غير مباشر للإنفاق الأولي، تعطى صيغة المعجل كما يلي[2] :

[1]- عمير حمه ، **النفقات العامة وأثرها على النمو الاقتصادي في ظل الاصلاحات الاقتصادية الراهنة حالة الجزائر – دراسة قياسية**، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2]- دهيمي عمر، بلقاسمي خالد: **قياس أثر النفقات العامة على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر باستخدام ARDL خلال الفترة 2000-2017**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 01 ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر ،2019، ص423.

$$A = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$$

وتعني هذه العلاقة بأنه من أجل زيادة مستوى الإنتاج بـ ΔY يجب زيادة الطلب من السلع الرأسمالية بمقدار يعادل حاصل ضرب التغير في الإنتاج اللازم مع معامل المعجل، لذلك فإن الزيادة في الاستثمار الصافي تتوقف على معامل رأس المال المعجل.[1]

تتحدد أثار المعجل بمجموعة من الاعتبارات وأهمها مدى توافر المخزون من السلع الاستهلاكية ووجود الطاقات الإنتاجية غير المستعملة وكذلك تقدير منتجي السلع الاستهلاكية لاتجاهات الزيادة في الطلب فيما إذا كانت اتجاهات ذات طبيعة مؤقتة أو دائمة ومستمرة، كما أن أثر المعجل يحدث فقط في حالة زيادة الاستهلاك وما يتبعها من زيادة الطلب أما إذا لم تحدث أي زيادة فإن إنتاج السلع سوف يقتصر على ما يحتاج اليه لتعويض ما يستهلك منها، لذا يمكن الأخذ بأن هناك تفاعلا متبادلا بين مبدأي المضاعف والمعجل، كما أن أثارهما قد تختلف من قطاع الى أخر ومن فرع إلى أخر.[2]

المبحث الثاني: علاقة النفقات العامة بالنمو الاقتصادي

تزخر الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية التي اهتمت بتحليل دور الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية والشواهد والتطبيقات في هذا المجال كثيرة لعل من أبرزها مستويات النمو المحقق في البلدان النامية في فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين، خاصة في الدول الغنية بالمواد الأولية كالدول النفطية.

المطلب الأول: العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي ضمن قانون فاجنر والنظرية الكينزية

إن تغيير دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتحولها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة أدى إلى توسيع مهامها، وبالتالي زيادة نفقاتها الحكومية، ويعتبر الإنفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية المعتمدة من

[1]–طاوش قندوسي : **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970–2012)**، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان ، الجزائر، 2015/2014، ص 61.

[2]–سليم.العمراوي ، **مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات –دراسة قياسية للفترة (1980–2015)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2019/2018، ص 51.

قبل الدولة، إذ تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي وقد حظيت العلاقة باهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين بشأن الاقتصادي، حيث كانت محل جدل بين مدرستين رئيسيتين التي تمثل أفكارها الخلفية النظرية لهذه الدراسات:

الفرع الأول: العلاقة بين النفقات العامة والنمو الإقتصادي ضمن قانون فاجنر

يعتبر الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر (Adolph Wagner) من أوائل الاقتصاديين الذي أدركوا الارتباط الطردي بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام وأول من إهتم بتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة خلال القرن التاسع عشر، بعد أن درس النفقات العامة في الدول الأوروبية وكشف على علاقة زيادة النفقات العامة بنمو الناتج الوطني واعتبر أن الزيادة في النفقات العامة قانون عام للتطور الاقتصادي وسماه " قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي"، وقد أطلق على هذا التفسير في الأدب الاقتصادي والمالي[1] بـ " قانون فاجنر" Loi de Wagner، وتجدر الإشارة إلى أن فاجنر من خلال هذا القانون حاول إيجاد العلاقة التي تربط مستوى التطور الاقتصادي بحجم الإنفاق العمومي، فأعتمد في تحليله على عامل التصنيع الذي يؤدي حتما إلى اتساع النشاط الحكومي، وحصة الإنفاق العمومي في الدخل القومي، وعليه يمكن للتصنيع أن يقود إلى مضاعفة نفقات الإدارات العامة، هياكل قاعدية، التربية، التدخل الاجتماعي[2] وبالتالي تبين أنه هناك " علاقة بين النمو الاقتصادي ونمو النشاط الحكومي، حيث ينمو الإنفاق الحكومي بمعدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي، أي أن معدل نمو نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة يكون اكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي"[3] .

إن قانون فاجنر القائم على دعم فرضية وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي يدعم نظرية اقتصاد جانب الطلب، حيث يدعو أنصار هذه النظرية إلى التدخل الحكومي الفعال في الاقتصاد من

---

[1] – بوجرادة سهيلة: **علاقة الإنفاق العام بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر –دراسة قياسية 1990–2013** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع الإقتصاد القياسي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر ،2017/2016، ص 65.

[2] – كرمين سميرة ، بقبق ليلى إسمهان: **العلاقة السببية بين الإنفاق العمومي والنمو الإقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة (1990–2016)**، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 5، العدد 2، جامعة بشار، 2019، ص 167.

[3] – عايب وليد عبد الحميد: **الأثار الإقتصادية الكلية للسياسة الإنفاق الحكومي – دراسة تطبيقية قياسية للنماذج التنمية الإقتصادية**، مكتبة حسن العصرية ، ط1، بيروت ،2010، ص 56.

خلال الإنفاق الحكومي وتوفير المال من أجل تحفيز الطلب على السلع والخدمات، وضمان تحقيق النمو الاقتصادي، وقد اعتبر الإنفاق الحكومي متغير داخليا والنمو الاقتصادي متغيرا خارجيا ويمكن صياغة قانون فاجنر كما يلي[1]:

$$F\left(\frac{Y}{N}\right) = \frac{G}{Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(01)$$

مع G : حجم النفقات العامة

Y: الدخل الوطني

N: عدد السكان

مع شرط $\frac{dG}{dY} > 1$ مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل الوطني أكبر من الواحد ، وعليه زيادة نمو الإنفاق العمومي يكون بوتيرة أسرع من الدخل القومي ويمكن توضيح العلاقة وفق الشكل البياني التالي

الشكل رقم (2–4) : قانون Wagner للتفسير ظاهرة الإنفاق العمومي

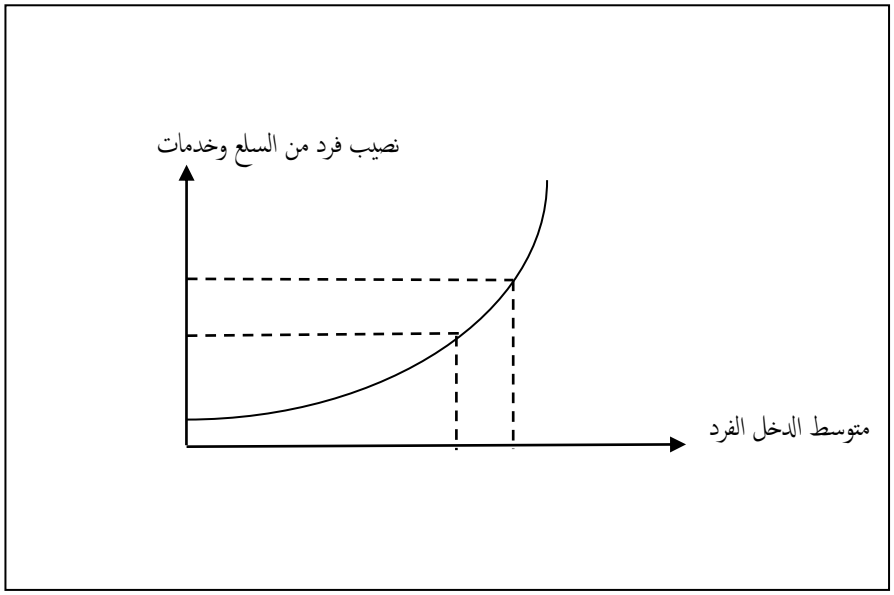

المصدر : عايب وليد عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

[1] – عبد المجيد قدي، **المدخل إلى سياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 16.

يتضح من الشكل أعلاه وجود علاقة طردية بين نسبة الإنفاق إلى الدخل $\frac{G}{Y}$ وحصة الفرد من الدخل الوطني $\frac{Y}{N}$ ، كما أن مضمون هذا القانون يشير أن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق العام، فالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي حتما إلى اتساع نشاط الدولة، ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى زيادة الإنفاق العام، وإلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي للتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي، كما أن الزيادة في الإنفاق العام يبررها دور الحكومة في تنفيذ أنواع مختلفة من الأنشطة لتوفير بيئة مواتية لحقوق الملكية كحوافز للمنافسة ومنع الاحتكار وضمان القوانين وتحويل الأنشطة الاجتماعية، إضافة إلى نفقات الدفاع الوطني وإدارة البيئة هذا إلى جانب التدخل الحكومي في الاقتصاد من أجل تصحيح التفاوت الناجم عن نظام السوق والتخفيف من ظاهرة الفقر وإعادة توزيع الدخل والثروة.

وفقا لفاجنر وجود ثلاثة مبررات تعمل على زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي[1].

- الإلحاح على ضرورة التدخل الحكومي من أجل توفير الحماية وإقامة التنظيم اللازم لتطوير المشاريع، ويكون ذلك من خلال توسيع نطاق إدارتها عن طريق تقديم المزيد من الأنشطة السيادية، وهذا ما يدفعها إلى زيادة إنفاقها العمومي.
- نمو الدخل الحقيقي يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد والتوسع في الإنفاق على الخدمات الثقافية والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والتعليم...
- إن التطورات الاقتصادية وارتفاع معدلات التحضر والتصنيع من العوامل التي تتطلب تدخل حكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية كالنقل، الاتصال، الطاقة...، وذلك لتوفير الاستثمارات اللازمة في بعض القطاعات التي يتجنبها القطاع الخاص.

[1] - Greco.G, (2016). Les facteurs d'évolution des dépenses publiques application au cas de la Belgique, Mémoire de Fin d'études, Ecole de gestion de l'université de liége, p13.

وعليه فإن قانون فاجنر يرتكز على علاقة موجبة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي إذ يعتبر أن الإنفاق العام هو متغير داخلي، وقد أدت طبيعة هذا القانون إلى تطوير خمس نماذج مختلفة وهي على النحو التالي[1]:

النموذج الأول: $G= F(Y)$ (Peacock –Wisman 1969)

النموذج الثاني: $G= F(Y/N)$ (Goffman 1968)

النموذج الثالث: $G/N = F(Y/N)$ (Gupta 1967, Michas1975)

النموذج الرابع: $G/GDP= F(Y/N)$ (Musgrave 1969)

النموذج الخامس: $G/GDP= F(Y)$ (Modified p-w 1967)

حيث : GDP إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، G الإنفاق الحكومي الحقيقي، وN عدد السكان.

وقد تم التحقيق في هذه الصيغ في ستينات القرن الماضي، ومع ذلك لا يوجد معيار حاسم لاتخاذ قرار حول أي واحدة من هذه الصيغ، الأكثر قناعة وفاعلية لاختبار قانون فاجنر[2]، هذا الأخير الذي واجه العديد من الانتقادات التي تشكك في صحته وواقعيته، وتؤكد على أنه نتاج حالة خاصة عايشها فاجنر في ألمانيا، إلى أن ذلك لم يلغ صحة قانونه الذي أثبتت عدة دراسات واقعيته خصوصا في اقتصاديات البلدان التي تكون في أولى مراحل تنميتها الاقتصادية [3]، فعلى مستوى اقتصاديات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD يلاحظ أنه ابتداء من منتصف السبعينات هناك تزايد معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي مقارنة بما هو عليه في السنوات الأخيرة وأن مرونة النفقات العامة إلى الدخل القومي كانت عند مستوى 1.30 باعتبار أن هذه الدول كانت في أول مراحل تنميتها الاقتصادية، ولكن ومع تراجع معدلات النمو واقتراب اقتصاديات هذه الدول من مستوى التشغيل الكامل فإن مرونة النفقات العامة إلى الدخل القومي انخفضت. [4]

[1] - Metin Bayrak, Omar Esen, (2014), Examining the Validity of Wagner's law in the OECD Economies, Research in Applied Economics, Vol 6, N 3, P5.

[2] – عمير حمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 82.

[3] - Sideris, D. (2007). Wagner's law in 19th century Greece: a cointegration and causality analysis. Bank of Greece, Working Paper No, (64), P16.

[4] - Lamartina, S. &. (2011). Increasing public expenditure: Wagner's law in OECD

الفرع الثاني : العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في النظرية الكينزية

على إثر الأزمة الاقتصادية الحادة التي سادت النظام الرأسمالي سنة 1929 وما أعقبها من كساد كبير ظهرت نظرية الاقتصادي البريطاني جون مايناردكينز (J Keynes) لتشكل منحنى جديدا ومنعطفا كبيرا في الفكر الاقتصادي مما استلزم إعادة النظر في مبادئ النظرية الكلاسيكية وذلك بعد فشل السوق في تحقيق التوازن العام، إذ تطلب الأمر ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق نفقاتها العامة للتصحيح الاختلالات الواردة في السوق ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[1] ولقد اعتقد كينز أن المشكلة لا تكمن في جانب العرض الكلي التي اهتمت بها النظريات والقوانين السابقة بل تكمن في جانب الطلب الكلي لذا كانت وجهة النظر الكينزية قد أعطت أهمية فائقة للإنفاق الحكومي وكان الهدف الرئيسي هو زيادة الطلب الفعال حيث وجدوا في تزايد الإنفاق الحكومي الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية .

ويرى كينز أن علاج أزمة الكساد تكون من خلال استعمال الإنفاق العمومي، وذلك انطلاقا من أن الطلب يخلق العرض، إذ يساهم في زيادة الطلب الكلي الذي بدوره يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاج والاستثمار والتشغيل ....، وعليه ينجم عن ذلك تحقيق معدلات نمو مثالية في الأجل الطويل[2] ويكون ذلك من خلال ألية المضاعف الذي يوضح أثر الإنفاق العمومي على زيادة الدخل القومي، وبالتالي يرى كينز في توجهه أن العلاقة تتمثل في أن الإنفاق العمومي يسبب النمو في الدخل القومي، ويمكن اعتباره كمتغير خارجي، وارتكز في طرحه لفرضيته على أربعة قطاعات اقتصادية، موضحا أن شرط التوازن يكون عندما يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي، ويمكن توضيحه وفق العلاقة التالية :

$$Y = C + I + G + X - M$$

C : الاستهلاك الخاص، I : الاستثمار، G : الإنفاق العمومي، $X - M$ صافي الصادرات

countries. German Economic Review, 12 (2), P16.

[1] – أحمد زهير وخالد الخطيب : **المالية العامة**، دار زاران للنشر والتوزيع، الأردن،1997، ص ص 40 41 .

[2] – كرمين سميرة ، بقبق ليلى إسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 169.

ومن الواضح أن الإنفاق العمومي أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي، فإن زيادة في الإنفاق العمومي ينجم عنها ارتفاع في الدخل المعتمد على ألية المضاعف، ويمكن توضيح تأثير زيادة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من خلال منحنى IS-LM كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-5): أثر زيادة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

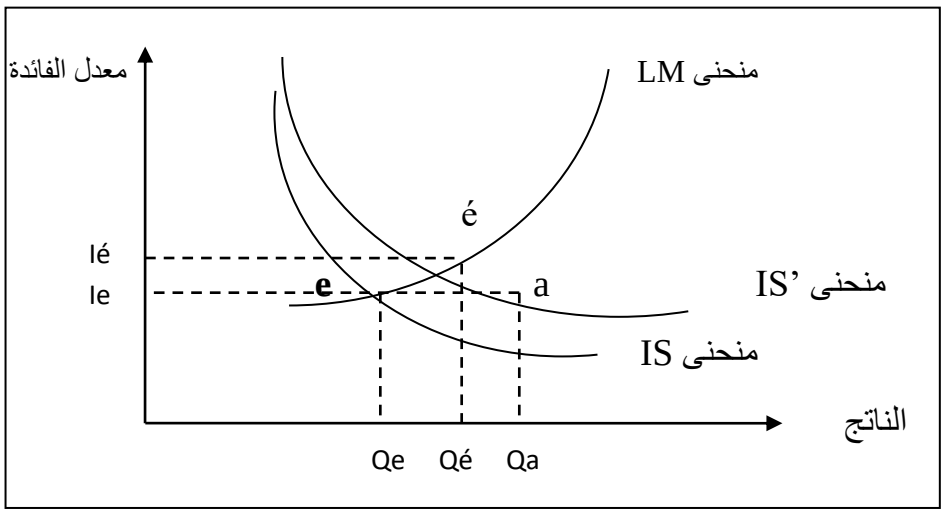

المصدر: سليم العمراوي، مرجع سبق ذكره ، ص 76

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن زيادة الإنفاق العام G يتم الانتقال من مستوى توازني e إلى المستوى الجديد é وعندها يرتفع مستوى الناتج من Qe إلى Qé ويصاحب ذلك ارتفاع سعر الفائدة من مستوى Ie إلى مستوى Ié، تفسير ذلك أن الزيادة في الإنفاق العام يترتب عنها زيادة في الناتج عند نفس المستوى لسعر الفائدة، وبالتالي انتقال منحى IS إلى جهة اليمين 'IS بمقدار زيادة حسب أثر المضاعف الكينزي البسيط، ويمكن رؤية ذلك بيانيا من خلال الانتقال من النقطة e إلى النقطة a وهذه النقطة الأخيرة تمثل وضع توازني في سوق السلع والخدمات لكنها ليست كذلك في سوق النقود كونها لا تقع على منحنى LM، وحتى تكون كذلك وجب رفع معدل الفائدة الموافق لإسقاط قيمة الناتج Qa على منحنى LM لثبات الكتلة النقدية المعروضة من طرف البنك المركزي، لكن النقطة الجديدة ليست توازنية كلية لعدم تقاطع منحنيا IS LM عندها بسبب انخفاض الاستثمار الخاص لارتفاع معدل الفائدة (أثر المزاحمة)،

والنقطة الجديدة أيضا غير توازنية لذلك يستمر الاسقاط الحلزوني إلى غاية بلوغ النقطة é حيث يكون التوازن كيا أي في جميع الأسواق[1].

المطلب الثاني: العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في نماذج النمو الحديثة

إن معظم النماذج الحديثة للنمو الداخلي قادرة على تقدير التأثيرات الخارجية للنفقات العمومية من خلال إسهامات الاستثمار العام في القطاع الخاص ومن هذا المنطلق قدم بارو (Barro 1990) نموذج للنمو الاقتصادي أين تلعب فيه النفقات العمومية دور المحرك، بحيث وجد ارتباط موجب بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي والعكس من ذلك فلقد وجد رام (Ram 1986) في عينة حجمها 115 دولة بأن النفقات العمومية لها تأثير خارجي معنوي على النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية لكن إجمالي النفقات العمومية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، ويتم في الفقرات الموالية عرض هذين النموذجين الأكثر استخداما في الدراسات التطبيقية.

الفرع الأول: نموذج رام (Ram, 1986)

اعتمد رام (Ram, 1986) في نموذجه على تقسيم غريشون فيدر[2] (Gershon Feder)

الذي قسم الاقتصاد إلى قطاعين، قطاع ينتج سلعا للتصدير الخارجي وله أثر إيجابي على النمو الاقتصادي وقطاع ينتج سلعا للاستهلاك المحلي وأثره سلبي على النمو الاقتصادي.

أما رام (Ram) فقد قسم الاقتصاد إلى قطاعين قطاع حكومي (G) وقطاع غير حكومي أي قطاع خاص (C)، بحيث تعتمد دالة الإنتاج في القطاع الحكومي على عنصر العمل في القطاع الحكومي (L_g) وعنصر رأس المال في القطاع الحكومي (K_g) وتكون دالة الإنتاج للقطاعين على النحو التالي[3]:

$$C = C(L_c, K_c, G) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

[1] – سليم العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 76، 77.

[2] Feder Gershon, (1983**), On Exports and Economic Growth**, journal of Development Economics, Vol 12, N° 1, pp.59-73.

[3] Ram Rati(1986), **Government Size and Economic Growth** : A New Framework and Some Evidence from Cross- Section and Time Series Data, American Economic Review, Vol .76, N° 1, pp .191-203.

$$G = G(L_g , K_g) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

ويعبر عن مجموع مدخلات القطاعين كما يلي:

$$L = L_c + L_g \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3.a)$$

$$K = K_c + K_g \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3.b)$$

وتكون دالة الانتاج الكلية على النحو التالي:

$$Y = C + G \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3.c)$$

تختلف الانتاجية الحدية لعناصر الانتاج في القطاعين الحكومي والخاص حسب العلاقة النسبية التالية :

$$\frac{G_{Lg}}{C_{Lc}} = \frac{G_{Kg}}{C_{Kc}} = 1 + \alpha \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

$$G_{Lg} = (1 + \alpha)\, C_{Lc} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4.1)$$

$$G_{Kg} = (1 + \alpha)\, C_{Kc} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4.2)$$

بحيث :

G_{Lg} و C_{Lc} : الانتاجية الحدية للعمل في القطاعين

G_{Kg} و C_{Kc} : الانتاجية الحدية لرأس المال في القطاعين

ويشير α إلى الاختلاف في الانتاجية الحدية بين عوامل الانتاج في هذين القطاعين، فإذا كانت قيمة α موجبة فإن انتاجية عناصر الانتاج في القطاع العام أكبر من انتاجية عناصر الانتاج في القطاع الخاص، والعكس صحيح عندما تكون قيمتها سالبة، أما إذا كانت α معدومة أي تساوي الصفر فهذا يعني أن انتاجية عناصر الانتاج في القطاع الحكومي تساوي انتاجية عناصر الانتاج في القطاع الخاص.

باستخدام المعادلات (3) و(4) نستطيع الحصول على المعادلة (5) [1]:

[1] – طاوش قندوسي: مرجع سابق، ص 161.

$$\hat{Y} = \beta\hat{L} + \gamma\frac{I}{Y} + \theta\hat{G} + \hat{G}_Y\left(\frac{\alpha}{1+\alpha} - \theta\right) \ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

بحيث:

$\hat{Y}$: معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام

$\hat{L}$: معدل النمو الحقيقي في اليد العاملة أو عوائد العاملين

$\frac{I}{Y}$: نسبة مخزون رأس المال الصافي من الناتج الداخلي الخام

$\hat{G}$: معدل النمو في القطاع الحكومي

$\hat{G}_Y$: نسبة نمو القطاع الحكومي للناتج الداخلي الخام

إذا فرضنا أن θ ثابت فإن المعادلة أعلاه تصبح نموذج قياسي خطي نستطيع من خلال الكشف عن معاملات هذا النموذج وتصبح على الشكل التالي:

$$Y = \beta L + \gamma\frac{I}{Y} + \theta G + G_Y\left(\frac{\alpha}{1+\alpha} - \theta\right) + U \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

بحيث:

β : أثر معدل النمو الحقيقي للعاملين على معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام

γ : أثر نسبة مخزون رأس المال الصافي من الناتج الداخلي الخام على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.

θ : التأثير الحدي الخارجي لإنتاج القطاع الحكومي على إنتاج القطاع الخاص

α : الاختلاف في انتاجية عناصر الانتاج بين القطاعين الحكومي والخاص

$\left(\frac{\alpha}{1+\alpha} - \theta\right)$: أثر حجم القطاع الحكومي على النمو الاقتصادي .

U: المتغير العشوائي .

استخدم رام بيانات لعينة من 115 دولة خلال الفترة (1960-1980) لدراسة العلاقة بين المتغيرات محل البحث لكل دولة مشمولة في تلك الدراسة كل على حدى، كما استخدم أيضا بيانات تغطي الفترة (1960-1970) لدراسة مقطعية للدول المعنية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها في هذه الدراسة ما يلي:[1]

- التأثير الكلي للنفقات العمومية موجب في جميع الحالات
- التأثير الخارجي للنفقات العمومية على العموم موجب
- إنتاجية عناصر الانتاج للقطاع الخاص أكبر من إنتاجية عناصر الانتاج في القطاع العام

[1] – عمير حمه ، مرجع سبق ذكره، ص 86.

- تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي يكون أكبر في حالة الدول ضعيفة الدخل.

الفرع الثاني: نموذج بارو (Barro 1990)

في هذا النموذج اهتم بارو بدور النفقات العمومية (دور الدولة) كعامل للنمو الداخلي من خلال استثماراتها في البنى التحتية، واعتمد بارو في دراسته على دراسة كل من أشوي (Aschauer) في أواخر الثمانينات وكذا مينل (Munnell) في أوائل التسعينات التي تضمنت تأثيرات رأس المال العام (البنية التحتية) على أداء القطاع الخاص الأمريكي، حيث وجد انخفاض في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وذلك بسبب انخفاض الاستثمار العام، ويعتبر بارو من الأوائل الذين عالجوا الاستثمار العام للبنية التحتية والتأثيرات الخارجية، وانطلق بارو من فكرة بسيطة مفادها أن النفقات الموجهة للبنى التحتية كالطرق السريعة والسكك الحديدية وشبكات الاتصال تؤدي إلى رفع إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيلها لنشاطه[1].

كما يهدف هذا النموذج إلى تحديد الحجم الأمثل للتدخل الدولة، إذ أكد على أن النشاطات الحكومية مصدر للنمو الداخلي لأن الاستثمارات العامة هي مصدر خارجي موجب، وبالتالي فقد قاموا بإعادة إحياء دور الدولة، فإذا كانت السياسة الاقتصادية غير فعالة في المدى القصير لأنها تتعارض مع التوقعات العقلانية للأفراد، وبالمقابل فقد بين بارو الدور الذي تلعبه النفقات العمومية فسياسات الاستثمار في تطوير الهياكل القاعدية والمتمثلة في النقل، الصحة، التعليم، اتصال وبالتالي فهو ديناميكية النمو لأنها تحفز وترفع من معدل النمو الحقيقي إذن ركز بارو تأثير رأس المال العام على النمو الاقتصادي وبالتالي يساهم مباشرة في إنتاجية القطاع الخاص بحيث يرتبط النمو الاقتصادي مع الانفاق على البنى التحتية [2].

بالنسبة لبارو فإن النفقات العمومية تفرض تأثيرين متعاكسين، الأول هو أن رأس المال العام يجعل الرأس المال الخاص أكثر إنتاجية ويحد من تناقص إنتاجيته الحدية تدريجيا عندما يزيد الدخل، أما الثاني فهو تأثير مصدر تمويل النفقات العمومية وهي الضريبة بحيث لها تأثير سلبي على إنتاجية رأس المال الخاص، لأنها تقلل من عائدها الخاص وتقتطع جزءا من دخلها[3].ويهدف نموذج بارو إلى تعظيم دالة المنفعة الكلية ويفترض[4]:

---

[1] – فرات محمد سليمان : **سياسة الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في سوريا (2000–2010)**، بحث مقدم استكمالا للمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، كلية الاقتصاد ، قسم المصارف والتأمين ، جامعة دمشق ، سورية ، 2016/2015، ص60.

[2] - Alain Beitone, « Economie », Editions DALLOUZ, paris, France, 2001, p 395.

[3] – طاوش قندوسي، مرجع سبق ذكره، ص 129

[4] – فرات محمد سليمان ، مرجع سبق ذكره، ص 60.

- السلع العامة تتميز بخاصية " عدم التنافس" فهي قابلة للاستعمال من قبل جميع أفراد المجتمع
- يتم تمويل هذه السلع (الخدمات العامة) عن طريق نسبة معينة من الضرائب T
- يستخدم القطاع الخاص نوعين من رأس المال : رأس المال الخاص الذي يتصف بإنتاجية حدية متناقصة ، رأس المال العام المتمثل في التكاليف التي تنفقها الدولة لإنتاج البنى التحتية
- الاستناد على دالة إنتاج من الشكل كوب دوغلاس (Cobb- Douglas) ذات مردودية سلمية ثابتة لعوامل الانتاج

في هذا النموذج دالة الانتاج التقليدية توسعت بإدخال متغير ثالث هو النفقات العمومية (G) المقدمة من طرف الدولة إضافة إلى متغير رأس المال الخاص (K) والعمل (L) وتكون بالصيغة التالية :

$$Y = AK^{\alpha}L^{(1-\alpha)}G^{(1-\alpha)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

يكون تدخل الدولة هنا عن طريق النفقات العمومية والاقتطاعات الجبائية والتوازن في سوق السلع والخدمات يكون كالأتي:

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta K + G$$

بما أن النفقات تمول من الضريبة بمعدل τ ثابت مع الزمن على كل الدخول فإن $T = \tau Y$

الميزانية متوازنة في أي لحظة كما يلي $T = G$

عليه فإن الدخل المتاح يساوي : $Y_d = (1 - \tau)Y$

لدينا كذلك الاستهلاك يساوي $C = (1 - s)Y_d$

وبالتالي تصبح معادلة التوازن على الشكل التالي :

$$Y = (1 - s)(1 - \tau)Y + \dot{K} + \delta K + \tau Y$$

$$Y = (1 - s + s\tau)Y + \dot{K} + \delta K$$

$$s(1 - \tau)Y = \dot{K} + \delta K \dots\dots\dots (2)$$

وعليه دالة تتحدد عن طريق تعويض G بـ τY لتصبح $Y = AK^{\alpha}L^{(1-\alpha)}(\tau Y)^{1-\alpha}$

ويمكن كتابتها على الشكل التالي: $Y = \tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} K L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$ ..... (3)

في غياب النمو السكاني، فإن المعادلتين (2) و(3) تسمح باستخراج معدل نمو مخزون رأس المال كما يلي[1]:

$$g_k = \frac{\dot{K}}{K} = s(1-\tau)\frac{Y}{K} - \tau$$

$$g_k = \frac{\dot{K}}{K} = s(1-\tau)\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \tau \dots \dots (4)$$

ومن خلال المعادلة أعلاه نستنتج أن هذا المعدل ثابت، إذن فالنمو ذاتي، كما أن معدل النمو يعتمد على الطريقة غير رتيبة لمعدل الضريبة المحدد من طرف الدولة، حيث يسمح بتحديد مستوى ضريبي أمثل والذي يضمن التوازن العادل بين التأثيرات السلبية لانخفاض الدخل، وايجابي من خلال التحيز لدعم الانتاجية الخاصة، ويعطى معدل الضريبة المثلى الذي تفرضه الدولة بالصيغة التالية:

$$\frac{\delta\left(\frac{\dot{K}}{K}\right)}{\delta\tau} = 0 \leftrightarrow \left[-\tau^{\frac{(1-\alpha)}{\alpha}} + \frac{(1-\alpha)}{\alpha(1-\tau)}\tau^{\left(\frac{1-\alpha}{\alpha-1}\right)}\right] s A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = 0$$

$$\tau = \left[\frac{(1-\alpha)}{\alpha}\right](1-\tau)$$

$$\tau\alpha = (1-\alpha)(1-\tau)$$

$$\tau^* = (1-\alpha)$$

منه يجب على الدولة لتعظم نموها الاقتصادي أن تنفق جزءا من دخلها على البنية التحتية وذلك بالصيغة التالية :

[1] – مكي عمارية : **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986–2017** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، الجزائر ، 2019/2018، ص 167.

$$\left(\frac{G}{Y}\right)^{*} = \tau^{*} = (1-\alpha)$$

من خلال هذا النموذج لبارو والذي كان يهدف إلى تحقيق نمو طويل الأجل بفضل تدخل الدولة وسياستها الاقتصادية الناجحة أين حاول دراسة العلاقة بين النفقات على الهياكل القاعدية للبنى التحتية والنمو الاقتصادي، وتوصل إلى أن تدخل السلطات يكون عن طريق تثبيت النفقات العامة، لتحقيق النمو الأمثل الذي عجز عن تحقيقها القطاع الخاص.

المطلب الثالث: العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الدراسات التطبيقية

سوف نتعرض في هذا المطلب لمختلف الدراسات التي تطرقت إلى موضوع أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي مع استعراض النتائج التي تحصلت عليها هذه الدراسات وقد قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين حيث يحتوي الفرع الأول على الدراسات على مستوى الاقتصاديات العربية والأجنبية والثاني على الدراسات في الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: الدراسات على مستوى الاقتصاديات العربية والأجنبية

1- دراسة (عبد الكريم عبد الله محمد، قيس أنيس جحيل 2016)[1]: هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة التبادلية ما بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 1990-2013 بالاعتماد على العرض والتحليل للجانب النظري من الدراسة بالإضافة إلى التحليل الوصفي المقارن وكذا استخدام التحليل الكمي باعتماد أسلوب متجه الانحدار الذاتي VAR، وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو أنه لا وجود لعملية التنسيق والترابط ما بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة الاقتصادية في العراق، كما أن هناك علاقة سببية عكسية بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة في حين لا توجد علاقة بين الإنفاق والنمو الاقتصادي لأن النفقات العامة في جلها هي نفقات تشغيلية وبتالي فإن المقدرة الانتاجية في الاقتصاد العراقي غير فعالة.

[1] – عبد الكريم عبد الله محمد ، قيس أنيس : **تحليل العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج VAR** ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 106 ،2016، ص ص 14-35 .

2- دراسة (سمير سهام داود، مقداد غضبان 2017)[1]: هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات الإنفاق الحكومي لتأشير مكامن الاختلال فيه وتحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي خلال مدة البحث. خلصت الدراسة إلى أن النشاط الإنفاقي الاستهلاكي التوسعي الذي تولده الموازنة العامة اتسم بضعف تأثيره في نمو وتحفيز قطاعات الإنتاج غير النفطي مما أبقى الاقتصاد في ريعية شديدة زادت من إمكانية تعريضه للصدمات الخارجية، كما أن منح الإنفاق الحكومي الاستهلاكي الأولوية على حساب الإنفاق الاستثماري وتفاقم إشكالية الفساد وهيمنة القرار السياسي أدى إلى صعوبة الانتفاع من تخصيصات الموازنة الاستثمارية والإضرار بإمكانية إعادة إعمار البنى التحتية المدمرة لاستمالة النمو وممكنات استهداف التنويع الاقتصادي.

3- دراسة (Constantinos Alexiou2009)[2]: هدفت إلى معرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي باستعمال نماذج البانل. خلصت الدراسة أن النموذج الملائم هو نموذج الأثر العشوائي الذي بين أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0,19 % في دول جنوب شرق أوروبا خلال الفترة 1995-2005.

5- دراسة (عياد محمد علي، سارة منعم مهدي المرزوك،2018)[3]: تم التطرق فيها إلى معرفة مدى فعالية الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في الامارات العربية خلال المدة (1997-2014) عن طريق تحليل العلاقة بين الإنفاق العام كمتغير مستقل ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي والتكامل المشترك. توصل الباحثان إلى أن الإنفاق العام يفسر ما نسبته 72% من التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية خلال المدة المذكورة، وقد اتخذ الإنفاق الجاري في الإمارات العربية مسارا تصاعديا حيث بلغ المتوسط العام للأهمية النسبية 76,1 % في

[1] – سمير سهام داود ، مقداد غضبان : **هيمنة النمط الاستهلاكي للإنفاق الحكومي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003–2014** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 23، العدد 100، 2017، ص ص 356- 373 .

[2] Constantinos Alexiou, Government Spending and economic growth econometric evidence From the south eastern europe (SEE), journal of economic and social research 11 (1)2009, pp 1-16.

[3] – عياد محمد علي ، سارة منعم مهدي المرزوك : **فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي في الإمارات العربية للمدة (1997–2014)** ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، المجلد 10، العدد 03، 2018 ،ص ص 1-25.

حين ظهر الإنفاق الاستثماري بشكل متذبذب خلال مدة البحث حيث بلغ المتوسط العام للأهمية النسبية 15,6 %.

6- دراسة (Chude & Izuchukwu, 2013) [1]: اهتمت هذه الدراسة بمعرفة أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1977-2012 مع التركيز على نفقات التعليم باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. افضت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير كبير لنفقات التعليم على الناتج المحلي الاجمالي النيجيري، حيث زيادة في نفقات التعليم بـ 1% يرفع النمو الاقتصادي بـ 0,3 %.

7- دراسة (Landau, 1986)[2]: حيث استخدم عدة للإنفاق الحكومي وإحصائيات لـ 65 دولة نامية لدراسة العلاقة بين كل نوع من هذه الأنواع من ناحية والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى، وقام لاندو مستخدما معادلات الانحدار المتعدد بدراسة العلاقة المذكورة لكل دولة على حدة وأيضا لجميع الدول المشمولة في البحث مستخدما لذلك دراسة تقاطعية لجميع هذه الدول، وإلى جانب ذلك فقد أضاف بعض المحددات الأخرى مثل رأس المال البشري ومحددات أخرى سياسية وخلص في النهاية أن هناك علاقة سلبية بين الانفاق الحكومي الاستهلاكي والنمو الاقتصادي ما عدا الانفاق على التعليم الذي كان له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي وأن النفقات العسكرية والتحويلات لم يكن لهما أثر ملموس على النمو الاقتصادي، وأن الإنفاق الحكومي الرأسمالي على التنمية لم يكن له أثر في تسريع عملية التنمية حسب ما جاء في النتائج التي توصل إليها لاندو.

8- دراسة (Al Gifari, 2015)[3]: وفيها تم اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا للفترة 1970-2014، توصلت الدراسة إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، وعند تصنيف الإنفاق الحكومي إلى فئات وجد الباحث أن الإنفاق على التنمية

[1] Chude ,Nkiru patricia, Daniel Izuchukwu, « Impact of Government Expenditure on Economic growth in Nigeria », International journal of business and Management Review,VOL1, N04, December 2013,pp 64-71.

[2] Landau ,Daniel « Government and Economic Growth in the less Developed countries: an Empirical study for 1960-1980 »Economic Development and cultural change ,university of conneticut at Waterbury and yale university, vol 35 ,oct 1986, pp 35-76.

[3] AL Gifari Hasnul, (2015) « the effects of government expenditure on economic growth :the case of malaysia, Munich personal Repec Archive, MPRA paper NO .71254.

ونفقات السكن يؤديان بشكل كبير إلى انخفاض النمو الاقتصادي، كما أن نفقات التعليم والدفاع والرعاية الصحية لا تسهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد الماليزي.

الفرع الثاني : الدراسات على مستوى الاقتصاد الجزائري

من بين الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة بين الإنفاق العام والنمو على مستوى الاقتصاد الجزائري نجد:

1- دراسة (بن حدو أمنة ، 2017)[1] : استهدفت اختبار العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام بيانات سنوية للفترة 1965-2015، وهذا بالاعتماد على متجه الانحدار الذاتي VAR، وأظهرت نتائج الدراسة عن وجود تأثير إيجابي للإنفاق العام على إجمالي الناتج المحلي.

2- دراسة (زراري نورالدين، جابة أحمد 2017)[2]: سعت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، ولتحقيق هذا الهدف تم دراسة أهم النظريات المفسرة للعلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحليل تطور الإنفاق العام وهيكله في الجزائر، ليتم بعدها صياغة نموذج انحدار متعدد لقياس أثر هذا الإنفاق على النمو الاقتصادي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الإنفاق العام عرف تزايدا ملحوظا بجميع مكوناته، وأن النسبة الكبرى في نفقات التسيير والتجهيز كانت من نصيب المستخدمين والبنى التحتية على التوالي، زيادة على إظهار التأثير الايجابي والمعنوي لمتغير الانفاق العام على النمو الاقتصادي عبر النتائج الاحصائية.

3- دراسة (العياطي جهيدة، بن عزة محمد 2018)[3]: تعرضت إلى دراسة أهم الأثار التي تحدثها النفقات العامة في النمو الاقتصادي من خلال مكونات هذه النفقات بين تلك الموجهة

[1] – بن حدو أمنة : **العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1965–2015** ، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة ، العدد 4 ،2017 ، جامعة المسيلة، ص ص 356-369.

[2] – زراري نور الدين ، جابة أحمد : **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001–2014)** ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،المجلد 10، العدد 02، جامعة غرداية ،2017، ص ص 742-767.

[3] – العياطي جهيدة ، بن عزة محمد : **الإنفاق العام والنمو الاقتصادي علاقة ترابط أم انفصال في الاقتصاد الجزائري مقاربة قياسية وتحليلية للعلاقة النسبية بين مكونات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة البحوث والدراسات التجارية ، العدد 3،2018، ص ص 124-147.

لجانب التسيير والأخرى الموجهة لجانب التجهيز (الاستثمار) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي VAR لاختبار هذه الأثار، بينت نتائج الدراسة أن النفقات العامة الاجمالية تؤثر بنسبة معتبرة على النمو الاقتصادي، وبالنظر إلى تصنيفاتها فإن نفقات التسيير تمتلك أكبر أثر على النمو الاقتصادي بالمقارنة مع نفقات الاستثمار وهذا ما يعد مخالفا لما يجب أن تقوم به هذه الأخيرة من إنتاجية أكبر.

4- دراسة (كرمين سميرة، بقبق ليلى اسمهان 2019)[1]: أشارت إلى دراسة العلاقة السببية بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016، وذلك من خلال تحليل النظريات المفسرة للعلاقة بين المتغيرين، والمتمثلة في قانون فاجنر والنظرية الكينزية باستخدام الاساليب القياسية كاختبار استقراريه السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك لجوهانسن واختبار السببية لغرانجر، حيث أظهرت النتائج عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي مع وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين وكذا وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الانفاق العمومي إلى النمو الاقتصادي وهذا ما يدعم النظرية الكينزية أي أن الإنفاق العمومي يسبب النمو الاقتصادي.

5- دراسة (العقون عبد الجبار، بهناس العباس 2019)[2] : تطرقت هذه الدراسة من خلال ما تضمنته إلى قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1990-2016 من خلال استعراض تطور الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري وتطور الناتج المحلي الاجمالي، بإجراء استقراريه السلاسل الزمنية واختبار الحدود للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وتقدير العلاقة بينهم في المدى القصير والطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، كشفت النتائج المتحصل عليها أن الانفاق العام يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل.

[1] – كرمين سميرة، بقبق ليلى اسمهان : **العلاقة السببية بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990–2016)** ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2 ،2019، ص ص 160-176.

[2] – العقون عبد الجبار ، بهناس العباس : **تحديد أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2016 دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL**، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 5، العدد 2،2019 ، جامعة بشار، ص ص 77 – 95.

6- دراسة (أسية موسي، زين الدين الوافي مغربي، عبد الجليل جميل 2020)[1] : هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة الموجودة بين إجمالي النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 و2017 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية، توصل الباحثين من خلال هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين إجمالي النفقات العامة والنمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل إلا انها علاقة ضعيفة، كما أظهرت نتائج اختبار السببية عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تنطلق من النفقات العامة إلى النمو الاقتصادي الجزائري.

المبحث الثالث: كفاءة الانفاق العام في تنويع مصادر النمو الاقتصادي.

يعتبر الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي بواسطتها تقوم الحكومة بالتأثير على الطلب الكلي والذي بدوره يؤثر على النمو، وأمام حاجة الدول خاصة الريعية منها نحو رسم استراتيجية لتنويع مصادر النمو الاقتصادي، ظهرت أهمية توجيه الإنفاق العام ورفع كفاءته لما يسهم به من تطوير للإنتاج وترقية الصادرات من أجل استهداف التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي واشكالية الحجم الأمثل وتحقيق كفاءة الانفاق العام

توضح النقاشات الجارية بين الاقتصاديين وجود اتجاهين في العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي، يجادل التيار الأول في طبيعة العلاقة ذاتها، أي فيما إذا كان الإنفاق الحكومي يؤثر بطريقة موجبة (طردية) أم بطريقة سالبة (عكسية)، اما التيار الثاني يرى انه يمكن القول بوجود تأثيرين مختلفين باختلاف حجم الانفاق ذاته، وبذلك يدور الجدل حول فيما إذا كان هناك حجم أمثل للإنفاق الحكومي يكفل تحقيق كفاءة تخصيص موارده خاصة وأنه يشهد تزايدا مطردا في ظل ظاهرة تزايد النفقات العامة.

وعلى الصعيد العملي في تقدير الحجم الأمثل للإنفاق العام، فإن عدد كبير من الدراسات والأبحاث أنجزت منذ أواسط التسعينات من القرن الماضي ومن أبرزها دراسة غروسمان (Grossmane ,1990)

[1] – أسية موسي وأخرون : **دراسة قياسية حول العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 3 ، العدد 1،2020، ص ص 128- 144 .

وباستخدام بيانات مقطعية من 48 دولة نامية ومتقدمة توصلت الدراسة إلى أن كل من الأثرين (السالب والموجب) لحجم الحكومة يعد معنوي بالنسبة للنمو الاقتصادي[1] .

الفرع الأول: طريقة منحنى أرمي (Armey curve ,1995) :

تم تقديم هذه الطريقة لتقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي وشرحها من قبل (Armey 1995)، الذي وضع ما يسمى بمنحنى أرمي Armey curve ويقول أرمي إن عدم وجود حكومة قد سبب حالة من الفوضى وانخفاض مستويات الناتج، لأنه لا توجد سيادة للقانون ولا حماية لحقوق الملكية وبذلك، فليس هناك ما يحفز على الادخار والاستثمار وبالمثل في حالة كانت القرارات المتعلقة بالمدخلات والمخرجات تتخذ من قبل الحكومة فإن الناتج سيكون منخفضا أيضا، من ناحية أخرى فإنه عندما يكون هناك مزيج من الحكومة والقطاع الخاص فيما يتعلق بتخصيص الموارد لاتخاذ القرارات، فإنه ينبغي أن يكون حجم الناتج أكبر وبناء على ذلك، فإن السمات المعززة للإنتاج من قبل الحكومة يجب أن تسود في حال كان الإنفاق العام صغيرا، والتوسع في حجم الإنفاق يجب أن يكون مرتبطا بالتوسعات في الإنتاج ومع ذلك، في مرحلة ما من سمات تعزيز النمو ينبغي للحكومة أن تقلل من التوسع في الإنفاق عندما لا تؤدي الزيادة في هذا التوسع إلى مزيد من الإنتاج[2]، وهكذا فإنه في حال زيادة الإنفاق، بالإضافة إلى الحاجة لتمويل البرامج الاجتماعية، فإن الحكومة سوف تصبح إنتاجيتها أقل تزايدا (متزايدة بمعدل متناقص)، كما أن الضرائب والاقتراض اللازمة لتمويل الانفاق العام سوف تزيد من العبء الضريبي، وعند نقطة محدودة فإن العوائد الحدية من زيادة الإنفاق الحكومي سوف تساوي الصفر.

على الرغم من التعقيدات التي تتعلق بصعوبة قياس المنفعة المترتبة على الإنفاق العام، إلا أن انعكاس هذا الإنفاق على النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرغوبة يبقى هو الأساس المعتمد لتحديد حجم الإنفاق العام الأمثل، خاصة وأن كثير من الباحثين يعبرون عن الرفاه الاجتماعي بمعدلات النمو

[1] – العمراوي سليم، **مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات –دراسة قياسية للفترة (1980–2015)**، مرجع سبق ذكره، ص ص 88 ، 89.

[2] – عماد الدين أحمد المصبح : **تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحنى أرمي وأسلوب ARDL** ، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 07، العدد 01، جامعة القصيم ، 2013، ص 39.

الاقتصادية المحققة، كما أن هناك أثار سلبية للنشاط الحكومي أو الإنفاق العام على النمو الاقتصادي لعدة أسباب تدفع للخروج عن وظائف الدولة وبالتالي تنتج أثار سلبية ومنها ظهرت فكرة كفاءة الإنفاق الحكومي والحجم الأمثل له ويظهر ذلك من خلال أفكار philips وأيضا إسهامات Grossman(1987)، Barro(1988) ، Armey(1995)، Scully(1994) وRahn(1996) وأن الإنفاق الحكومي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي لكن عند مستوى محدود، ثم يصبح له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي[1]، وعرف هذا المنحنى بمنحنى BARS CURVE نسبة إلى الحرف الأول من الباحثين أعلاه وهو على شكل مقلوب حرف U، حيث أن المحور الأفقي يعبر عن حجم التدخل الحكومي من خلال متغير نسبة الإنفاق العام لناتج المحلي الإجمالي والمحور العمودي يعبر عن معدلات النمو الاقتصادي، فالإنفاق العام يساهم في البداية برفع معدلات النمو الاقتصادي حتى يصل للمرحلة التي تكون فيها الإنتاجية الحدية للإنفاق العام مساوية للصفر، حيث تكون معدلات النمو الاقتصادي أكبر ما يمكن، بعد ذلك فإن الانفاق العام يسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي.[2]

الشكل رقم (2–6) : يمثل منحنى (BARS) الذي يحدد الحجم الأمثل للإنفاق العام

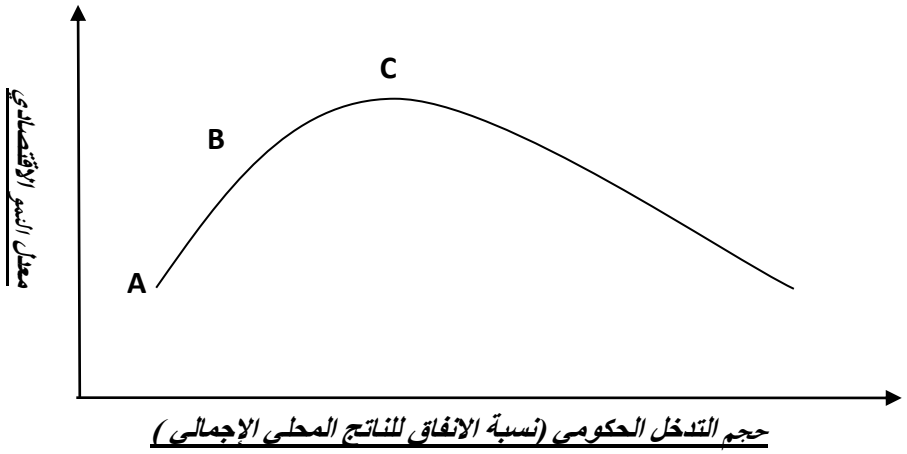

المصدر: سليم سليمان الحجايا، محمد خليل عدينات ، مرجع سبق ذكره، ص 174

[1] – مختار رنان : **حجم الإنفاق الحكومي الأمثل والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1973–2019)**، مجلة رؤى اقتصادية ، المجلد 09، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر ، 2019 ، ص 55.

[2] – سليم سليمان الحجايا، محمد خليل عدينات : **الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن للفترة (1985–2014)** ، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 04، العدد 02،2017، ص ص 173، 174.

استنادا للرسم البياني أعلاه في البداية يعمل الإنفاق الحكومي على زيادة معدل النمو الاقتصادي بحيث يتحرك من النقطة A إلى النقطة B، ويستمر تحفيز الإنفاق الحكومي لمعدلات النمو الاقتصادي حتى تصل إلى النقطة C وهي ما تسمى بالحجم الأمثل للإنفاق والتي عندها يكون معدل النمو الاقتصادي في أقصى حالاته والناتج الحدي للإنفاق مساويا للصفر، ولكن بعد ذلك فإن مزيدا من الإنفاق سيعمل على تناقص معدلات النمو الاقتصادي.

ويتم التعبير عن العلاقة بقطع مكافئ وفق الصيغة الأتية[1] :

$$g = a + \beta_1 G_t/Y_t + [G_t/Y_t]^2 \beta_2$$

ويمكن استنتاج قيمة الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي *G/Y من خلال جعل المشتق الأول للمعادلة السابقة بالنسبة لـ G_t/Y_t مساويا للصفر، أي أن :

$$(G_t/Y_t)^* = -(\beta_1/2\beta_2)$$

الفرع الثاني: كفاءة الإنفاق العام: المفهوم وأهم العوامل المؤثرة فيها

1- مفهوم كفاءة الإنفاق العام: يرتكز تحليل الكفاءة Efficiency، في الأساس على دراسة وتحليل العلاقة بين المدخلات Inputs، والمخرجات Outputs ومن ثم فهو يختلف عن مفهوم الأداء Performance الذي يركز على دراسة وتحليل جانب المخرجات فقط، دون الالتفات لجانب المدخلات، فالكفاءة تستهدف تحقيق الاستغلال الأمثل للمدخلات (أو الموارد)، وذلك عن طريق تعظيم المخرجات الناتجة عن استخدام قدر معين من تلك المدخلات، أو تقليل المدخلات اللازمة للحصول على قدر معين من تلك المخرجات .[2] وقد ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة للمجتمع من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأفراد

[1] – العمراوي سليم ، مرجع سابق، ص 89.

[2] – هبة محمود الباز : **قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر ومقترحات للارتقاء بها** ، ورقة بحثية من أوراق بحث، سلسلة كراسات السياسات، معهد التخطيط القومي، مصر ، العدد (2) –فبراير 2016، ص 5.

المتجددة والمتعددة، وأن المبدأ الأساسي فيها هو الإسهام في تعظيم المنفعة وتخفيض التكاليف،[1] وينطبق ذات التحليل على كفاءة الانفاق العام، فالمدخلات المتمثلة في صورة إنفاق عام توظف للحصول على المخرجات المختلفة التي تسعى الحكومة لتحقيقها من خلال ذلك الانفاق. وتستخدم نسبة المدخلات إلى المخرجات لتحديد مدى كفاءة الانفاق العام،[2] بحيث يرتفع مستوى تلك الكفاءة كلما ارتفعت نسبة المخرجات مقارنة بقدر معين من الإنفاق أو المدخلات المستخدمة، أو كلما انخفضت نسبة الإنفاق أو المدخلات اللازمة لإنتاج قدر معين من المخرجات وللتمييز بين كفاءة المخرجات وكفاءة المدخلات يمكن بيان ذلك من خلال مثال عن حالة بلدان ثلاثة A، B، C، وباستخدام منحنى إمكانيات الانتاج والذي نعبر عنه هنا بمنحنى الكفاءة كما في الشكل التالي :

الشكل رقم (2–7): قياس كفاءة الإنفاق العام من خلال منحنى الكفاءة

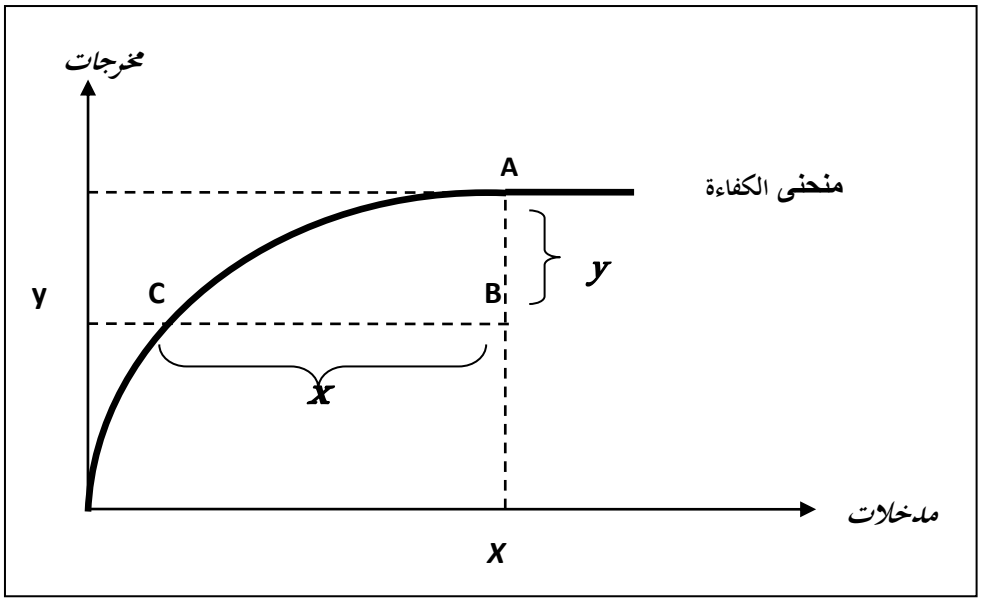

Source: Ulrike Mandl, Adriaan Direx, Fabienne Ilzkovitz, The Effectiveness and Efficiency of public spending, Economic and Financial Affaires, Economic Papers, Belgium, 301, 2008.

[1] – إلياس ايايسي، أيت محمد مراد : **مدى كفاءة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2004–2015**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ،المجلد 20، العدد 02، جامعة الجزائر 03، 2016، ص 160.

[2] – العمراوي سليم، مرجع سبق ذكره، ص 93

يبين الشكل رقم (2-7) أن البلدان الثلاث A،B،C، تختلف في الكفاءة، حيث أن البلد A والبلد B لهما نفس المستوى من الإنفاق X الذي يمثل المدخلات، لكن البلد A يحقق أعلى ما يمكن من المخرجات وهي على حدود منحنى الكفاءة، أما البلد B يحقق مستوى أقل من المخرجات بمقدار y عن البلدَ A، وبذلك يعتبر البلد A أكثر كفاءة، أما البلد C فيحقق نفس القدر من المخرجات للبلد B بأقل ما يمكن من المدخلات وهو بذلك يعد أكثر كفاءة من البلد B، هذا المثال يبين أن هناك خيارين للوصول إلى حدود الكفاءة، إذ يمكن لبلد ما أن يحافظ على مستوى ثابت من المخرجات مع ضبط أو تكييف كمية المدخلات الضرورية، وهذه تدعى كفاءة المدخلات، وكما هي الحال في البلد C، كما يمكن لهذا البلد أن يستخدم مستوى ثابت من المدخلات، كما هي الحال في البلدين A، B، دون تغيير لتحسين مستوى المخرجات، وهذه تدعى كفاءة المخرجات.

بعبارة مختصرة نجد أن الكفاءة هي الطريقة المثلى في استخدام الموارد، وهي تتحقق إذا ما تحققت الأهداف المخططة، سواء في استغلال الوسائل المتاحة أو بلوغ النتائج المقدرة، ومن ثم فإن "مفهوم الكفاءة لا يتعلق فقط بالحكم على النتيجة كما هي الحال بالنسبة للفعالية، ولكن بكيفية بلوغ هذه النتيجة مع الأخذ بعين العناية شروط وأهداف التحقيق، ومن ثم تضم الكفاءة جانبين ؛ جانب الفعالية وجانب استغلال الوسائل المتاحة" . [1]

2- **أهم العوامل المؤثرة في أداء وكفاءة الإنفاق العام** : توجد العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية التي تؤثر بالسلب أو الإيجاب في درجة كفاءة الانفاق العام، وفي ما يلي اهمها :[2]

أ- **نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي**: تتأثر درجة كفاءة الإنفاق العام بحجم الحكومة المقاس بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث افضت عدة دراسات أن الحكومات ذات الحجم الأصغر عادة ما تتمتع بمستويات أعلى في الكفاءة نظرا لانطباق قانون تناقص الغلة .

[1] -محمد علي موسى المعموري : **قياس كفاءة الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي للمدة 2006- 2013** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 96، 2017، ص ص 248، 249.

[2] - هبة محمد الباز ، مرجع سبق ذكر ، ص ص : 18-24.

ب- نمط تخصيص الإنفاق على القطاعات الفرعية : ويعني ذلك أن تعديل نمط تخصيص الإنفاق العام على القطاعات الفرعية وعلى التوليفة التي يتم من خلالها الإنفاق على مختلف البنود أو الأنشطة والمجالات الخاصة بالقطاع وتحويل بعض الموارد من قطاع لأخر دون تعديل حجم أو نسبة الإنفاق على القطاع ككل قد يكون كفيلا برفع مستوى كفاءة الإنفاق العام.

ج- الحوكمة والفساد ودرجة الرقابة على أداء الحكومة : يؤدي الفساد لانخفاض مستويات كفاءة الإنفاق العام نظرا لأنه يؤدي بشكل رئيسي لإهدار المال العام، وعلى العكس يؤدي تحسن مستويات الحوكمة لتحسين أداء وكفاءة قطاع الإدارة العامة، مما ينعكس بالإيجاب على كفاءة الإنفاق العام ككل.

د- مصادر تمويل الانفاق العام: ترتفع كفاءة الإنفاق العام في البلدان التي تعتمد بدرجة أكبر على زيادة الأعباء الضريبية على مواطنيها مقارنة بالبلدان التي تعتمد بدرجة أكبر على المساعدات الخارجية في تمويل إنفاقها، والسبب يعود إلى ضعف الدافع لحسن استغلال تلك الموارد في حالة المساعدات الخارجية، حيث يطالب المواطنون الذين يتحملون نسبا أعلى من الضرائب بخدمات أفضل وهو ما يدفع الحكومة للبحث عن أفضل السبل لزيادة كفاءة الإنفاق العام.

هـ- الاستقرار السياسي ومستوى الحريات المدنية : يساعد توافر عنصر الاستقرار السياسي بصفة عامة على زيادة كفاءة الإنفاق العام نظرا لانخفاض درجة المخاطر المتوقعة في ظله، ما يؤثر بالإيجاب على مختلف جوانب الاقتصاد وخاصة على الاستقرار الاقتصادي والتوزيع وكذا الأداء الاقتصادي وتخصيص الموارد.

المطلب الثاني : مساهمة سياسة الانفاق العام في تنويع هيكل الاقتصاد

تسعى العديد من الدول خاصة الريعية منها إلى اعتماد استراتيجية التنويع الاقتصادي وانجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الهادفة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد قصد تجنب وتفادي المخاطر الاقتصادية والصدمات المرتبطة بالارتكاز أو الاعتماد على مورد طبيعي أو سلعة معينة واحدة، وقد تزايدت أهمية سياسة الانفاق العام في حقبة تعالت فيها موجة التنويع الاقتصادي، لما تسهم به من تطوير للإنتاج وترقية الصادرات واللذان يعتبران المحوران الأساسيان للتنويع.

الفرع الأول: مساهمة سياسة الانفاق العام في تنويع الانتاج

يتمثل أثر السياسة المالية في شق الانفاق على التنويع الاقتصادي في توجهات الدولة لتشجيع القطاعات الاقتصادية للمساهمة في الناتج الوطني، والحد من الاعتماد على قطاع المحروقات[1]، حيث تقوم العملية الانتاجية لأي دولة على عاملين أساسيين :

-**الطاقة الانتاجية القومية** : أو ما يعرف بالعوامل المادية للإنتاج وتشمل الموارد الطبيعية ، المادية، والبشرية للدولة.

-**الطلب الفعلي**: وينقسم إلى الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية .

وتتجلى مساهمة الانفاق في تنويع الانتاج من خلال ما تخلقه من أثر إيجابي على هذين العنصرين، وذلك من خلال الرفع من نسبة الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة بأقصى قدر ممكن، كما ان النفقات العامة تمثل جزءا كبيرا من الطلب الكلي الفعلي، فتزيد بذلك اهميتها بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهو ما يخلق أثرا مباشرا على حجم الانتاج ونوعه ومن المعلوم أن النفقات العامة تخضع لعدة تقسيمات ولكل نوع منها دوره في تنويع الانتاج الوطني ونستعرض دور النفقات الانتاجية باختصار فيما يلي : تؤدي هذه النفقات إلى تنويع الانتاج الوطني من خلال استهداف الطلب الكلي عن طريق الانفاق الاستثماري وذلك بتوجيه الأنفاق في هذا المجال إلى دعم القطاعات خارج المحروقات مثل السياحة والزراعة، فزيادة الإنفاق الحكومي في هذه القطاعات يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي مما يحسن القدرة الإنتاجية لها، كما تساهم النفقات الاستثمارية في توفير هياكل البنى الأساسية (كالطرق، السكك الحديدية، ووسائل الاتصال) واللذان يعدان مطلبا أساسيا لتحقيق التنويع الاقتصادي.

فالاستثمار في البنى التحتية يعد حكرا على الدولة لما له من خصائص يعجز القطاع الخاص عن توفيرها، فأهم خواصه الثبات وهو ما لا نجده في رأس المال الخاص الذي يتحرك نحو الوجهة التي تحقق أكبر ربح، كما أنه غير قابل للتجزئة لارتفاع تكلفة الفصل بين رؤوس الأموال، وعدم قابلية هذه الاستثمارات

[1] – رحال مراد ، السعيد بريكة : **دور السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية (2010–2016)**، مجلة العلوم الانسانية ،العدد 48، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2017 ، ص 104.

للإحلال، ونميز في هذا الصدد بين البنى التحتية الاقتصادية التي تعتبر دعامة مباشرة للعملية الاقتصادية والبنى التحتية الاجتماعية التي يسعى من خلالها لتقديم التعليم والصحة لأفراد المجتمع ومنه الرفع من الرفاه الاجتماعي لهم، ما يزيد في الطاقة الإنتاجية كما ونوعا وماله من أثر على العمالة وكفاءتها.[1] كما أن توجيه الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق على الخدمات الأساسية يعزز رأس المال البشري بحيث يكون الركيزة الأساسية لعملية الإنتاج، بحيث تتوزع الطاقات البشرية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

النفقات الاجتماعية: يساهم الانفاق العام الاجتماعي في تجسيد التنويع الاقتصادي بشقه الانتاجي سواء كان تحويلات اجتماعية عينية (كتلك المبالغ التي تخصص لإنتاج سلع وخدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية، كالأغراض الصحية والثقافية والتعليمية والإسكان)، أي أنها تكرس للرفع من تكوين رأس المال البشري وهو ما يؤدي لزيادة الانتاج وتطويره بطريقة مباشرة، أو تحويلات اجتماعية نقدية (كتلك التي تتم لصالح الطبقات الفقيرة لمقابلة حالات المرض أو الشيخوخة أو البطالة) حيث يؤدي هذا الإنفاق إلى زيادة الناتج الجاري من السلع الاستهلاكية التي يخصص الانفاق العام للحصول عليها[2]، كما أن التحويلات النقدية لذوي الدخول المحدودة تؤدي لإعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع فتزيد بذلك القدرة الاستهلاكية لهذه الفئة بزيادة دخولها ما يرفع الطلب الفعلي، فيخلق بذلك زيادة في حجم الانتاج ونوعه، وبهذا يمكن اعتبار النفقات الاجتماعية بمثابة استثمارات في رأس المال البشري الذي يعتبر دعامة أساسية للتنويع الاقتصادي لما يخلقه من زيادة وتنويع للإنتاج المحلي.

النفقات العسكرية : هناك جدل كبير حول هذا النوع من الانفاق ومدى مساهمته في التنويع، رغم أنه يحوز حصة كبيرة من الإنفاق العام، إلا أن أقل ما يقال عنه أنه يسهم في تحويل بعض عناصر الإنتاج لإنتاج سلع جديدة ذات طابع خاص من جهة، كما أن الإنفاق العام التقليدي على خدمات الدفاع والأمن

[1] – فاطمة الزهرة عماري ، علي سنوسي: **الإنفاق العام الاستثماري ودوره في تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات** ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،المجلد 13، العدد 01، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2020 ، ص 799.

[2] – علي سيف علي المزروعي، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي– دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990–2009)**، مرجع سبق ذكره، ص 621.

والعدالة يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الضروري للعملية الانتاجية والذي يعد مطلبا أساسيا للتفعيل التنويع الاقتصادي عموما من جهة أخرى.[1]

الفرع الثاني: دور سياسة الانفاق العام في ترقية وتطوير الصادرات

تعمل الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي عن طريق النفقات العامة على تشجيع صادرتها الوطنية والتنويع في بنيتها تماشيا مع متطلبات التنويع الاقتصادي، فالتنويع الإنتاجي لوحده غير كاف، إذ أن الاكتفاء بتحقيق هذا الأخير يدل على أن الاقتصاد يكيف نشاطاته الانتاجية محليا دون القدرة على المنافسة الدولية، وبهذا تقرن أهمية تحقيق التنويع في الصادرات بالتنويع الانتاجي .

وتساهم سياسة الانفاق العام في تحقيق هذا المطلب – تنويع الصادرات – من خلال الانفاق الجبائي وما تقدمه من إعانات للمستثمرين المحلين والأجانب.

1- الإنفاق الجبائي : استعمل مصطلح الإنفاق الجبائي لأول مرة من طرف البروفيسور Stanley Sorry (1967) في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عرفه على أنه " برنامج حكومي قائم على منح مساعدات مالية عن طريق إجراءات جبائية ، عوض تقديمها عن طريق نفقات عامة مباشرة"، ومن جهته بين (Fiekozsky 1980) أن الإنفاق الجبائي هو مستثنى من القاعدة العامة للتشريع الجبائي وإذا أمكن الهدف من هذا الإجراء بلوغ تكلفة عقلانية تقريبية للتكلفة ذاتها الممنوحة عن طريق برنامج النفقات المباشرة، كما أطلق على الإنفاق الجبائي مصطلح "الامتيازات الجبائية " حسب (Hockley 1992).[2]

الإنفاق الجبائي أداة مهمة من أدوات سياسة الإنفاق العام غير المباشرة تتدخل بها الدولة لفائدة فئة معينة من المستثمرين لزيادة المعروض من منتجاتهم، بل وتطويرها وتنويعها من خلال تدنية تكلفة الإنتاج بإعفائهم كليا أو جزئيا من الضريبة، إضافة إلى أن مثل هذه الإجراءات تعتبر محفزا على الاستثمارات

[1] – مريم زغاشو ، محمد دهان ، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[2] – بن عزة محمد : **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف – دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ، 2016/2015، ص 183.

الجديدة لما تخلفه من تراكمات رأسمالية تعمل الدولة على توجيهها بما تمنحه من امتيازات ضريبية، وهو ما يسهم في تنويع المنتجات الموجهة للتصدير بعيدا عن المحروقات.

2- الإعانات الموجهة للمستثمرين المحليين والأجانب: تسخر الدولة عديد الامكانات المالية لدعم المستثمرين المحليين والأجانب في سبيل تنمية وتنويع صادراتها معتمدة في ذلك على ما تقدمه من:

-إعانات التصدير: وهي التي تمنحها بعض الدول للمصدرين بهدف مساعدتهم على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية وهذا من شأنه أن يرفع من الإنتاج الوطني ويساهم في تنويع الصادرات .

- **الإعانات الموجهة إلى المؤسسات الخاصة والعامة** : فالأولى تهدف إلى تشجيع الإنتاج المحلي وتوجيه توظيف الأموال فيها ومن أمثلة ذلك الإعانات الموجهة لأصحاب المصانع لتوسيع الإنتاج وتحديث التجهيزات، وفي كل ذلك تشجيع للإنتاج المحلي وتطويره بما يزيد من قدرته على المنافسة دوليا، أما الثانية والموجهة للمؤسسات العامة تهدف لتغطية العجز الحاصل في موازنتها وتأهيلها لاستعادت القدرة على المنافسة وتقديم أحسن خدمة عمومية للمواطن.[1]

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: تسعى العديد من الدول لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من أثر إيجابي على الصادرات، فتجند في سبيل ذلك عديد الإمكانيات وفي مقدمتها الإعفاءات الضريبية، وإتاحة فرصة الاستثمار في القطاعات الحساسة والمنتجة وتوجيهها بصورة تخدم الاقتصاد الوطني في المقام الأول وهنا تبرز أهمية التركيز على الاستثمار المنتج الذي يشكل القطاع الصناعي البيئة المناسبة له، وخاصة الصناعات التي تتمتع بميزة نسبية، لما في ذلك من حيازة للتكنولوجيا، وتأهيل العمالة الوطنية وتعزيز نشاط البحث والتطوير، وقد فسحت الجزائر مثلا مجالا واسعا للاستثمار الأجنبي الحائز على إعانات وتحفيزات ليشمل قطاعات: المحروقات، الصناعة وبشكل خاص: الميكانيك، الصناعة الغذائية، الصناعة الإلكترونية، القطاع الزراعي، قطاع الأشغال العمومية، كما لم يستثنى من ذلك قطاع الاتصالات.[2]

[1] - بن عزة محمد ، مرجع سبق ذكره، ص 184.

[2] - مريم زغاشو، محمد دهان ، مرجع سبق ذكره، ص ص 77، 78.

إن السياسة الإنفاقية بهذا الشكل والمرتكزة أساسا على الإنفاق الجبائي وإعانات الاستثمار تسهم بدرجة كبيرة في زيادة وتطوير الطاقة الإنتاجية القومية، ما يصاحبه تنويع في الصادرات وهو ما يضمن بلوغ التنويع الاقتصادي.

المطلب الثالث: دراسات سابقة حول علاقة سياسة الإنفاق العام بالتنويع الاقتصادي

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى الأبحاث والدراسات التي تطرقت إلى بحث العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي ومن أهم هذه الدراسات نجد:

1- دراسة لـ مريم زغاشو ومحمد دهان (2017): مقال بعنوان "دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي – اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا " منشور بمجلة العلوم الانسانية، العدد 28، المجلد أ ،جامعة منتوري قسنطينة، اعتمد الباحثين في هذه الدراسة على تجربة الإمارات العربية المتحدة في تنويع هيكل اقتصادها باعتبارها نموذجا ناجحا يمكن للدول النفطية الاستفادة منه، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن سياسة الانفاق العام أداة استراتيجية في يد الدولة لإعادة تأهيل الاقتصاد الوطني على المستوى المحلي والخارجي، كما عزز التنوع الاقتصادي مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع أسعار النقل والمواد الخام وتوفر البنية التحتية المتطورة، فضلا عن الصناعات الاستراتيجية الرئيسية التي أصبحت مساهم رئيسي في الاقتصاد الوطني.

2- دراسة لـ حداب محي الدين (2017) : مقال بعنوان " **ترشيد الإنفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة** " منشور بمجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 03، جامعة زيان عاشور الجلفة، تطرق الباحث فيها إلى أهمية الترشيد كضرورة ملحة قبل الشروع في عملية تنويع الاقتصاد باعتبار الرشادة في التنويع دعامة أساسية لمحاربة إهدار المال العام، حيث استعان الباحث بالتجربة الماليزية كنموذج لهذا الترشيد، من أهم النتائج التي خرج الباحث بها من هذه الدراسة هي أن ترشيد الإنفاق العام في الجزائر يتطلب وجود إرادة مشتركة بين الدولة كنظام اقتصادي وبين أعوانها الاقتصاديين وذلك من خلال عقلانية الاستهلاك وكذا دعم القطاعات الانتاجية. كما أظهرت الدراسة أيضا أن الاستثمار في القطاعات السياحية والصناعات التقليدية وكذا الصناعات التحويلية الثقيلة

أهم المصادر التي تحتاج إلى دعم كبير من طرف الدولة وذلك بفتح المجال أمام القطاع الخاص للخوض فيها وتنميتها.

3- **دراسة لـــ قاسمي محمد ميلود وجاري فاتح (2020)** : مقال بعنوان " التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لاستقلالية سياسة الانفاق العام في ظل تغيرات أسعار البترول دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2017 " منشور بمجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 16، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة تسليط الضوء على مستقبل سياسة الانفاق العام، في ظل ارتهان الاقتصاد الجزائري للريعية النفطية من خلال العمل على تأسيس اقتصاد متوازن ومتنوع بمقدوره إصلاح هيكل الارادات العامة والمساعدة على فطام تمويل سياسة الانفاق العام من عوائد البترول. وأهم النتائج التي خلص إليها الباحث من خلال تحليل مستوى التنويع الاقتصادي وانعكاسه على كل من هيكل الإيرادات العامة واتجاهات سياسة الانفاق العام هي أن قطاع المحروقات لا يزال هو المهيمن على تركيبة الناتج المحلي الاجمالي وبنية الصادرات مع تراجع محسوس في مساهمة كل من قطاع الفلاحة والصناعة، كما بينت الدراسة أن هناك ارتباط قوي ما بين هيكل الاقتصاد والمتمثل في مستوى الناتج المحلي الاجمالي والصادرات مع هيكل الايرادات العامة، وهذا ما يجعل أي صدمة تمس أسعار البترول تؤثر سلبا على مستويات الايرادات العامة الكلية في الجزائر.

4- **دراسة لـ فاطمة الزهرة عماري وعلي سنوسي (2020)** : مقال بعنوان " الانفاق العام الاستثماري ودوره في تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات " منشور بمجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، جامعة محمد بوضياف المسيلة، هدفت هذه الدراسة لمعرفة دور الإنفاق العام الاستثماري في تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري وتنويع نشاطه الانتاجي وصادراته خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2001-2018 من خلال استعراض تطور الانفاق العام الاستثماري وقياس التنويع الاقتصادي بمؤشر هيرفندل- هيرشمان وقياس التنويع الهيكلي بمؤشر التغير الهيكلي، من أهم النتائج التي توصل إليها الباحثين أن الانفاق الحكومي الاستثماري لم يلعب دورا فعالا في تنويع الاقتصاد بحيث بقيت الإيرادات النفطية الممول الأساسي لميزانية الدولة، كما لم تفوق مساهمة الصادرات خارج المحروقات 6% من إجمالي الصادرات، ولم تقل قيمة مؤشر هيرفندل عن 0.10 للفترة من 2001 إلى 2018.

5- **دراسة لـ رحال مراد والسعيد بريكة (2017)**: مقال بعنوان " دور السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر – دراسة تحليلية (2010-2016)" منشور بمجلة العلوم الانسانية، العدد 48، جامعة

محمد خيضر بسكرة، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال التعرض لمختلف أثارها على المتغيرات التي من شأنها تحقيق هدف تنويع هيكل الاقتصاد، كتحفيز الاستثمار وتطوير بعض القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية مثل قطاعي الفلاحة والسياحة .

وقد بينت الدراسة أنه رغم إقرار العديد من الحوافز الجبائية لدفع بعض القطاعات الاقتصادية بالغة الأهمية والتي من شأن تطورها تنويع مصادر الدخل في الجزائر مثل قطاعي الفلاحة والسياحة، إلا أن هذه الأخيرة لا تساهم بشكل فعال في تحقيق إيرادات تحل محل الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات وبالرغم من ضخامة برامج الانفاق الحكومي التي أقرتها السلطات العمومية خلال السنوات الماضية، إلا أن الجهاز الانتاجي عجز عن استيعاب الطلب الناجم عنها ما أدى إلى تضاعف قيمة الواردات دون خلق قيم مضافة خارج قطاع المحروقات.

6- دراسة لـ بن نية حميد (2020) بعنوان " أثر السياسات الاقتصادية على التنويع الاقتصادي- دراسة تحليلية واستشرافية لحالة الجزائر-" أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي والاستشراف، جامعة البليدة 02 –لونيسي علي – سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد أدوات السياسات الاقتصادية الكلية التي لها أثر فعال وقوي على تنويع الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على استراتيجية تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال جعل القطاع الصناعي محرك للاقتصاد الوطني حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال العرض النظري للبحث والدراسة القياسية باتباع نوذج VAR الذي يختص في تحليل وتقييم السياسات الاقتصادية ومسائل التنبؤ.

توصل الباحث من خلال دراسته القياسية إلى أن كل من السياسة المالية ، السياسة النقدية، سياسة الاستثمار لها أثر إيجابي على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال أداة العرض النقدي، أداة الإيرادات الحكومية ورأس المال الثابت التي تعتبر أساس لتنويع الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات، كما خلصت الدراسة إلى وجود ضعف مساهمة الانفاق الحكومي في تنويع الصادرات غير النفطية لكون الانفاق الحكومي في الجزائر غير موجه لدعم القطاعات الانتاجية والتي تتميز بضعف مشاركتها في تكوين الصادرات، بالإضافة لعدم ارتباط الانفاق الاستثماري بتنويع المنتجات.

7- **دراسة لـ العمراوي سليم (2018)** : بعنوان " مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات –دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1980-2015)، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى مساهمة سياسة الانفاق العام في تحقيق النمو والتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة (1980-2015) ولتحقيق هذه الدراسة استعمل الباحث أساليب الاحصاء الوصفي والاستدلالي، وأساليب القياس الاقتصادي متمثلة في أسلوب التكامل المشترك وتصحيح الخطأ باعتماد على مخرجات برمجية (EVIEWS9) في تقدير العلاقات التوازنية القصيرة والطويلة الأجل بين مختلف متغيرات الدراسة من أجل قياس وتحليل محددات الانفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وعلى التنويع الاقتصادي في الجزائر.

من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن سياسة الانفاق العام أثرت سلبا على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1980-2015) ما يعني أن السياسة الاقتصادية الكينزية المبنية على التوسع في الانفاق العام لا تتماشى وطبيعة الاقتصاد الجزائري لعدم امتلاكه اقتصاد ذو جهاز إنتاجي مرن قادر على دفع عملية النمو وتحقيق القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد بعيدا عن ريع المحروقات .

كما توصل الباحث من خلال نتائج الدراسة القياسية لعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين الانفاق العام والتنويع الاقتصادي، أي عدم وجود علاقة سببية توضح أثر الانفاق العام على التنويع الاقتصادي في الجزائر.

8- **دراسة لـ إيمان عبد الرحيم كاظم وصبا علاء سلمان (2019)**: مقال بعنوان " دور السياسة الانفاقية في تعزيز النمو الاقتصادي غير النفطي في العراق للمدة (2004-2017)، منشور بمجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 8، العدد 31.

هدفت هذه الدراسة لتبيان أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمدة (2004-2017)، وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة الإنفاقية في العراق كان لها أثر محدود وضعيف في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي حيث تبين من نتائج التحليل القياسي أن زيادة الإنفاق العام الاستثماري بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمقدار 0.05 وحدة بينما كانت زيادة الإنفاق العام الجاري بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمقدار 0.06 وحدة. فيما كانت حصة الأنشطة السلعية من الإنفاق العام الاستثماري متدنية على طول مدة الدراسة.

9- **دراسة لـ صباح براجي وعبد الوهاب شمام** : مقال بعنوان " دور السياسة الاقتصادية في بعث تنويع الاقتصاديات الريعية لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري 2000-2014"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 7، العدد 13، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة 2000-2014 في إرساء نموذج التنمية المستدامة من خلال التركيز على مدى تحقيق هدف التنوع الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على تقدير معامل هيرفندال –هيرشمان المركب بالإضافة إلى تشخيص أهم مؤشرات التنمية المستدامة ضمن البعد الاقتصادي الاجتماعي والبيئي لتقدير درجة التنويع، والتحول الهيكلي لبنية الاقتصاد الجزائري في إطار ضوابط الاستدامة .

أظهرت نتائج الدراسة من خلال تقدير مؤشر التنويع المركب، مدى التراجع والضعف النسبي للتنويع الاقتصادي في الجزائر على مدى الفترة 2000-2014، حيث أن قيمته محصورة بين 0.40 و0.50 ويفسر ذلك بتراجع قيمة المتغيرات المكونة لبنية المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي، وإزاء عدم قدرة السياسات الاقتصادية المعتمدة في الجزائر خلال فترة الدراسة على تنويع القاعدة الاقتصادية ،فإن التحول نحو التنمية المستدامة يقف أمام تحدي تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع النفط، ما يفسر ضعف مؤشرات الاستدامة.

خلاصة الفصل

تعد النفقات العامة إحدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها في المجالات الاقتصادية والمالية حيث أنها تعكس جميع الأنشطة العامة، كما تعتبر وسيلة تستعملها المؤسسات الدولية لتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وفي الدول المتقدمة بمجرد تحقيق هذا الاستقرار يصبح للنفقات العمومية دورا هاما في دعم النمو والمحافظة عليه لأطول مدة، ومع تطور الأفكار الاقتصادية برزت نظريات ونماذج تهدف إلى البحث في كيفيات ووسائل دعم وتحفيز النمو الاقتصادي، من خلال حصر مصادره والكشف عن محدداته، فأكدت النظرية الكينزية على عنصر الادخار ودوره في نمو الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي، وخلال منتصف الثمانينات من القرن الماضي ظهرت نظريات ونماذج النمو الحديثة والنابعة من الداخل، التي قامت بالتركيز على الخارجيات الموجبة في تفسير النمو طويل الأجل، وتتعدد المصادر المحتملة لمثل تلك الخارجيات وفقا لهذه النماذج، وعليه فإن هذا الإطار يسمح للنفقات العمومية بالتأثير على معدل النمو الاقتصادي.

كذلك تفرق الدراسات النظرية، التحليلية وحتى التطبيقية بين الأثار الإيجابية والسلبية للتوسع في الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك أساسا إلى الخصائص الاقتصادية لكل بلد من حيث الحجم الأمثل للإنفاق العام فيه، ومدى ترافق هذا الحجم بأليات ترشيد الانفاق العام والرفع من كفاءته لخدمة أهداف السياسة الاقتصادية، كما تبرز الأطر النظرية للنمو أهمية خاصة للإنفاق العام في استغلال الإيرادات المالية المتاحة وتوجيه الاقتصاد الوطني تحقيقا للتنويع الاقتصادي، هذا الأخير الذي يعد واحدة من أكبر المعضلات التي تواجه الاقتصاديات عالميا، فسعت في سبيل تحقيقه وتجسيده واقعيا بتجنيد كل الامكانيات المتاحة لها، مرتكزة في ذلك على سياسة الانفاق العام لما تسهم به من تنويع انتاجي من خلال الانفاق الاستثماري والاجتماعي من جهة، وترقية وتنويع للصادرات بما توفره هذه السياسة من مزايا جبائية واعانات انتاجية تستهدف المستثمرين المحليين والأجانب من جهة أخرى.

الفصل الثالث:

تحليل انعكاس سياسة الانفاق العام على التنويع الاقتصادي في الجزائر

تمهيد

يعتبر الإنفاق العام من وسائل السياسة المالية تأثيرا في النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية والتي بواسطتها تقوم الحكومة بالتأثير على الطلب الكلي لغرض دفع عجلة النمو، و الجزائر كانت في طريقها إلى تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي، إلا أنها واجهت في منتصف الثمانينات من القرن العشرين أزمة انخفاض أسعار النفط، لتدخل بعدها في أزمة المديونية التي أدت بها إلى عقد اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي مما دفع السلطات إلى اتخاذ إجراءات إصلاحية خاصة في جانب الانفاق بإعادة توجيهه و ترشيده، ومع بداية الألفية الثالثة تحسنت الوضعية المالية في الجزائر بفضل ارتفاع أسعار البترول الأمر الذي أدى بها إلى تبني سياسات مالية ونقدية توسعية، وذلك عن طريق وضع العديد من البرامج الاقتصادية التي خصص لها مبالغ كبيرة مستهدفة بذلك تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

إن أهم الأهداف التي سعت إليها السلطات العمومية من خلال سياسة الانفاق العام يتمثل أساسا في رفع معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وتنويع مصادر الدخل، بما يخلص الاقتصاد من التبعية لقطاع المحروقات، كما يعد ترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءته ضرورة حتمية قبل الشروع في عملية تنويع الاقتصاد، لأن الرشادة في التنويع هي دعامة أساسية لمحاربة إهدار المال العام.

للتوضيح كل ما سبق و التفصيل فيه قسم هذا الفصل إلى المباحث الأتية:

المبحث الأول: تطور السياسة الانفاقية عبر مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري؛

المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر؛

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام و التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: تطور السياسة الانفاقية للاقتصاد الجزائري

عرفت الجزائر بعد أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وضعية اقتصادية صعبة والتي تجلت في عديد الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، ولتحقيق التوازنات الكلية اعتمدت الدولة سياسة انكماشية بغية استرجاع التوازنات الاقتصادية تجسدت في برامج التعديل والتكيف الهيكليين مع صندوق النقد الدولي، ومع ارتفاع أسعار النفط مع بداية الألفية الثالثة تبنت سياسة مالية توسعية من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي بهدف الانعاش الاقتصادي ودعم الحركة التنموية، وعليه نتطرق في هذا المبحث لمختلف التطورات التي شهدتها النفقات العامة في الجزائر من خلال عرض وتحليل حجم تلك النفقات خلال ثلاثة مراحل مختلفة، مقسمة تبعا للتطورات والإصلاحات التي مر بها الاقتصاد الجزائري، حيث تغطي الفترة الأولى (1980-1985) مرحلة المخططات التنموية، أما الفترة الثانية فتشمل مرحلة الاصلاحات الاقتصادية المدعومة من الهيئات والمؤسسات المالية الدولية وتغطي الفترة (1986-1999)، ومرحلة تنفيذ برامج الإنعاش ودعم وتوطيد النمو الاقتصادي منذ مطلع الألفية الثالثة وتغطي الفترة (2000-2018)

المطلب الأول: تحليل السياسة الإنفاقية خلال الفترة (1980-1999)

شهدت بداية الثمانينات ارتفاع ملحوظ في حجم النفقات العامة نتيجة ارتفاع أسعار النفط وهي الفترة التي تمثل قيام الجزائر بتطبيق المخطط الرباعي 1980-1984، والذي مثل مرحلة الانطلاق نحو التخطيط للإنتاج من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية، ومع انخفاض أسعار النفط خلال منتصف الثمانينات التي أدت إلى ظهور أزمة المديونية، وما ترتب عنها لجوء الجزائر إلى عقد اتفاقيات مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وانتهاج سياسة إنفاقيه انكماشية نتيجة انخفاض الايرادات النفطية، حيث يمكن تتبع مختلف التغيرات التي حدثت في مؤشرات النفقات العامة الإجمالية ونفقات التسيير والتجهيز في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة (1980-1999) من خلال تقسيمها إلى مرحلتين الأولى من (1980-1985) والمرحلة الثانية من (1986-1999) ونوضح في الجدول الموالي بيانات الإنفاق العام بشقيه خلال المرحلة الأولى:

الجدول رقم (3–1): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980–1985)

*مليار دينار جزائري

**نسبة مئوية %

السنوات	النفقات العامة الإجمالية*	نمو النفقات العامة**	نفقات التسيير*	نمو نفقات التسيير**	نفقات التجهيز*	نمو نفقات التجهيز**	نسبة نفقات التسيير من النفقات الإجمالية**	نسبة نفقات التجهيز من النفقات الإجمالية**
1980	44	/	26,8	/	17,2	/	60,88	39,15
1981	57,7	31,13	34,2	27,61	23,5	36,62	59,28	40,64
1982	72,4	25,47	38	11,11	34,4	46,38	52,48	47,58
1983	84,8	17,12	44,4	16,84	40,4	17,44	52,35	47,68
1984	91,6	8,01	50,3	13,28	41,3	2,22	54,88	45,12
1985	99,8	8,95	54,7	8,74	45,2	9,44	54,81	45,27

Source : ONS, « Rétrospective Statistique 1962-2011 », p216.

الفرع الأول: المرحلة الأولى (1980–1985)

1– تحليل تطور النفقات العامة خلال الفترة 1980–1985: شهدت هذه المرحلة المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، الذي تزامن مع الارتفاع في الجباية البترولية بسبب الصدمة النفطية للحرب الإيرانية العراقية، ومع ارتفاع الأسعار إلى 35 دولار سنة 1980 و 34 دولار سنة 1981 وبلوغ مداخيل الجباية البترولية حوالي 37 مليار دج سنة 1980، شهدت المرحلة نمو النفقات العامة بنسبة 31,13 % سنة 1981 ويستمر الإنفاق العام في الزيادة إلى غاية سنة 1985 حيث بلغ قيمة 99,8 مليار دج لكن بمعدل نمو متناقص حيث سجلت معدل نمو 8,95 % سنة 1985، والشكل الموالي يوضح تطور النفقات العامة (التسيير و التجهيز) خلال هذه المرحلة:

الشكل رقم (3-1): تطور النفقات العامة (التسيير و التجهيز) خلال الفترة 1980-1980

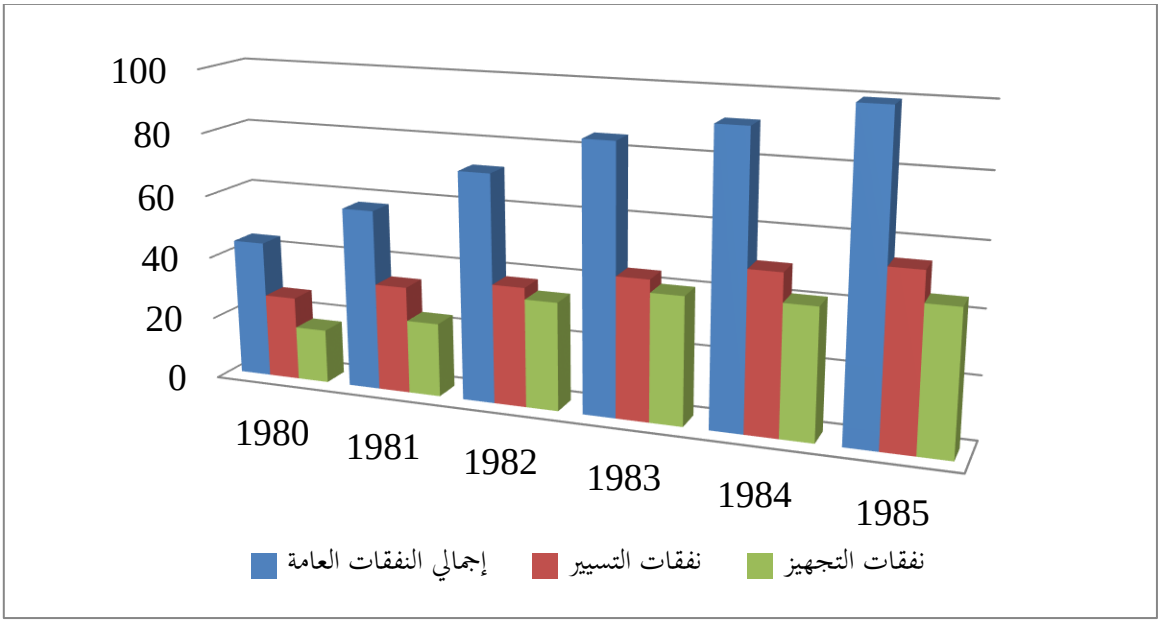

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-1)

2- تحليل تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (1980-1985) : انعكس الارتفاع في أسعار النفط مطلع الثمانينات إيجابيا على نفقات التجهيز في الجزائر التي ارتفعت من 17,2 مليار دج سنة 1980 إلى 45,2 مليار دج سنة 1985 بمعدل نمو متناقص الذي بلغ 9,44 % سنة 1985 بعدما سجل معدل 36,62 % سنة 1981، وقد مس هذا الارتفاع نفقات التسيير التي بدورها انتقلت من 26,8 مليار دج سنة 1980 إلى 54,7 مليار دج سنة 1985 غير أن نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة قد تقلصت من 60,88 % سنة 1980 إلى 54,81 % سنة 1985 عكس حصة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة التي ارتفعت من 39,15 % سنة 1980 إلى 45,27 % سنة 1985، ويعود التركيز على نفقات التجهيز على حساب نفقات التسيير خلال هذه المرحلة إلى تبني برامج المخططات التنموية للصناعات الثقيلة كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية، خاصة الاستثمارات الصناعية في قطاع المحروقات بعد تأميمها سنة 1971، والشكل الموالي يوضح تطور معدل نمو نفقات التسيير والتجهيز وحصتها من النفقات العامة خلال هذه الفترة:

الشكل رقم (3-2): تطور معدل نمو نفقات التسيير و التجهيز و حصتها من إجمالي النفقات خلال الفترة 1980-1985

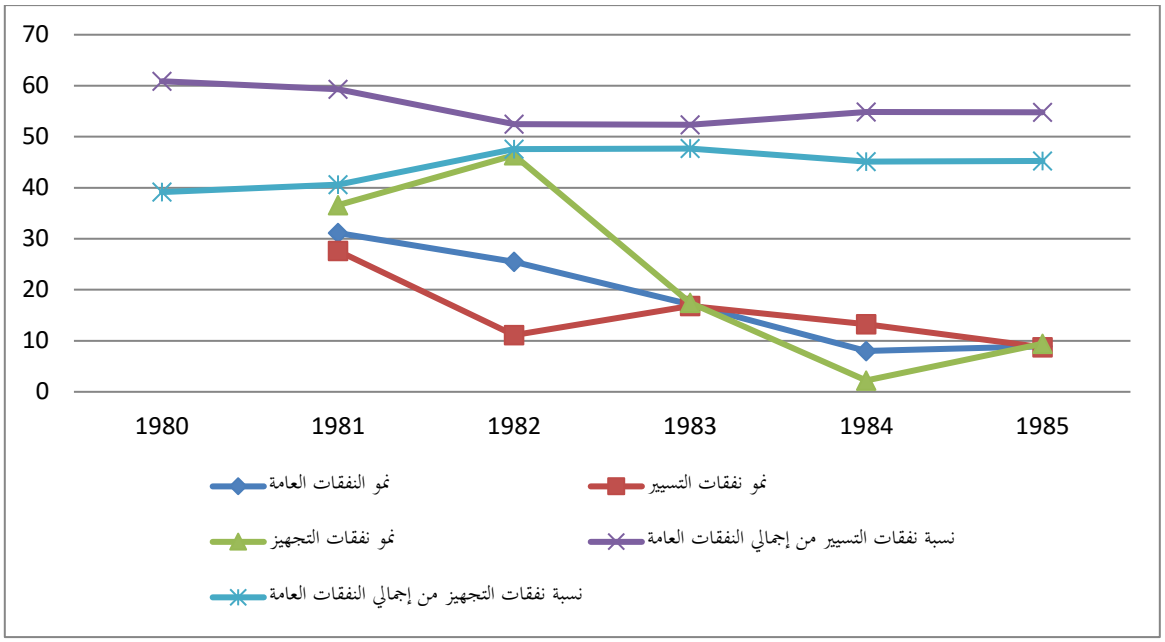

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-1)

الفرع الثاني: المرحلة الثانية (1986-1999)

سنعرض في هذا الجزء بيانات الإنفاق العام (نفقات التسيير و التجهيز) خلال هذه المرحلة وكذا معدل نموها بالإضافة إلى حصة نفقات التسيير والتجهيز من إجمالي النفقات العامة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3–2): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1986–1999)

*مليار دينار جزائري

**نسبة مئوية %

السنوات	النفقات العامة الإجمالية*	نمو النفقات العامة**	نفقات التسيير*	نمو نفقات التسيير**	نفقات التجهيز*	نمو نفقات التجهيز**	نسبة نفقات التسيير من النفقات الإجمالية**	نسبة نفقات التجهيز من النفقات الإجمالية **
1986	101,8	/	61,1	/	40,7	/	60,02	39,94
1987	104	2,16	63,8	4,41	40,2	-1,22	61,35	38,65
1988	119,7	15,09	76,2	19,43	43,5	8,20	63,66	36,34
1989	124,5	4,01	80,2	5,24	44,3	1,83	64,42	35,58
1990	136,5	9,63	88,8	10,72	47,7	7,67	65,05	34,95
1991	212,1	55,38	153,8	73,19	58,3	22,22	72,51	27,49
1992	420,1	98,06	276,1	79,51	144	146,99	65,72	34,28
1993	476,6	13,44	291,4	5,54	185,2	28,61	61,14	38,86
1994	566,3	18,82	330,4	13,38	235,9	27,37	58,34	41,66
1995	759,6	34,13	473,7	43,37	285,9	21,19	62,36	37,64
1996	724,6	-4,60	550,6	16,23	174	-39,13	75,99	24,01
1997	845,1	16,62	643,5	16,87	201,6	15,86	76,14	23,86
1998	876	3,65	664,1	3,20	211,9	5,10	75,81	24,19
1999	961,7	9,78	774,7	16,65	187	-11,75	80,56	19,44

Source : ONS, « Rétrospective Statistique 1962-2011 », p216.

1– تحليل تطور النفقات العامة خلال الفترة (1986–1999): يلاحظ أن النفقات العامة في هذه الفترة تضاعفت بأكثر من 8 مرات، إذ انتقلت من 101,8 مليار دينار سنة 1986 إلى 961,7 مليار دينار سنة 1999، حيث سجلت أعلى معدل نمو لها سنتي 1991– 1992 بـ 55,38 % - 98,06% على التوالي وذلك راجع لخفض قيمة الدينار وبالتالي تعتبر هذه الزيادة زيادة إسمية في الانفاق العام، وتسجل أقل معدل نمو لها سنة 1996 بـ 4,60– %، ويلاحظ الارتفاع في حجم النفقات العامة بين سنتي 1996-1999 التي

انتقلت من 724,6 مليار دج سنة 1996 إلى 961,7 مليار دج سنة 1999، لكن بزيادة طفيفة إذا ما تم مقارنتها بالزيادات في الفترات السابقة، وهو ما يعكسه نمو النفقات العامة خلال هذه الفترة (1996-1999)، ويفسر ذلك بالإصلاحات الهيكلية المدعومة من صندوق النقد الدولي الرامية إلى خفض النفقات مع تحسين مكوناتها وشفافيتها ورفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة والشكل الموالي يوضح تطور النفقات العامة (التسيير و التجهيز) خلال الفترة (1986-1999)

الشكل رقم (3-3): تطور النفقات العامة (التسيير و التجهيز) خلال الفترة (1986-1999)

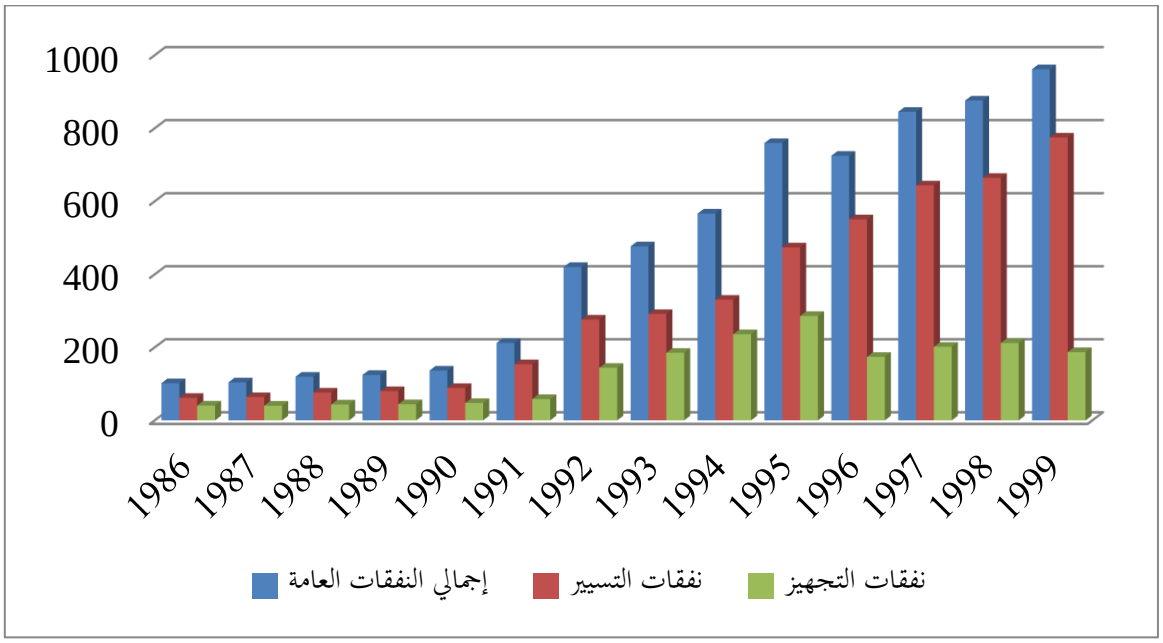

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-2)

2- تحليل تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (1986-1999): يتضح جليا من خلال معطيات الجدول رقم (3-2) أن نفقات التسيير والتجهيز سجلتا معدل نمو متزايد ابتداء من سنة 1989 إلى غاية سنة 1992 وهي السنة التي سجل فيها أعلى معدل نمو لكليهما إذ بلغ معدل نمو نفقات التسيير 79,51 % ومعدل نمو نفقات التجهيز 146,99 %، ويرجع هذا النمو المتزايد أساسا إلى تحسن الإيرادات العامة نظرا لارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة حيث بلغ سعر البرميل 23 دولار سنة 1990 هذا من جهة ومن جهة اخرى بسبب خفض قيمة الدينار وبالتالي تعتبر هذه الزيادة في نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (1989-

1992) زيادة اسمية وليست حقيقية، بعد سنة 1992 تراجعت معدلات نموهما، لتسجل نفقات التجهيز معدل نمو سالب سنتي 1996، 1999 حيث بلغت قيمته

بـ 39,13- %، 11,75- % على التوالي بينما حافظت نفقات التسيير على معدل نموها الموجب، هذا التراجع يعود للإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تقليص النفقات العمومية خلال هذه الفترة، كما عرفت نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات الحكومية ارتفاعا من 27,49 % سنة 1991 إلى 41,66 % سنة 1994 وذلك على حساب نسبة نفقات التسيير، وقد مس هذا الارتفاع المستمر نفقات التسيير التي انتقلت من 88,8 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 330,4 مليار دينار سنة 1995، غير أن نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة قد تقلصت من 72,51 % سنة 1991 إلى 58,34 % سنة 1994 وعلى هذا الأساس تظهر سيطرة نفقات التسيير على مجمل النفقات العامة خلال الفترة التي شهدت الاصلاحات الاقتصادية بشكلها الأولي حيث تشكل أكثر من 70 بالمئة من النفقات العامة الإجمالية، ويمكن تفسير ذلك إلى قيام الحكومة بتنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي، والذي كان هدفه التقليص من نفقات التجهيز من خلال تخفيض الدين العمومي وزيادة دفع الأجور، إضافة إلى تحمل الدولة للمهام الرئيسية المخولة بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، وتلبية حاجيات القطاعات الحساسة كالتعليم و الصحة .... إلخ[1]، وقد تقلصت نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة من 37,64 % سنة 1995 إلى 19,44 % سنة 1999، مقابل ارتفاع نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة من 62, 36 % سنة 1995 إلى 80,56 % سنة 1999[2] هذا التطور يمكن تفسيره بسعي الدولة دورها في الحياة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص، إضافة إلى تجميد الأجور و التوظيف وتقليص حجم الاستثمارات العامة، عموما تميزت الفترة (1996–1999) بسعي الدولة إلى تقليص الإنفاق العام بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي والسماح بتشكيل موارد مالية لازمة لإعادة هيكلة المؤسسات وتطهير البنوك العمومية. والشكل الموالي يوضح تطور معدل نمو نفقات التسيير والتجهيز وحصتها من إجمالي النفقات خلال الفترة (1986-1999)

[1] – عرابي محمد : **أثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990–2017)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، شعبة علوم اقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية و مالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020، ص 115.

[2] – عمير حمة، مرجع سابق، ص ص 138-139.

الشكل رقم (3–4): تطور معدل نمو نفقات التسيير و التجهيز و حصتها من إجمالي النفقات خلال الفترة (1986–1999)

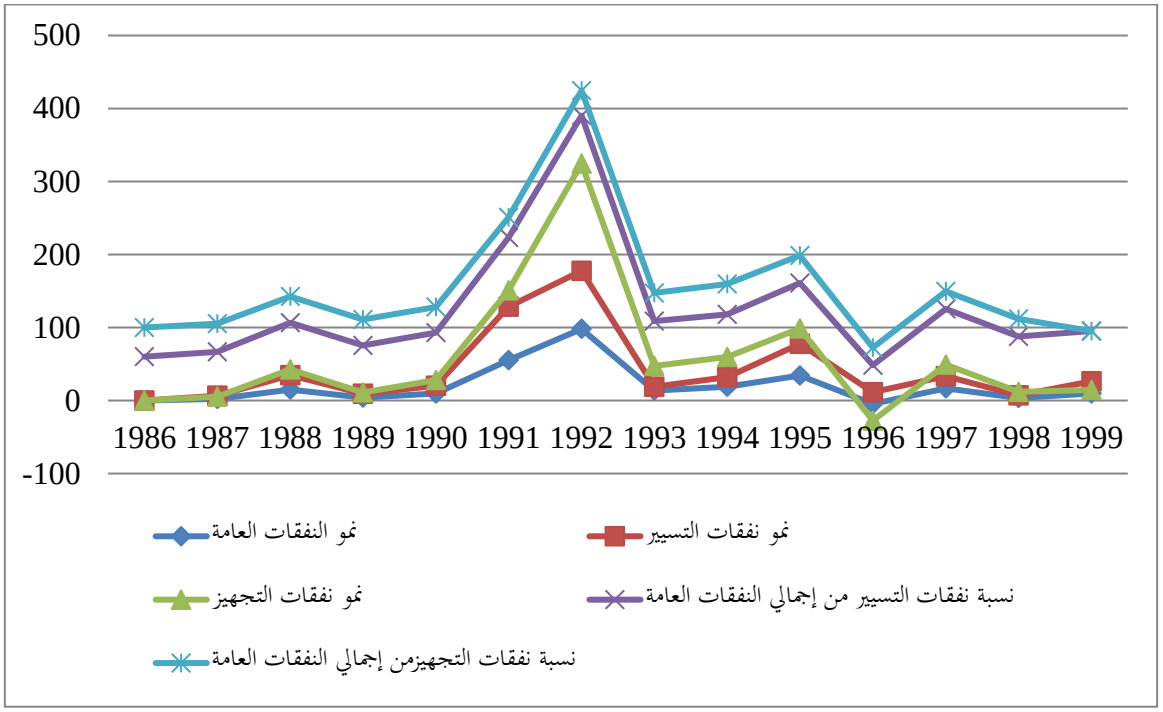

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-2)

المطلب الثاني: تحليل السياسة الإنفاقية خلال مرحلة الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي (2000–2009)

في ظل الأريحية المالية شرعت الجزائر خلال هذه الفترة في انتهاج سياسة إنفاقية توسعية بغرض بعث النشاط الاقتصادي في ظل وفرة المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط في الأسواق العالمية الذي انعكس بشكل مباشر على مداخيل الدولة من العملة الصعبة، هذا الأمر دفع السلطات العمومية إلى تبني برامج تنموية ضخمة لإنعاش الوضع الاقتصادي المتردي نتيجة الأزمة الاقتصادية التي حدثت في الفترة السابقة وتأزم المؤشرات الاجتماعية التي أنتجتها الإصلاحات الاقتصادية التي كانت ورائها المؤسسات المالية الدولية، وبناء على ما سبق نتناول في هذا المطلب تحليل الانفاق العام لهذه الفترة من خلال التطرق إلى اهم مساراته في ظل البرامج التنموية المعتمدة على طول الفترة والتي شهدت اتجاه تصاعدي للنفقات العامة من سنة لأخرى، ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-3): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

*مليار دينار جزائري

**نسبة مئوية %

السنوات	النفقات العامة * الإجمالية	نمو النفقات الإجمالية**	نفقات * التسيير	نفقات * التجهيز	نسبة نفقات التسيير من النفقات الإجمالية**	نسبة نفقات التجهيز من النفقات الإجمالية**	النفقات الإجمالية من الناتج المحلي الإجمالي**	نفقات التسيير من الناتج المحلي الإجمالي**	نفقات التجهيز من الناتج المحلي الإجمالي**
2000	1178,1	/	856,2	321,9	72,68	27,32	28,57	20,76	7,81
2001	1321,0	12,12	963,6	357,4	72,94	27,06	31,00	22,62	8,39
2002	1550,6	17,38	975,6	575,0	62,92	37,08	34,17	21,50	12,67
2003	1690,2	9	1122,8	567,4	66,43	33,57	32,11	21,33	10,78
2004	1891,8	11,92	1251,1	640,7	66,13	33,87	30,76	20,34	10,42
2005	2052,0	8,46	1245,1	806,9	60,68	39,32	27,13	16,46	10,67
2006	2453,0	19,54	1437,9	1015,1	58,62	41,38	28,82	16,89	11,93
2007	3108,5	26,72	1673,9	1434,6	53,85	46,15	33,04	17,79	15,25
2008	4191,0	34,82	2217,7	1973,3	52,95	47,08	37,95	20,08	17,87
2009	4246,3	1,31	2300,0	1946,3	54,16	45,84	42,60	23,07	19,53

Source : ONS, « Rétrospective Statistique 1962-2011 », p216.

يوضح الجدول السابق التطورات الحاصة في النفقات العامة الإجمالية ونفقات التسيير و التجهيز، إضافة إلى تحليل تطور نسبها من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة (2000-2009) و يمكن تقسيم هذه المرحلة حسب تطور النفقات الحكومية إلى مرحلتين أساسيتين :

الفرع الأول: المرحلة الأولى (2000-2004):

هناك زيادة للإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة قدرها (+742مليار دج) حيث انتقل من 1178.1 مليار دج سنة 2000 إلى 1891.8 سنة 2004 أي بمعدل زيادة قدرها 38.64% بالمتوسط[1]، كما ارتفع بنسبة 12.12 % سنة 2001، لتسجل النفقات العامة أعلى معدل نمو لها خلال هذه الفترة بـ 17,38 % سنة 2002، هذا الارتفاع شمل أيضا نسبة اجمالي النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي مسجلة 31% سنة 2001، بعد أن سجلت 28.57 % سنة 2000 لترتفع إلى 34.17% سنة 2002، يرجع هذا الارتفاع أساسا إلى الارتفاع في نفقات التسيير مسجلة 21.50 % سنة 2002، ومن بين النفقات الإضافية يوجد مبلغ 134.1 مليار دج كان مخصصا فقط لسداد الديون العمومية[2]، كما أن نفقات التجهيز عرفت هي الأخرى ارتفاعا، بحيث وصلت حصة هذه النفقات من الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 12.67 % سنة 2002، في سنة 2003 سجل تراجع حدة ارتفاع نسبة النفقات الحكومية حيث انتقلت من 1550.6 مليار دينار سنة 2002 إلى 1690.2 مليار دينار سنة 2003، ما يمثل نسبة 9%، أما حصة نفقات التسيير من الناتج المحلي الإجمالي فقد عرفت تراجع من 21.50 % سنة 2002 إلى 21.33% سنة 2003، لتستمر في الانخفاض و تسجل نسبة 20.34 % سنة 2004، في حين أن حصة نفقات التجهيز فقد تراجعت هي الأخرى إلى 10.42 % سنة 2004 وتفسر زيادة النفقات خلال هذه الفترة (2000-2004) بالارتفاع الذي عرفته نفقات التسيير التي تجاوزت نسبتها 70 % في بعض السنوات من مجموع الإنفاق الكلي إلى جانب النفقات المتعلقة بإعادة بناء ما خلفته فيضانات 2001 وزلزال 21 ماي 2003، هذا الأخير كلف ميزانية الدولة بين 2003 و 2004 ما قيمته 156.4 مليار دج . وتزامنت هذه المرحلة (2000-2004) مع تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي متوسط الأجل امتد لأربع سنوات (2001-2004)، أعلنه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001 بمخصصات مالية 525 مليار دينار جزائري ما يعادل 7 مليار دولار خصص أساسا

[1] – قصابي شعبان، بلعباس رابح: **أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر ، دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL ، خلال الفترة 2000-2018** ، مجلة الاستراتيجية و التنمية ، المجلد 10، العدد 1 مكرر ،جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم ، 2020، ص 331.

[2] – عزري حميد ، خوني رابح ، مرجع سابق ، ص 83.

لدعم نفقات التجهيز [1]، وقد تم استثمار وتوزيع مخصصاته، على أربعة أوجه رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–4): مخصصات برنامج الانعاش الاقتصادي (2001–2004)

الوحدة: مليار دج

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة من المجموع
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.00	210.5	% 40.09
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	% 38.88
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	% 12.46
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	% 8.57
المجموع	213.1	178.3	113.2	20.5	525	% 100
النسبة من المجموع	% 40.59	% 33.96	% 21.56	% 3.90	% 100	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الانعاش الاقتصادي، بوابة الوزير الأول، ص 05

www.premier-ministre.gov.dz

من خلال الجدول الموضح أعلاه، يتضح أن المخصصات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي، قد ارتكزت بشكل كبير على قطاع الأشغال العمومية الكبرى والهياكل القاعدية، إذ استحوذ هذا القطاع على حوالي 40,09 % من مخصصات البرنامج[2]، وذلك كون هذا القطاع كان تقريبا في حالة ركود في فترة الاصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم إنفاقها الموجه للمشاريع الاستثمارية العمومية في مجال الأشغال الكبرى والبنى التحتية، وذلك نتيجة سياسة التقشف التي كانت متبعة خلال تلك الفترة، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الانتاجية الوطنية

[1] – عبد الصمد سعودي، بن العارية أحمد : **برامج الاستثمارات العمومية كآلية للتنويع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2001–2019)** ، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال ، المجلد 1، العدد 4، جامعة أحمد دراية أدرار، 2020 ، ص 103.

[2] – يحياوي عبد الحفيظ : مرجع سابق ، ص 318.

من خلال توسيع مجال نشاطها ما يؤدي إلى توفير مناصب الشغل وبالتالي تقليص نسبة البطالة، وسيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار، وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية و الأجنبية[1]. ثم يأتي بعدها مجال التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38,88 %، الذي تضمن إنجاز مخططات موجهة للتنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كامل التراب الوطني، أما مجال الفلاحة والصيد البحري فلم يحض إلا بنسبة 12,46 %، كذلك تم توجيه ما نسبته 8,57 % لدعم الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة في بداية التسعينات وذلك للتخفيف من أثارها خاصة في الجانب الاجتماعي.

أما في ما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي فيلاحظ أن أكبر من 75 % من البرنامج كانت مقررة في السنة الأولى و الثانية (2001-2002)، وهذا ما يؤكد حرص الدولة على تنفيذ المشاريع الخاصة بالبرنامج في أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للبلد، و التي عرفت تدهورا في جميع الميادين خلال فترة التسعينات.[2]

الفرع الثاني: المرحلة الثانية (2005-2009):

استكمالا لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 أقرت الدولة برنامج أخر سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، حيث خصص له مبلغ ضخما يعادل 8 أضعاف البرنامج الأول حيث قدر بـ 4202.7 مليار دج، وخصص هذا المبلغ على إثر تحسن احتياطي الصرف من العملة الصعبة نتيجة استمرار ارتفاع اسعار البترول[3] في الأسواق الدولية و التي وصلت سنة 2008 إلى 99,86 دولار وعلى هذا الأساس انتقلت نفقات التجهيز من 806,9 مليار دج سنة 2005 أي بنسبة 39,32 % من إجمالي النفقات العامة، إلى 1434,6 مليار دج سنة 2007 أي ما يعادل 46,15 % من إجمالي النفقات العامة، ثم إلى 1946,3 مليار دج سنة 2009 أي ما نسبته 45,84 % من مجموع النفقات العامة، محققة بذلك نمو قياسيا وصل

[1] – نبيل بوفليح : **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)** " مجلة الأكادمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، العدد 09، جامعة الشلف ،2013، ص 46.

[2] – ضيف أحمد : **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر 03، 2016/2015 ،ص 252.

[3] – ضيف أحمد ، مرجع سابق ، ص 254.

خلال هذه الفترة (2005-2009) إلى 141,2 % [1] وبذلك تكون نفقات التجهيز قد عرفت ارتفاع ملحوظ خلال الفترة 2000-2009 مقارنة بالفترات السابقة بالمقارنة مع نفقات التسيير هذه الأخيرة التي سجلت معدل نمو سالب (-0,48%) سنة 2005 ليرتفع معدل نموها إلى 32,49 % سنة 2008، وفي السنة الأخيرة من البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009)، تراجعت مختلف أنواع النفقات، إذ بلغت نسبة النمو 1,32 % في النفقات الإجمالية و 3,71 % في نفقات التسيير ونمو سالب (-1,37 %) في نفقات التجهيز هذا التراجع مصدره الأساسي السياسة الإنفاقية الحذرة المتبعة من قبل السلطات العمومية نتيجة للتراجع الكبير في صادرات المحروقات أواخر سنة 2008 بعد أزمة الرهن العقاري التي ضربت الاقتصاد العالمي[2]، كما يعود هذا التراجع في حجم النفقات العامة إلى استكمال أجزاء مهمة من الاستثمارات المخططة في هذا البرنامج الذي ركز على خمس محاور كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (3-5): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

الوحدة : مليار دج

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة مئوية من اجمالي البرنامج %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	% 45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	% 40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	% 8
تطوير الخدمات العمومية و تحديثها	203,9	% 4,8
برنامج تطوير تكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال	50	% 1,2
المجموع	4202,7	% 100

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول.

www.premier.ministre.gov.dz

[1] – يوسف بودلة ، موسى بوشنب : **فعالية السياسة الإنفاقية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)**، مجلة العلوم التجارية ، المجلد 18، العدد 02، المدرسة العليا للتجارة، 2019، ص 149.

[2] – عزري حميد ، خوني رابح ، مرجع سابق ، ص 84.

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح أن نسبة كبيرة من البرنامج موجهة إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان بنسبة 45,5 % من إجمالي البرنامج حيث كانت الحصة الكبيرة لبناء السكنات بقيمة 555 مليار دج، كما مثل برنامج تطوير المنشآت الأساسية حصة معتبرة مثلت حوالي 40,5 % من البرنامج الكلي، حيث خصص 700 مليار دج لقطاع النقل و 600 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية، أما برنامج تطوير تكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال فلم يخصص له سوى 1,2 % من قيمة البرنامج الإجمالي، كما نلاحظ من خلال معطيات الجدول المبين أعلاه، أن البرنامج التكميلي لدعم النمو قد سار على نفس منحنى برنامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك لاستكمال المشاريع المقترحة في البرنامج السابق[1]، وبنفس الوتيرة تم توجيه استثمارات هذا البرنامج لخلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي، حيث كلا البرنامجين أعطوا الأولوية إلى قطاع المنشآت الأساسية وكذا الاهتمام برأس المال البشري، وهاذين القطاعين مهمين جدا في حفز النمو الاقتصادي المستديم[2].

المطلب الثالث: تحليل السياسة الإنفاقية خلال الفترة (2010-2018)

استمرت السياسة الإنفاقية الحذرة سنة 2010، رغم بداية تعافي أسواق النفط الدولية وتحسن صادرات الجزائر من المحروقات، حيث سجل معدل نمو النفقات العامة خلال هذه السنة بـ 5,19 % وبحلول سنة 2012 خصصت الدولة أغلفة مالية معتبرة لتجسيد مشاريع متعلقة بالبنى التحتية فبلغت بذلك إجمالي النفقات 6879 مليار دج، لتستمر في تزايدها بين 2013 و2014 بـ 7656، 8858 مليار دج على الترتيب وتنخفض سنة 2015 بسبب نقص مداخيل المحروقات وتدهور أسعار النفط إلى 7984 مليار دج ويمكن تلخيص تطور النفقات العامة في الجزائر خلال هذه الفترة (2010-2018) في الجدول الموالي:

[1] – عبد الصمد سعودي ، بن العارية أحمد ، مرجع سابق ، ص 106.

[2] – ضيف أحمد ، مرجع سابق ، ص 256.

الجدول رقم (3–6): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010–2018)

*مليار دينار جزائري

*نسبة مئوية %

السنوات	النفقات العامة الإجمالية*	نمو النفقات الإجمالية**	نفقات التسيير*	نفقات التجهيز*	نسبة نفقات التسيير من النفقات الإجمالية**	نسبة نفقات التجهيز من النفقات الإجمالية**	النفقات الإجمالية من الناتج المحلي الإجمالي **	نفقات التسيير من الناتج المحلي الإجمالي **	نفقات التجهيز من الناتج المحلي الإجمالي **
2010	4466,9	5,19	2659,0	1807,9	59,53	40,47	37,25	22,17	15,08
2011	5853,6	31,04	3879,2	1974,4	66,27	33,73	40,12	26,59	13,53
2012	7058,1	20,57	4782,6	2275,5	67,76	32,24	43,55	29,51	14,04
2013	6024,1	-14,64	4131,5	1892,6	68,58	31,42	36,18	24,81	11,37
2014	6995,7	16,12	4494,3	2501,4	64,24	35,76	40,57	26,07	14,51
2015	7656,3	9,44	4617,0	3039,3	60,30	39,70	46,14	27,83	18,32
2016	7297,4	-4,68	4583,8	2713,6	62,81	37,19	41,92	26,33	15,59
2017	7389,3	1,25	4757,8	2631,5	64,39	35,61	39,08	25,16	13,92
2018	7726,3	4,56	4584,5	4043,5	59,33	52,33	38,13	22,62	19,95

Source : ONS, « Rétrospective Statistique 1962-2011 », p216.

-بنك الجزائر، التقارير السنوية التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر

يوضح الجدول السابق التطورات الحاصلة في النفقات الإجمالية ونفقات التسيير و التجهيز، إضافة إلى تحليل تطور نسبها من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2018)، حيث انتقلت النفقات العامة من 4466.94 مليار دج سنة 2010 إلى 7058.1 مليار دج سنة 2012 بنسبة زيادة قدرها 58 % وهذا راجع للسياسة الانفاقية التوسعية المنتهجة من قبل الدولة في إطار تنفيذ برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، كما يلاحظ من خلال معطيات الجدول أن الإنفاق العام سجل انخفاض بنسبة 14.65 % في سنة 2013 نتيجة التوقف عن إقرار الزيادات في الأجور ودفع الأنظمة التعويضية عكس ما كان عليه الوضع في سنة 2012 أما نفقات التجهيز فشهدت هي الأخرى تراجعا كبيرا سنة 2013 حيث انتقلت من 2275.5 مليار دج سنة 2012 إلى 1892.6 مليار دج سنة 2013 ونسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي سجلت انخفاضا إلى

11.37 %، مصدر هذا التراجع يعود إلى انخفاض الإنفاق على قطاع السكن، عادت نفقات التجهيز سنة 2014 للارتفاع من جديد بنسبة 32.17 % واستمرت في الارتفاع لتبلغ 3039.3 مليار دج سنة 2015، و الشكل الموالي يوضح تطور الإنفاق بشقيه خلال الفترة (2010-2018)

الشكل رقم (3-5): تطور النفقات العامة (التسيير و التجهيز) خلال الفترة (2010-2018)

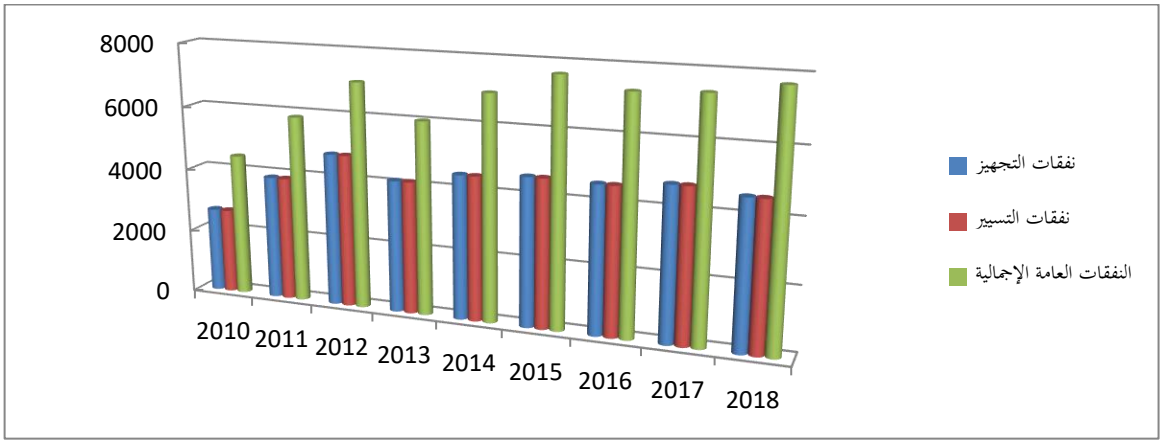

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-6)

ترجع هذه الزيادة في نفقات التجهيز أساسا إلى الاعتمادات المالية المخصصة لتمويل المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الخماسي للفترة (2010-2014)[1] ويسمى أيضا برنامج توطيد النمو الذي خصص له غلاف مالي إجمالي قدره 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار و يعد أكبر برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال ويشمل شقين اثنين هما[2] :

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار، وحسب ملحق بيان السياسة العامة للوزير الأول فقد تم توزيع اعتمادات هذا البرنامج حسب الجدول التالي:

[1] – الجوزي فتيحة : **تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016) وإجراءات ترشيدها** ، مجلة معارف ، العدد 13 ، جامعة البويرة ، 2017، ص 215.

[2] – بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم الاثنين 10 جماد الثاني 1431 هـ الموافق لـ 24 مايو 2010 المتضمن برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) ، ص 02.

الجدول رقم (3–7): توزيع اعتمادات البرنامج الخماسي للتنمية (2010–2014)

الوحدة: مليار دج

المحاور	المبالغ	النسبة (%)
التنمية البشرية	10122	49,6
المنشآت الأساسية	6448	31,6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8,1
التنمية الاقتصادية	1566	7,7
مكافحة البطالة	360	1,8
البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1,2
المجموع	20412	100

المصدر: برحومة سارة : **أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة (1990–2018)** ، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص نقود و مالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر،2021/2020 ، ص 154.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن تأهيل الموارد البشرية كان له الحصة الأكبر من حجم المبالغ المخصصة لهذا البرنامج بنسبة 49.6 % وبمبلغ قدره 10122 مليار دج، يليها قطاع البنى التحتية والذي حظي بنسبة 31.6 % بمبلغ قدره 6448 مليار دج وما تبقى من مخصصات البرنامج وزع بنسب متفاوتة بين كل تحسين وتطوير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية والحد من البطالة والبحث العلمي والتكنولوجيا على التوالي، إذ أن الحكومة في هذا البرنامج لم تهمل مجال البنى التحتية وواصلت دعم هذا القطاع لما له من أهمية في دعم التنمية و بعث النمو الاقتصادي[1].

استمرت الزيادة في النفقات العامة سنة 2014 إذ بلغت 6995.7 مليار دج وهي سنة نهاية برنامج توطيد النمو، حيث مثلت ما نسبته 39.45 % من الناتج المحلي الإجمالي، وواصلت النفقات ارتفاعها خلال سنة 2015، حيث بلغت 7656.3 مليار دج أي زيادة بنسبة 9.45%.

[1] – عبد الصمد سعودي، بن العارية أحمد، مرجع سابق، ص ص 107، 108.

في سنة 2017 استقرت النفقات الكلية نسبيا، إذ سجلت 7389.3 مليار دج بارتفاع يقدر بـ 1,25 % عما هو مسجل سنة 2016، وبلغت قيمتها سنة 2018 بـ 7726,3 مليار دج، بمعدل نمو 4,56 %، ليستمر بذلك انخفاض نفقات الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي التي سجلت 38,13 % ، مقابل 39.08 %، 41.92 % سنتي 2017، 2016 على التوالي، والشكل التالي يوضح تطور معدل نمو الإنفاق العام و حصة نفقات التسيير و التجهيز من إجمالي النفقات خلال الفترة (2010-2018)

الشكل رقم (3-6): تطور معدل نمو النفقات العامة و حصة نفقات التسيير و التجهيز من إجمالي النفقات خلال الفترة (2010-2018)

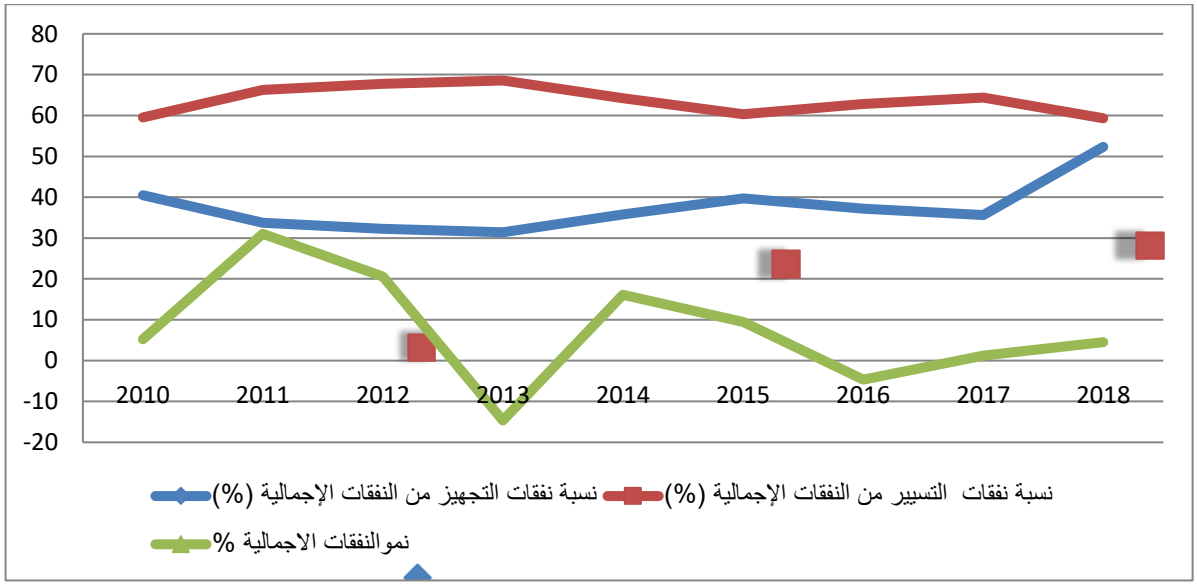

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-6)

عموما من خلال بيانات الانفاق الموضحة سابقا، يتضح جليا أن نفقات التسيير أخذت الحصة الأكبر من النفقات الإجمالية خلال الفترة (1980-2018) مقارنة بنفقات التجهيز وهذا ما نبينه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-7): متوسط نسبة نفقات التسيير و التجهيز من النفقات الإجمالية خلال الفترة (1980-2018)

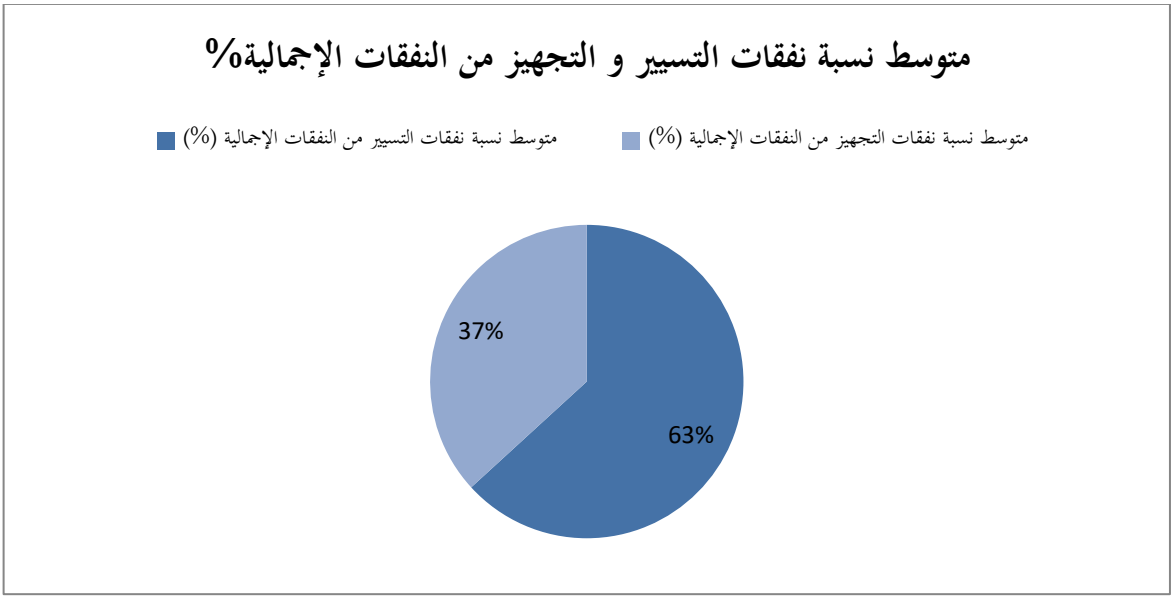

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (3-1)-(3-2)-(3-3)-(3-3)-(3-6)

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن متوسط نسبة نفقات التسيير من النفقات الإجمالية أكبر من متوسط نسبة نفقات التجهيز من النفقات الإجمالية خلال فترة الدراسة (1980-2018)، وعند مقارنة المتوسطين عن طريق اختبار Anova تبين أن قيمة الاحتمال المقابل لإحصائية ANOVA أقل من 5% ما يدل على وجود فرق معنوي بين متوسط نفقات التسيير و متوسط نفقات التجهيز من النفقات الإجمالية خلال الفترة (1980-2018).

المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

تطرح عدة تساؤلات حول مدى اهتمام الجزائر بالتنويع الاقتصادي كسياسة تهدف إلى المساهمة في النمو المستدام وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل والإنتاج والتوسع في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، إلا أن التنويع بمفهومه الواسع لا يقتصر حدوثه على إجراء تغيرات في بنية الدخل والإنتاج فقط، وإنما يتعداه إلى إحداث تنويع في هيكل الصادرات وواردات الدولة والتنويع في إجمالي رأس المال الثابت الذي يعكس توزيع الاستثمارات في الأصول الاستثمارية الثابتة وكذا التنويع في بنية الإيرادات العامة والتشغيل، وفي هذا المجال يمكن تحديد ثلاث مكونات رئيسية ينصب عليها مستوى تنويع الدول لاقتصاداتها وهي تنويع الصادرات و

العائدات المالية للدولة، وكذلك تنويع القاعدة الإنتاجية والسلعية والخدمية، حيث يتم من خلال هذا المبحث اعتماد الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2018 لكون التنويع الاقتصادي لم يدرج ضمن الأهداف الاستراتيجية لمخططات تطوير الاقتصاد الجزائري سوى مع بداية مرحلة الإنعاش الاقتصادي سنة 2000 وعلى هذا الأساس تم اختيار هذه المرحلة لتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: التنويع في النشاطات الإنتاجية (الناتج المحلي الإجمالي)

نسعى في هذا المطلب إلى تحليل القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2018).

الفرع الأول: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

يعتمد تحليل تنويع الناتج المحلي الإجمالي على توزيع هذا الناتج على خمسة قطاعات وهي: الفلاحة، المحروقات، الصناعة خارج المحروقات، البناء و الأشغال العمومية، الخدمات. و الجدول رقم (3-8) يبين نسبة مساهمة كل قطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

الجدول رقم (3-8): تطور مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة (2000-2018)

(الوحدة %)

السنوات	القطاعات الإنتاجية									
	الفلاحة		المحروقات		الصناعة خارج المحروقات		البناء و الأشغال العمومية		الخدمات	
	النسبة من الناتج	نمو مساهمة القطاع	النسبة من الناتج	نمو مساهمة القطاع	النسبة من الناتج	نمو مساهمة القطاع	النسبة من الناتج	نمو مساهمة القطاع	النسبة من الناتج	نمو مساهمة القطاع
2000	8,39	//	39,19	//	7,04	//	8,12	//	20,43	//
2001	9,74	16,09	34,15	-12,86	7,45	5,82	8,49	4,55	21,80	6,70
2002	9,22	-5,33	32,65	-4,39	7,46	0,13	9,06	6,71	22,20	1,83
2003	9,81	6,39	35,58	8,97	6,76	-9,38	8,47	-6,51	21,17	-4,63
2004	9,44	-3,77	37,72	6,01	6,31	-6,65	8,26	-2,47	21,19	0,09
2005	7,69	-18,53	44,33	17,52	5,53	-12,36	7,46	-9,68	20,08	-5,23
2006	7,54	-1,95	45,66	3	5,28	-4,52	7,93	6,30	19,81	-1,34
2007	7,57	0,39	43,72	-4,24	5,12	-3,03	8,82	11,22	20,52	3,58
2008	6,58	-13,07	45,25	3,49	4,70	-8,20	8,66	-1,81	19,13	-6,77
2009	9,34	41,94	31,19	-31,07	5,72	21,70	10,98	26,78	23,56	23,15
2010	8,46	-9,42	34,86	11,76	5,14	-10,13	10,48	-4,55	21,56	-8,48
2011	8,11	-4,13	35,93	3,06	4,55	-11,47	9,13	-12,88	20,10	-6,77
2012	8,77	8,13	34,15	-4,95	4,50	-1,09	9,19	0,65	20,39	1,44
2013	9,85	12,31	29,84	-12,62	4,63	2,88	9,77	6,31	23,12	13,38
2014	10,28	4,36	27,03	-9,41	4,86	4,96	10,41	6,55	24,29	5,06
2015	11,57	12,54	18,75	-30,63	5,50	13,16	11,47	10,18	27,24	12,14
2016	12,29	6,22	17,38	-7,30	5,60	1,81	11,89	3,66	27,80	2,05
2017	11,94	-2,84	19,91	14,55	5,62	0,35	11,86	-0,25	26,15	-5,93
2018	11,97	0,25	22,44	12,70	5,56	-1,06	11,58	-2,36	26,18	0,11

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، موقع إلكتروني http://www.ons.dz

إن الملاحظ خلال الفترة (2000-2018) أن قطاع المحروقات يستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي الناتج، ليسجل هذا القطاع أكبر نسبة له من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005، بـ 44,33 % بمعدل نمو بلغ 17,52 %، لتتراجع مساهمة هذا القطاع من 45,25 % سنة 2008 إلى 31,19 % سنة 2009 بمعدل نمو بلغ 31,07- %، ويعود سبب هذا الانخفاض في نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي إلى

الانخفاض الحاد في أسعار النفط سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية التي مست الاقتصاد العالمي خلال هذه السنة، حيث ترتفع مساهمة قطاع المحروقات بارتفاع أسعار النفط وتنخفض بانخفاضه، ويمكن تبيان العلاقة بينهما من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-8): العلاقة بين أسعار النفط و نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2018)

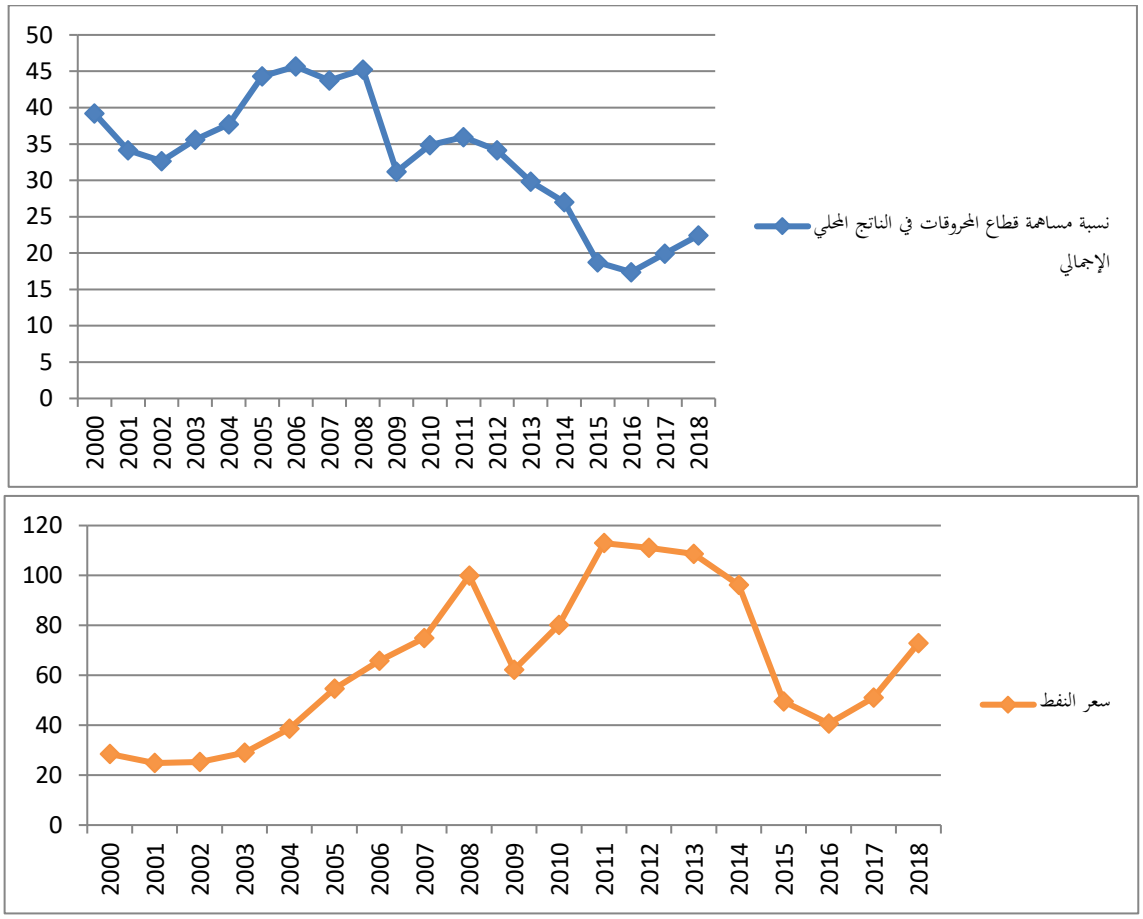

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-8) ومعطيات الديوان الوطني للإحصائيات، موقع إلكتروني http://www.ons.dz

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بتقلبات أسعار النفط، وما يعزز ذلك هو إسهام هذا القطاع في الناتج قد انخفض من 45,25 % سنة 2008 التي تميزت بارتفاع أسعار النفط حيث سجلت 99,97 دولار إلى 31,19 % سنة 2009 وهي السنة التي شهدت تراجع سعر النفط في الأسواق العالمية إلى حدود 62,25 دولار.

من الواضح من خلال معطيات الجدول رقم (3-8) التي تعبر عن مدى هشاشة الوضعية التي يتواجد فيها قطاع التصنيع خارج قطاع المحروقات وهامشية المكانة والدور الذي يؤديه في الاقتصاد الوطني، وهو ما تعكسه مساهمته الهامشية في الناتج المحلي والتي كانت دون المستوى المطلوب إذ لم تتجاوز 7 % خلال أغلب سنوات الدراسة، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف اقتصاديات البلدان، ويعود ضعف مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي إلى سيطرة الصناعات الاستخراجية التي تعتمد على تصدير المحروقات.

بالنسبة للقطاع الفلاحي فقد شهدت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي استقرار نسبي خلال الفترة (2000-2011)، إلا أن نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي عرفت منحنى تصاعدي بعد سنة 2011 حيث انتقلت من 8,11 % سنة 2011 إلى 11,97 % سنة 2018 ويعود ذلك إلى المجهودات الكبيرة من طرف الدولة في سبيل إنعاش القطاع الفلاحي والتي تعكسها حجم المبالغ المرصدة لهذا القطاع، إلا أن النسب المسجلة بالنسبة للقطاع الفلاحي لم يرقى إلى المستوى المأمول الذي يعكس حجم الأموال التي تم ضخها على هذا القطاع، أما بالنسبة لقطاع البناء و الأشغال العمومية فقد عرفت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي استقرار نسبيا خلال سنوات الدراسة.

وفيما يتعلق بقطاع الخدمات فقد ارتفعت مساهمته في الناتج من 20,43 % سنة 2000 إلى 26,18 % سنة 2018 مسجلا أعلى معدل نمو له سنة 2009 بـ 23,15 % ، حيث عرفت نسبة مساهمته في الناتج منحنى تصاعدي بعد سنة 2011 حيث انتقلت من 20,10 % سنة 2011 إلى 27,80 % سنة 2016.

الفرع الثاني: قياس التنوع في النشاطات الإنتاجية

للتفصيل أكثر اعتمدت الدراسة قياس التنوع الحاصل في البنية الانتاجية للاقتصاد الجزائري، حسب مؤشر هرفندال هيرشمان للفترة (2000-2018)، وتبرز نتائج التقدير في الشكل رقم (3-9) الموالي:

الشكل رقم(3-9): معامل هيرفندال– هيرشمان لتنوع الناتج المحلي الإجمالي (2000-2018)

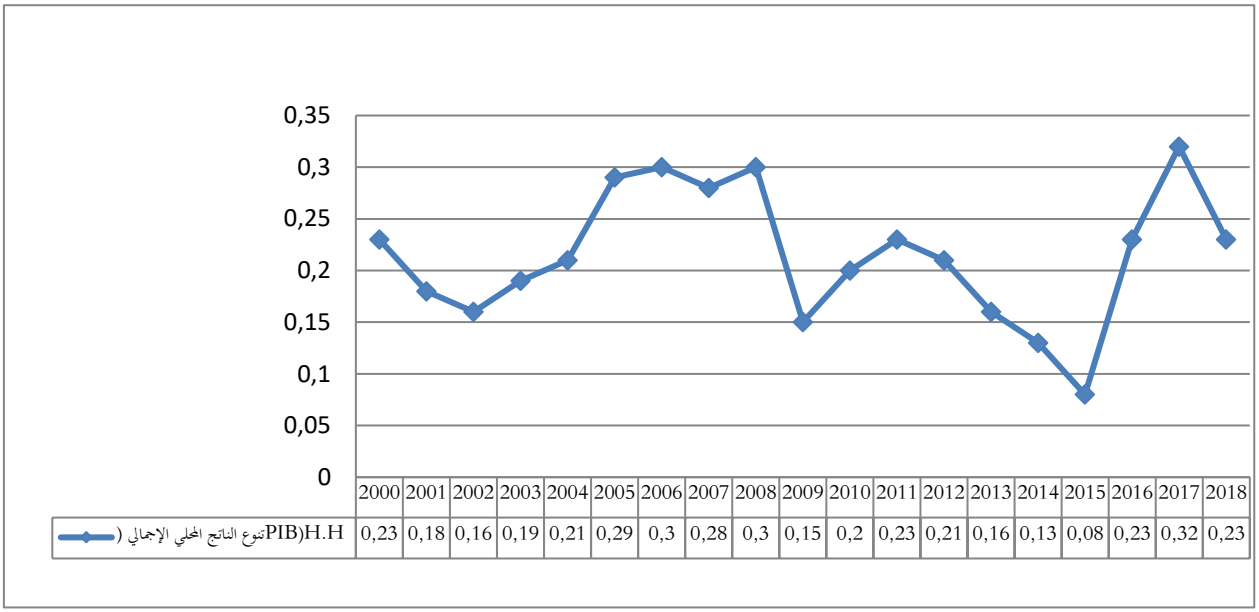

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
H.H(PIBتنوع الناتج المحلي الإجمالي)	0,23	0,18	0,16	0,19	0,21	0,29	0,3	0,28	0,3	0,15	0,2	0,23	0,21	0,16	0,13	0,08	0,23	0,32	0,23

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (3-8)

من خلال الجدول أعلاه، تبرز نتائج التقدير معامل هيرشمان هرفندال انخفاضا في درجة تنويع الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية سنة 2003 إلى غاية سنة 2008، وهي الفترة المقابلة للطفرة النفطية الثالثة حيث ارتفعت قيمة المؤشر من 0,19 إلى 0,30 حيث تدل هذه القيمة (0,30) على عدم تنويع الناتج لأنها تبتعد عن الصفر أي أن كلما اقتربت القيمة من الواحد دل ذلك على عدم التنويع لكون مؤشر هيرشمان محصور بين (0,1)، ليعود هذا المؤشر للانخفاض مباشرة مع سنة 2009 حيث قدر بـ 0,15 وتدل هذه القيمة على تنويع مقبول للناتج لأن قيمة المؤشر تقترب من الصفر، وهي السنة التي شهدت الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار البترول، بعد سنة 2009 عادت أسعار النفط للارتفاع بسرعة ورجع معها ارتفاع مؤشر هيرفندال ليصل إلى 0,21 ومع الأزمة النفطية الأخيرة سنة 2014 انخفضت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام وانخفض معها معامل التنويع إلى 0,08 سنة 2015 مسجلا أقل مستوى له خلال الفترة ويعني ذلك أن الناتج أكثر تنوعا خلال هذه السنة لاقترابه من الصفر، ليعود المؤشر للارتفاع مجددا حيث قدر بـ 0,32 سنة

2017، وينخفض سنة 2018 إلى 0,23، وإن كانت هذه القيم تدل على وجود تنوع مقبول نوعا ما، إلا أن ذلك لا يدل على تحسن مستوى التنويع في القاعدة الانتاجية، بسبب تأثرها بحجم الناتج المسجل في قطاع المحروقات الذي يتأثر هو الأخر بأسعار النفط.

المطلب الثاني: التنويع في الصادرات

إن حدوث تغيرات في جهاز الإنتاج، لا تكفي للحكم على أنه هناك تنويع اقتصادي، بل يتطلب أيضا حدوث تغيرات في بنية الصادرات، ومن ثم تبرز أهمية العلاقة بين التنويع القطاعي والتنويع في الصادرات.

الفرع الأول: تحليل بنية الصادرات في الجزائر

سنعتمد في تحليلنا على بنية الصادرات السلعية خلال الفترة (2000-2018)، المكونة من صادرات نفطية التي تضم المنتجات الطاقوية و الزيوت وصادرات خارج قطاع المحروقات وهي: المواد الغذائية، المواد الخام، منتجات نصف مصنعة، تجهيزات فلاحية، تجهيزات صناعية، وسلع استهلاكية، و التي تكون وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3–9) : المساهمة في إجمالي الصادرات السلعية للجزائر خلال الفترة (2000–2018)

(الوحدة %)

السنوات	القطاعات الإنتاجية						
	صادرات نفطية	صادرات خارج قطاع المحروقات					
	الطاقة و الزيوت	المواد الغذائية	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية
2000	97,22	0,14	0,20	2,11	0,05	0,21	0,05
2001	96,61	0,14	0,19	4,22	0,11	0,23	0,06
2002	96,10	0,18	0,27	2,92	0,10	0,26	0,14
2003	97,26	0,19	0,20	2,06	0,004	0,12	0,14
2004	97,56	0,18	0,28	1,77	0,0	0,14	0,04
2005	98,02	0,14	0,29	1,41	0,0	0,07	0,04
2006	97,83	0,13	0,35	1,51	0,001	0,08	0,07
2007	97,78	0,14	0,28	1,65	0,001	0,07	0,05
2008	97,55	0,15	0,42	1,74	0,001	0,08	0,04
2009	97,64	0,25	0,37	1,53	0,0	0,09	0,1
2010	97,32	0,55	0,16	1,85	0,001	0,05	0,05
2011	97,19	0,48	0,21	2,03	0,0	0,04	0,02
2012	97,13	0,43	0,23	2,12	0,001	0,04	0,02
2013	96,90	0,61	0,16	2,24	0,0	0,04	0,02
2014	95,89	0,51	0,17	3,37	0,003	0,02	0,01
2015	94,32	0,67	0,3	4,60	0,002	0,05	0,03
2016	93,98	1,08	0,27	4,39	0,0	0,17	0,06
2017	94,51	0,99	0,20	4,00	0,0	0,22	0,05
2018	93,12	0,90	0,22	5,44	0,0007	0,21	0,08

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، موقع إلكتروني http://www.ons.dz

من خلال تحليلنا للبنية الهيكلية السلعية للصادرات يلاحظ جليا من خلال معطيات الجدول رقم (3-9) أن صادرات الجزائر ترتكز في منتجات الطاقة والزيوت والتي تتضمن الصادرات النفطية، حيث بلغت نسبة صادراتها 97.22 % من إجمالي الصادرات سنة 2000 و 94.51 % سنة 2017 أي تناقص بمقدار 2.71 % نقطة مئوية، حيث ابتداء من سنة 2009 يلاحظ تراجع في نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الإجمالية واستمرت في الانخفاض لتسجل أقل نسبة لها سنة 2016 بـ 93,98 % ، يقابلها الارتفاع في نسبة صادرات المنتجات النصف مصنعة من الصادرات الإجمالية وذلك ابتداء من سنة 2009 لتستمر في الارتفاع وتبلغ أعلى نسبة لها سنة 2015 بـ 4,60 %، كما نلاحظ بين سنتي 2012 و 2017 أن مقدار النقصان في نسبة صادرات الطاقة و الزيوت المقدرة بـ 2.62 % (97.13-94.51) يقابله نفس مقدار الزيادة في المواد الغذائية و المنتجات نصف مصنعة و التجهيزات الصناعية، ويعود الانخفاض في صادرات المحروقات إلى تراجع أسعار النفط خلال هذه الفترة أي ابتداء من سنة 2009 ويمكن تبيان العلاقة بين أسعار النفط و نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الإجمالية من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3–10): العلاقة بين أسعار النفط و نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الإجمالية خلال الفترة (2000–2018)

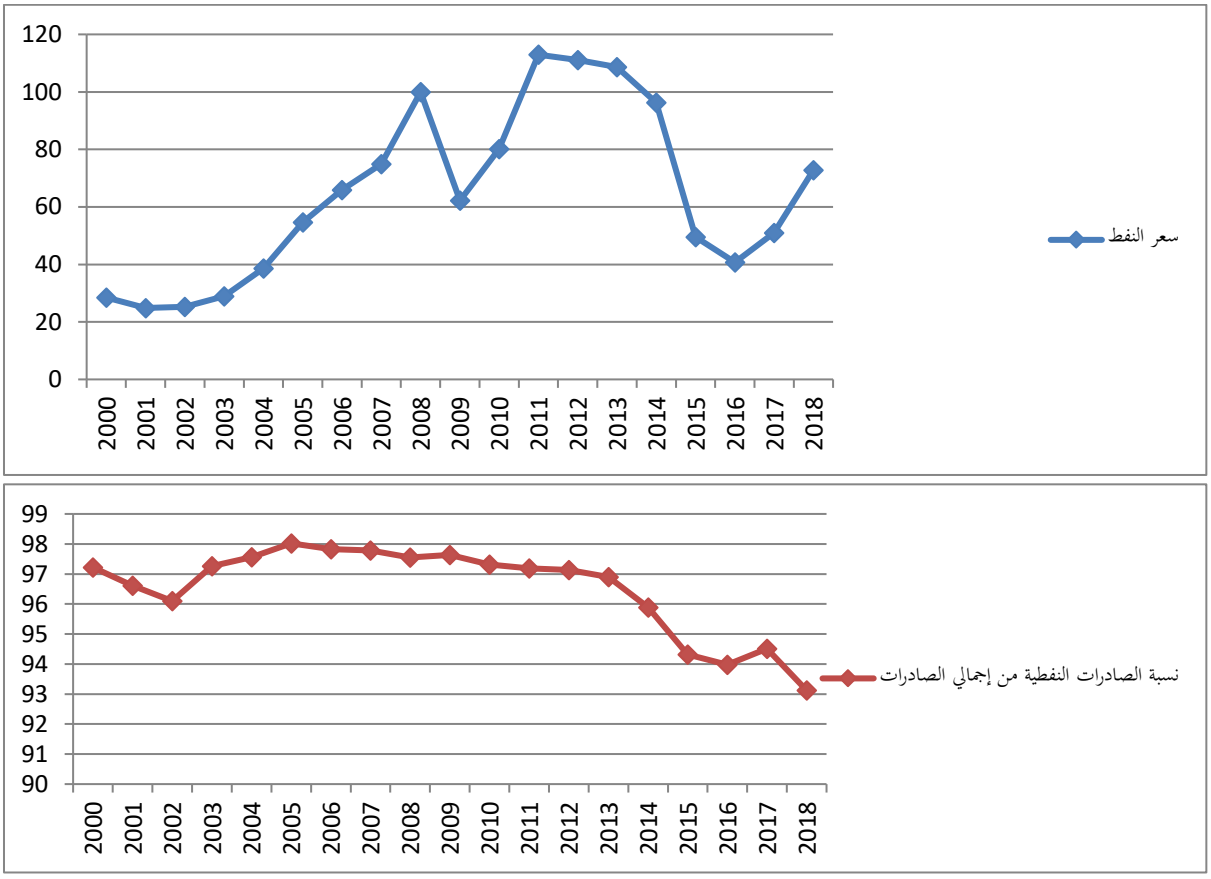

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3–9) و معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، موقع إلكتروني http://www.ons.dz

بالنسبة للتجهيزات الفلاحية فبالرغم من أن الحكومة خصصت مبلغ 525 مليار دينار جزائري[1] لبرنامج الانعاش الاقتصادي إلا أن صادرتها الفلاحية ظلت دون المستوى، نفس الشيء بالنسبة لصادرات المواد الخام والسلع الاستهلاكية التي لم تتجاوز نسبتها من إجمالي الصادرات 0,37، 0,14 على التوالي خلال الفترة (2018-2000)

[1] – فضيلة مزوزي، محمد قويدري : **تقييم و تحليل مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر هيرشمان هرفندال – دراسة تحليلية للفترة (1990– 2018)** ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد 2 ، المجلد 23، الجزائر، 2020، ص 313.

الفرع الثاني: قياس تنويع الصادرات خلال الفترة (2000-2018)

للتوضيح أكثر اعتمدت الدراسة قياس تنوع صادرات الجزائر، حسب مؤشر هرفندال هيرشمان للفترة (2000-2018)، وتبرز نتائج التقدير في الشكل رقم (3-11) الموالي، حيث تم إعداده بناء على بيانات الجدول رقم (3-9)

الشكل رقم (3-11) معامل هيرفندال – هيرشمان لتنوع الصادرات (2000-2018)

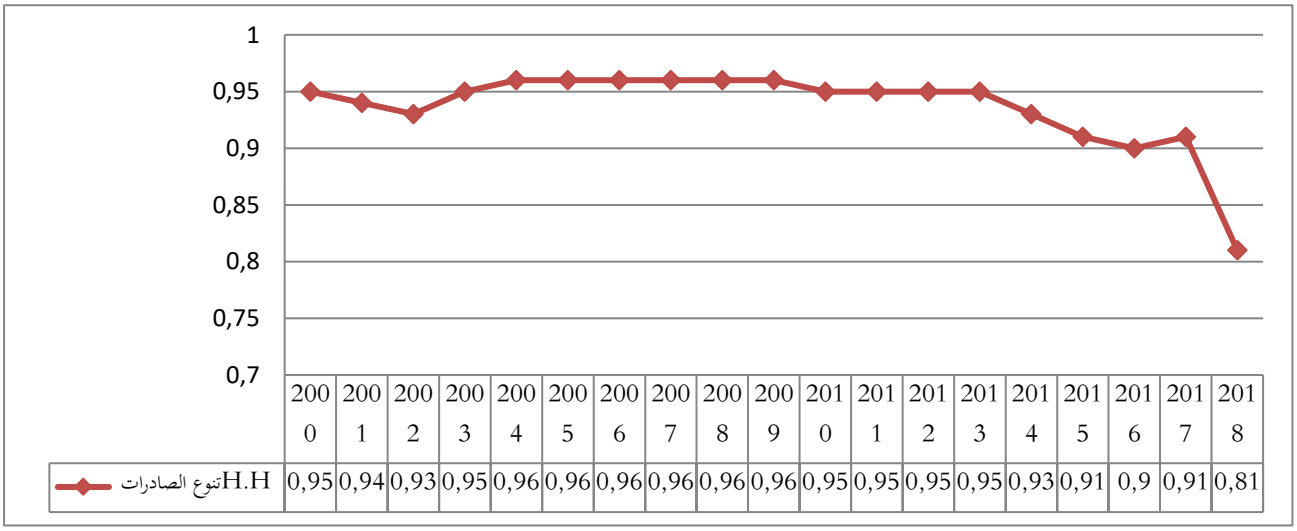

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (3-9)

نلاحظ أن قيمة المؤشر خلال فترة الدراسة تتراوح بين 0,81 و 0,96 و تدل هذه القيمة على أن الهيكل السلعي لصادرات الجزائر لم يصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة لقرب قيمة مؤشر هيرشمان هرفندال من العدد 01، بمعنى أن الاقتصاد الجزائري يحتفظ بنفس الخصائص، أي اقتصاد يعتمد أساسا على إنتاج و تصدير النفط.

المطلب الثالث: التنويع في الإيرادات العامة

ترتبط الإيرادات العامة بشكل كبير بهيكل الانتاج وبمستوى التجارة وذلك لأنهما يشكلان الوعاء الأساسي للإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وكلما كانت القاعدة الانتاجية والتجارة الخارجية للدولة متركزة على عدد قليل ومحدود من القطاعات والأنشطة والمنتجات، تراجع عدد الأوعية والمصادر المالية للدولة ومن ثم زاد احتمال تعرض الموازنة العامة وايراداتها للتقلب لاسيما في حال مواجهة ظروف غير تقليدية مثل الصدمات والأزمات الداخلية والخارجية، وعليه تعد مسألة تنويع الايرادات العامة في معظم الدول مسألة في غاية الأهمية، لذا من الضروري للحكومات أن تركز على وسائل رفع الإيرادات العامة، حيث أثبتت العديد من الدلائل الدولية على أن الدول التي حققت درجة من النجاح في التنمية الاقتصادية هي أيضا تلك التي تمكنت من تحقيق مستويات عالية من تعبئة الموارد العامة.

الفرع الأول: تحليل بنية الإيرادات العامة في الجزائر

تقوم الإيرادات العامة بدور كبير في تنويع القاعدة الاقتصادية، ففي الجزائر تعتمد الإيرادات الحكومية بشكل كبير على الإيرادات النفطية وبالتالي فإن التنويع الاقتصادي لابد أن يتوافق مع ازدياد نسبة الإيرادات العامة العادية إلى مجموع الإيرادات العامة لذلك اعتمد في تحليل تنويع الإيرادات العامة على توزيعها مقيمة الأسعار الجارية للدينار الجزائري وفق: إيرادات الجباية البترولية، إيرادات الجباية العادية، إيرادات غير جبائية، والجدول التالي يوضح توزيع الإيرادات العامة في الجزائر.

الجدول رقم (3–10) : توزيع الإيرادات العامة الجزائرية خلال الفترة (2000–2018)

(الوحدة %)

السنوات	الإيرادات العامة						
	إيرادات الجباية العادية					إيرادات الجباية البترولية	إيرادات غير جبائية
	الضرائب المباشرة	الرسم على القيمة المضافة	الحقوق الجمركية	ضرائب الطابع و التسجيل	إجمالي إيرادات الجباية العادية		
2000	5,20	10,46	5,47	1,02	22,15	74,34	3,51
2001	6,54	11,90	6,89	1,12	26,45	70,60	2,95
2002	7,00	13,93	8,01	1,18	30,12	66,13	3,75
2003	6,48	11,85	7,28	0,98	26,59	65,07	8,34
2004	6,64	11,08	7,43	0,88	26,03	71,90	2,07
2005	5,45	10,02	4,67	0,64	20,78	77,97	1,25
2006	6,63	9,37	3,15	0,65	19,80	74,56	5,64
2007	7,00	9,42	3,61	0,76	20,79	77,95	1,26
2008	11,42	15	5,68	1,16	33,26	63,99	2,75
2009	14,11	14,61	5,26	1,03	35,01	58,83	6,16
2010	18,27	16,74	5,91	1,29	42,21	53,63	4,16
2011	19,67	16,45	6,39	1,36	43,87	51,35	4,78
2012	22,67	17,14	8,89	1,47	50,17	39,93	9,90
2013	23,72	19,04	7,78	1,60	52,14	44,30	3,56
2014	22,44	19,57	9,44	1,80	53,25	42,99	3,76
2015	22,72	18,11	9,03	1,86	51,72	38,45	9,83
2016	22,13	17,72	7,77	1,91	49,53	33,57	16,90
2017	18,68	15,56	7,99	1,56	43,79	37,84	18,37
2018	18,81	16,82	4,96	1,36	41,95	37,21	20,84

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، موقع إلكتروني http://www.ons.dz

يلاحظ جليا من خلال معطيات الجدول أعلاه أن مساهمة الجباية البترولية شكلت النصيب الأكبر من إجمالي الإيرادات وذلك مع الارتفاع غير المسبوق التي شهدته أسعار النفط خلال الفترة (2000-2009)، إذ تجاوزت نسبتها 60 % خلال أغلب سنوات هذه الفترة وبالتالي انخفاض مساهمة الجباية العادية دون 40 %، قبل أن تتراجع مساهمة الجباية البترولية دون 40 % خلال السنوات 2012، 2015،2016، 2017، 2018 مقابل ارتفاع مساهمة إيرادات الجباية العادية وذلك نتيجة الانخفاض الكبير لأسعار النفط، وليس لاتساع القاعدة الضريبية أو نمو الأنشطة الاقتصادية.

الفرع الثاني: قياس تنويع الإيرادات العامة خلال الفترة (2000–2018)

للتفصيل أكثر اعتمدت الدراسة قياس التنوع الحاصل في الإيرادات العامة في الجزائر حسب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة (2000-2018) وتبرز نتائج التقدير في الشكل رقم (3-12) والذي تم إعداده بناء على بيانات الجدول رقم (3-10)

الشكل رقم (3–12) معامل هيرفندال – هيرشمان لتنوع الإيرادات العامة (2000–2018)

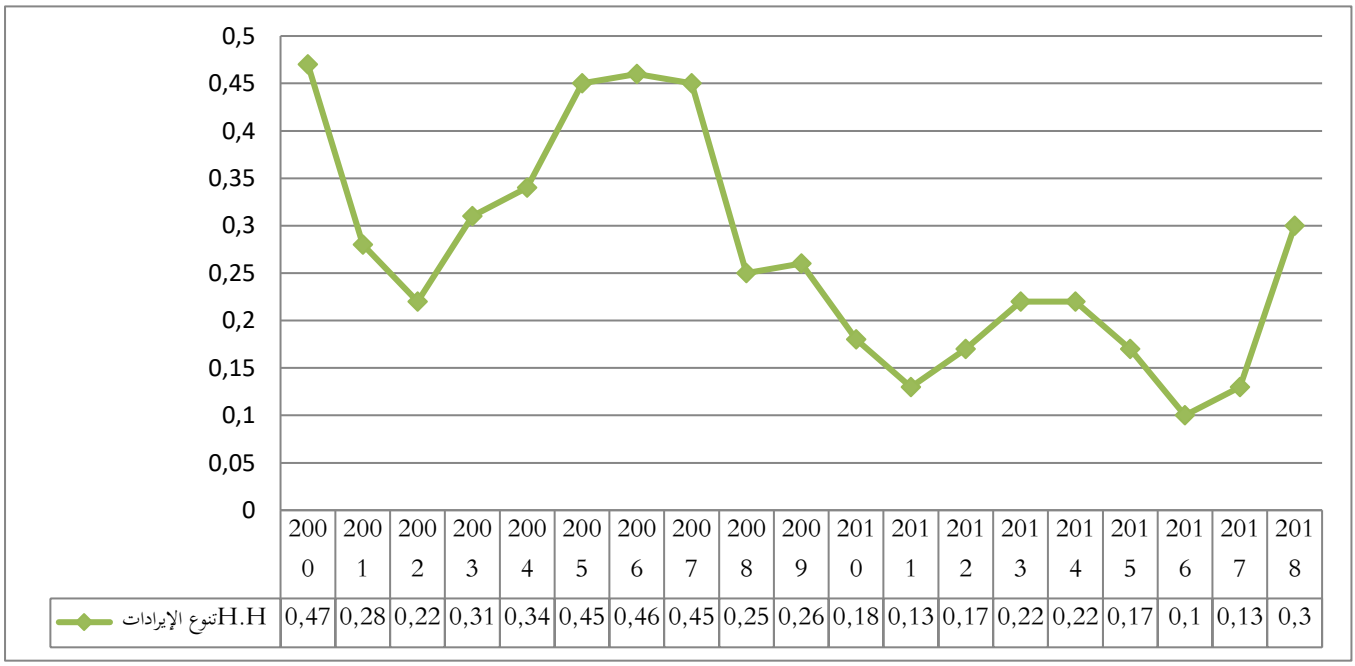

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على بيانات الجدول رقم (3-10)

تبرز نتائج تقدير معامل هيرفندال الانخفاض في درجة تنويع الإيرادات في سنة 2000 حيث قاربت قيمة المعامل 0,5، ثم سجلنا انخفاضين متتالين سنتي 2001 و 2002 لتبلغ قيمة معامل تنويع الإيرادات 0,22 نتيجة لانخفاض قيمة الجباية البترولية لانخفاض صادرات المحروقات التي قدرت بـ 18,11 مليار دولار[1] فقط ومع ارتفاع أسعار المحروقات سنة 2003 ارتفعت مجددا قيمة معامل هيرشمان إلى ما كانت عليه سنة 2000، ما يعني أن معظم إيرادات العامة كانت مكونة من الجباية البترولية وذلك حتى سنة 2008 أين عاد مؤشر تنويع الإيرادات إلى الانخفاض المتتالي من سنة إلى أخرى حتى نهاية الفترة 2017 أين نزلت قيمة المعامل إلى 0,13 الذي يدل على درجة تنويع عالية في الإيرادات لاقتراب المؤشر من الصفر خلال هذه السنة، لتعود بعد ذلك قيمة المؤشر للارتفاع إلى 0,3 سنة 2018.

المطلب الرابع: المؤشر المركب للتنوع الاقتصاد الجزائري

يعتبر التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد ولا يقتصر حدوثه على إجراء تغيرات في بنية الدخل والإنتاج ومن هذا المنطلق، سوف تستفيد الدراسة من الإحصائيات الرسمية المتاحة للتقدير مؤشر أجمالي للتنويع الاقتصادي، يعتمد على أخذ الوسط الحسابي للمعاملات هيرفندال هيرشمان لخمسة من المتغيرات التي تتوافر عنها بيانات إحصائية عن كامل الفترة الزمنية (2000-2018) وهي الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات العامة والتشغيل.

ويعد هذا المؤشر المركب مقياسا مرضيا للتنويع الاقتصادي لعدم ارتكازه على بعد واحد من أبعاد التنويع الاقتصادي، وإنما لشموله لستة أبعاد متداخلة. البعد الأول هو النشاط الإنتاجي ومصادر الناتج المحلي القطاعية، والثاني تركيب الصادرات التي تعتمد بالجزائر بصورة أساسية على الصادرات النفطية، والثالث بنية الواردات إذ أن حدوث تغيير جوهري في بنية الإنتاج سيؤدي بالضرورة إلى احداث تغيرات موازية في بنية الواردات، والرابع بنية الإيرادات العامة وتوزيعها بين إيرادات نفطية وغير نفطية، والخامس بنية التشغيل وتوزيعه على النشاطات الإنتاجية المختلفة. والشكل الموالي يوضح تطور المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

[1] -العمراوي سليم، مرجع سابق، ص 164

الشكل رقم(3-13): مؤشر المركب للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

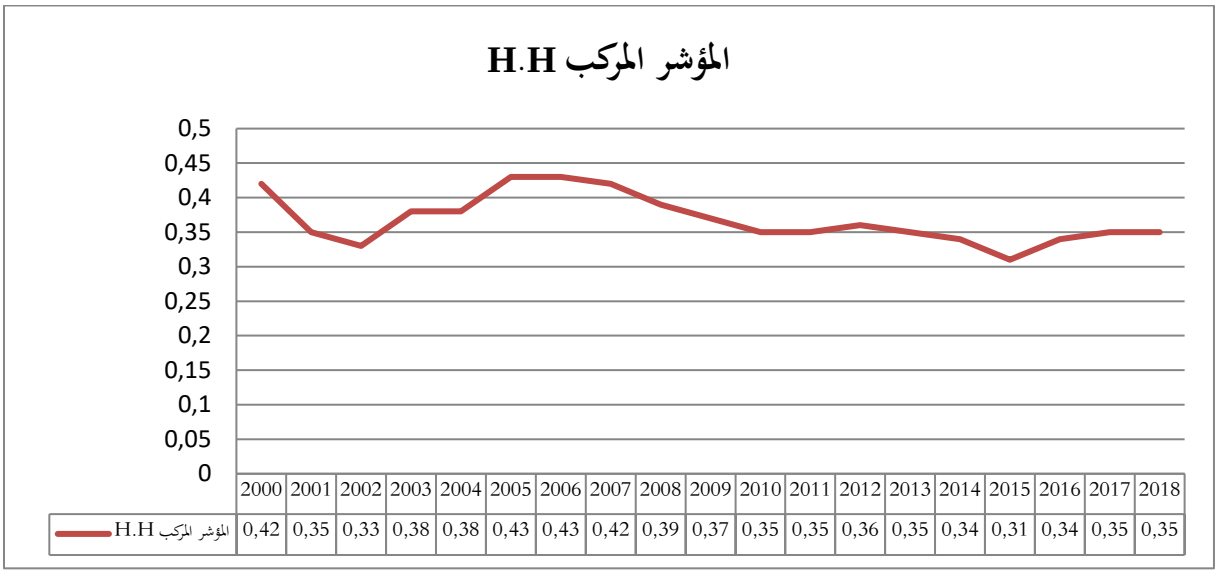

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على إحصائيات الملحق رقم (15)

يوضح الشكل رقم (3-13) وتقديراته، أن معامل التنويع المركب قد بلغ 0,42 سنة 2000، وانخفضت قيمته الى 0,31 سنة 2015، بمقدار 0,11 نقطة . إلا أن الفترة في مجملها شهدت استقرار تقريبا عند نفس الحدود باستثناء الحالة التي ارتفع عندها المؤشر حين بلغ قيمة 0,43 سنة 2005، وتعد هذه القيم المستقرة للمعامل هيرشمان هرنفندال المركب دليلا على أن الاقتصاد الجزائري له مستوى مقبول إلى حد ما في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وسجل هذا المؤشر متوسط 0,33 على طول الفترة، حيث بلغ 0,35 سنة 2018.

وهو ما يبين عدم تحقيق الاقتصاد الجزائري للقدر الكافي من التنويع الاقتصادي، بالإضافة على أن الفترات الزمنية التي ارتفعت فيها درجة التنويع الاقتصادي هي تلك التي انخفضت فيها الإيرادات النفطية، في حين أن انخفاض درجة التنويع قد ترافق بشكل ملحوظ مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وصادراته و ايراداته، والشكل الموالي يوضح منحنيات مؤشرات التنويع الاقتصادي خلال الفترة (2000-2018)

الشكل رقم (3–14): مؤشرات هيرشمان هيرفندال للتنويع الاقتصادي خلال الفترة (2000–2018)

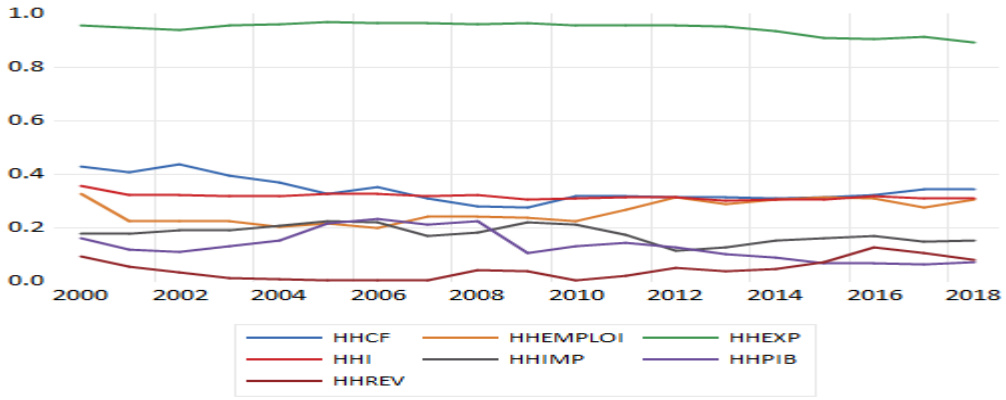

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (15)

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن كل مؤشرات التنويع الاقتصادي لهيرشمان هيرفندال لها اتجاه عام ثابت عموما خلال الفترة (2000-2018)، ويلاحظ أن منحنى مؤشر تنويع الصادرات HHEXP يقترب من الواحد، وهذا ما يدل على عدم تنويع الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة عكس منحنى مؤشر تنويع الإيرادات العامة HHREV الذي يقترب من الصفر ما يعني تنوع الإيرادات العامة في الجزائر بين إيرادات جباية عادية وإيرادات الجباية البترولية وكذا الإيرادات غير الجبائية والشكل الموالي يوضح ترتيب متوسطات مؤشرات التنويع الاقتصادي (مؤشر الصادرات HHEXP، مؤشر تراكم رأس المال الثابت HHCF، المؤشر المركب HHI، مؤشر العمالة HHemploi، مؤشر الناتج المحلي الإجمالي HHpib، مؤشر الإيرادات العامة HHrev)

الشكل رقم (3–15): متوسط مؤشرات التنويع الاقتصادي خلال الفترة (2000–2018)

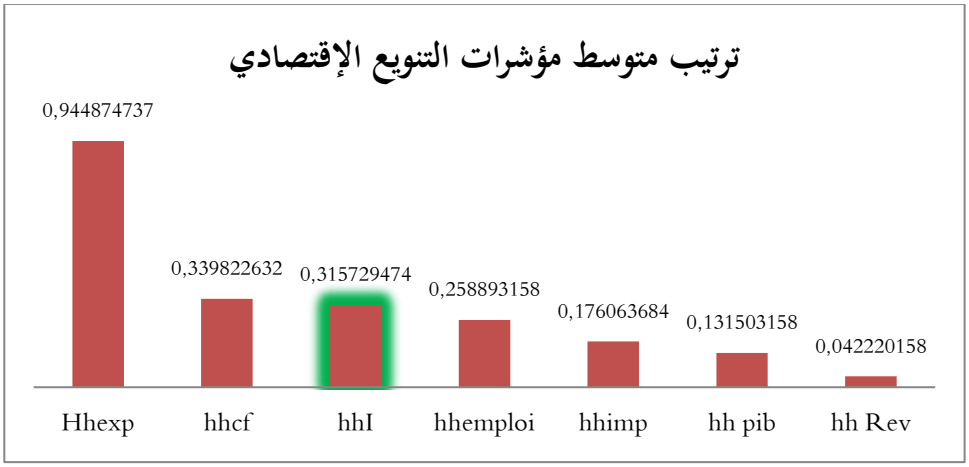

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (15)

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن متوسط مؤشر تنويع الصادرات HHexp يعتبر الأقل تنوعا مقارنة بباقي المؤشرات لاقترابه من العدد واحد، ارتفاع قيمة هذا المؤشر أدى بدوره إلى ارتفاع المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي HHI الذي يمثل الوسط الحسابي للمؤشرات الستة، عكس متوسط مؤشر تنويع الإيرادات العامة HHrevالذي يعتبر الأكثر تنوعا لاقترابه من الصفر.

للمقارنة بين المتوسطات إحصائيا لمعرفة وجود فرق معنوي من عدمه يتم ذلك عن طريق اختبار ANOVA وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3–11): اختبار المقارنة بين المتوسطات

Test for Equality of Means Between Series
Date: 01/23/22 Time: 17:50
Sample: 2000 2018
Included observations: 19

Method	df	Value	Probability
Anova F-test	(5, 108)	1192.550	0.0000
Welch F-test*	(5, 49.5848)	2566.690	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10

يتم إختبار الفرضية التالية:

$$H_0: \overline{HH_{exp}} = \overline{HH_{cf}} = \overline{HH_{emploi}} = \overline{HH_{imp}} = \overline{HH_{pib}} = \overline{HH_{rev}}$$

H_1: يوجد على الأقل متوسط مؤشر يختلف عن باقي المتوسطات

نلاحظ أن قيمة الاحتمال المقابل لإحصائية ANOVA تساوي 0,00 أقل من 5 %، نرفض فرضية العدم H_0 ما يعني وجود فرق معنوي بين متوسطات مؤشرات التنويع الاقتصادي لهيرشمان هرفندال خلال فترة الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام و التنويع الاقتصادي في الجزائر

إن توجيه السياسة الإنفاقية لغرض دعم النمو خارج المحروقات خاصة في ظل ارتباط الإيرادات العامة بالإيرادات النفطية، يتطلب العديد من الأليات و الاصلاحات في سياسة الانفاق العام لتعزيز دورها في تحقيق التنويع الاقتصادي

المطلب الأول: تقييم سياسة الإنفاق العام في مجال دعم النمو خارج قطاع المحروقات في الجزائر

إن معرفة أثر سياسة الانفاق العام على دعم النمو خارج قطاع المحروقات، يتم عن طريق الوقوف على مدى فعاليتها وذلك بتحكيمها على مجموعة من المؤشرات الصادرة عن مؤسسات دولية تعنى بدراسة مناخ النمو و الاستثمار في مختلف الدول.

هناك العديد من المؤشرات التي تهتم بالحكم على مدى فعالية سياسة الانفاق العام في تحقيق أهدافها مثل دعم النمو الاقتصادي، ومن بين هذه المؤشرات تلك الصادرة عن مؤسسة التنافسية العالمية، حيث يعتبر مؤشر اهدار الانفاق العام (Wastefulness of government spending) مؤشر هاما للحكم على فعالية سياسة الانفاق العام،حيث يهتم هذا الأخير بالتأكد من أن النفقات العامة تم صرفها في الأوجه التي اعتمدت من أجلها ويقيس حجم تبذير المال العام، فبزيادة نسبة الاهدار والتبذير في الانفاق يعني ذلك

عدم فعاليته في تحقيق مختلف الاهداف من بينها دعم النمو خارج قطاع المحروقات وفيما يلي جدول يوضح معدل الجزائر و ترتيبها العالمي وفق هذا المؤشر خلال الفترة (2010-2016).

الجدول رقم (3-12): تطور مؤشر الإسراف في الإنفاق بالجزائر خلال الفترة (2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة المؤشر	3.3	3.0	2.4	2.8	3.1	3.1	3.1
الترتيب العالمي	64	79	116	101	74	76	75

Source : Group of the Global Competitiveness Reports for the years (2010,2011,2012,2013,2014,2015,2016), available at: http://www.weform.org

نلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاعا في حجم الاسراف في الانفاق الحكومي خلال فترة الدراسة، حيث انخفض المعدل من 3.3 سنة 2010 إلى 3.1 سنة 2016 (يقيس المؤشر الاهدار في النفقات الحكومية حسب معدل من 00 إلى 07، حيث كلما زاد المعدل دل ذلك على نسبة اهدار أقل، وكلما اقترب من الصفر دل ذلك على نسبة اسراف كبيرة في النفقات الحكومية)، وسجلت سنة 2012 أكبر حجم للإسراف في الانفاق الحكومي بـ 2.4، محتلة بذلك المرتبة 116 من بين 144 دولة شملهم هذا المؤشر، وقد عاد معدل الاهدار في الانفاق الحكومي إلى الارتفاع ابتداء من سنة 2014 ليصل في سنة 2016 إلى 3.1 أي أن وضع الجزائر في مجال الكفاءة في توفير السلع و الخدمات وضع متوسط أو أعلى بقليل، ويعود الارتفاع في المؤشر إلى انخفاض النفقات العمومية بعد انخفاض أسعار البترول.

إن الأساس النظري الذي تقوم عليه برامج الانفاق العام هو تحفيز الطلب الفعال من خلال زيادة الطلب الحكومي على السلع و الخدمات ومن ثم زيادة الانتاج، لكن الحجم الكبير لهذه البرامج، أدى إلى توليد طلب ضخم عجز الجهاز الانتاجي المحلي عن تلبيته، فكان أثرها على معدلات النمو خارج المحروقات متواضعا مقارنة بحجم هذه البرامج، ليتم بذلك تلبية جزء كبير من هذا الطلب عن طريق الواردات هذه الأخير التي ارتفعت من 9.48 مليار دولار سنة 2001 إلى 59.67 مليار دولار سنة 2014، إضافة إلى تفشي ظاهرة الفساد المرتبطة ببرامج الانفاق العمومي، الأمر الذي أصبح يتطلب اتخاذ الحكومة الاجراءات اللازمة والضرورية لأجل ترشيد الانفاق الحكومي، والاستغلال الأمثل للمال العام من أجل استكمال برامج التنمية وإيجاد بدائل

خارج قطاع المحروقات.[1] وفيما يلي جدول يوضح تطور القيم المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2010-2017)

الجدول رقم (3–13) تطور معدلات النمو خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2010–2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	% 6,3	% 6,2	%7,2	% 7,3	% 5,7	% 5,0	% 2,3	%2,6

Source: banque d' Algérie, Evolution Economique Et Monétaire En Algérie , rapports (2005-2008-2012-2017)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفترة 2010 إلى 2017 شهدت نسبة نمو متواضعة خارج قطاع المحروقات رغم ضخامة الاعتمادات المالية المخصصة لدعم النمو، حيث سجل أقل معدل له سنة 2016 بـ2,3 % وهذا ما يؤكد على عدم فعالية برامج الانفاق العمومي في دفع النمو خارج المحروقات.

الفرع الأول : ترشيد الإنفاق العام لاستهداف التنويع الاقتصادي في الجزائر

يعتبر ترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته ضرورة حتمية تفرضها التقلبات الحالية في أسواق النفط الدولية، هذه التقلبات التي أثرت بشكل مباشر على اقتصاديات الدول الريعية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة، نظرا لاعتمادها على مورد وحيد وهو النفط، وهذا ما يبين أهمية الترشيد في النفقات كضرورة ملحة قبل الشروع في عملية تنويع الاقتصاد لأن الرشادة في التنويع هي دعامة أساسية لمحاربة إهدار المال العام، حيث تتمحور أهم التوجيهات الصادرة عن صندوق النقد و البنك الدوليين في الاستعمال الرشيد للإنفاق العام تسمح بضمان مردودية بأقل من خلال[2]:

[1] – حداب محي الدين : **ترشيد الإنفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة** ، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، العدد 03 ، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2017،ص 186.

[2] – أوكيل حميدة : **التنمية الاقتصادية بين تنمية الموارد المالية غير النفطية و ترشيد الانفاق الحكومي** ، مجلة معارف، العدد 20،جامعة البويرة ، الجزائر، 2016 ، ص ص 265-266

1- تخفيض الإنفاق وذلك بعدة وسائل منها زيادة مشاركة القطاع الخاص والتخفيض من النفقات العمومية عن طريق الضغط على التوظيف العمومي أو تخفيض الإعانات و النفقات العسكرية.

2- إعادة توجيه الانفاق العام وذلك بتغيير هيكله بالتركيز على المجالات عالية الانتاجية، من خلال تشجيع الاستثمارات الحكومية المنتجة ذات نوعية عالية الخاضعة لمعايير المردودية الاقتصادية.

3- مراعاة الشفافية لتعزيز ترشيد الانفاق: إن تطبيق الممارسات السليمة لمبادئ الحوكمة والمساءلة والشفافية من خلال الافصاح التام عن كافة التعاملات المالية.

4- إعادة هيكلة المؤسسات بتطهيرها من الفساد المالي و الإداري : تعتبر الحوكمة والقطاع الخاص والمجتمع المدني الأضلع الثلاث لمكافحة الفساد المالي والإداري وذلك بالتسيير العقلاني للموارد المتاحة وخضوع جميع العمليات إلى الرقابة لمحاربة الفساد وتحقيق الشفافية.

5- الحد من التضخم في الجهاز الإداري الحكومي وضرورة ترشيد الاستيراد بتشكيل لجان مهمتها الحد من استيراد السلع غير الضرورية باتباع سياسة استيرادية انتقائية شاملة

كما يجب أن يخص الترشيد كل من النفقات الجارية (نفقات المستخدمين و التحويلات الجارية) والنفقات التجهيزية:[1]

- فيما يخص النفقات الجارية، فإن ترشيد الدعم من خلال استهداف الطبقات الضعيفة من السكان اصبح ضرورة ملحة بالنظر إلى العدالة وبالنظر إلى ضرورة الترشيد الاقتصادي من خلال إصلاح منظومة الدعم وتطوير شبكات الضمان والحماية الاجتماعية ورفع كفاءة الخدمات الاجتماعية وتحديدا التعليم والصحة ونظم المعاشات.

[1] – عماري فاطمة الزهراء: **أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات – دراسة مقارنة بين الجزائر و الإمارات خلال الفترة (2001–2018)** ، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص نقود و مالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2020/2019، ص ص 176-175

- بالنسبة لنفقات التجهيز لابد من تعزيز مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي، وتوفير فرص إضافية لتمويل مشروعات البنية التحتية، ورفع كفاءة الإنفاق العام في إدارة المشروعات الاستثمارية إلى جانب خلق المزيد من فرص العمل.

الفرع الثاني: تأثير الدعم الحكومي الاقتصادي على القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات

بعد أن تطرقنا إلى ترشيد النفقات من خلال ترشيد الدعم و رفع كفاءة الخدمات الاجتماعية لتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة سنتناول في هذه الفقرة تأثير الدعم الحكومي على إنتاجية وفعالية القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، ونخص بالذكر هنا قطاعات الصناعة التحويلية، الفلاحة، و السياحة، و هي قطاعات كان يتم التعويل عليها لقيادة قاطرة التنويع الاقتصادي في الجزائر.

1- **الصناعة التحويلية:** يلعب قطاع الصناعة التحويلية دورا رئيسيا في اقتصاديات الدول من حيث تنويع العوائد وتحقيق معدلات نمو متسارعة بمضامين متجاذبة وتشكيلات صناعية متنوعة، في عالم بات يشهد مزيدا من الانفتاح والتحرر، وتقليصا في المسافات والحواجز، حيث تفرض على جميع البلدان العمل في غمار التنافس والتسابق لبلوغ أهداف الاستدامة والنمو[1].

يعتبر تراجع القطاع الصناعي التحويلي الظاهرة التي تميز بشكل أحسن المسار الاقتصادي للبلد خلال العقدين الأخرين، حيث شهدت مساهمة الصناعة التحويلية تراجعا مستمرا منذ نهاية سنوات الثمانينات حيث تراجعت إلى أقل من 6 % سنة 2004، وذلك بالرغم كل البرامج الموجهة لدعم هذا القطاع، وستنعرض في الجدول الموالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الجزائر ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي كالتالي:

[1] – ربيعة حملاوي، سالم حسين: **الشراكة الصناعية كآلية لدعم وتنمية مشاريع الصناعات التحويلية في الجزائر سبل النهوض من الأزمة**، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 11، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائري، 2016، ص 76.

الجدول رقم (3–14): القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الجزائر ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي للفترة (1990، 1995، 2000، 2010،2005–2017)

الوحدة %

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة المضافة	12.9	9.8	5.8	4.8	4.8	4.2	4.3	4.4	4.7	5.3	5.3	5.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر على الموقع الالكتروني

http://www.ons.dz/-les-comptes-Nationaux-Annuels-de-html

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر في الجزائر تراجعت بعد سنة 1990، أين وصلت نسبة المساهمة فيها إلى أدنى مستوياتها سنتي 2011، 2012 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول والمواد الأساسية، الذي ترتب عنه تفاعل عاملين هما:

أ–عامل السعر: حيث ارتفعت المنتجات البترولية بنسبة وبسرعة كبيرة مقارنة مع أسعار المواد المصنعة، التي ارتفعت بشكل بطيء نسبيا

ب– عامل حجم الإنتاج: فقد شجع ارتفاع أسعار المواد الأولية الهيدروكربونية والمواد الأساسية للقطاع الاستخراجي على زيادة الانتاجية وبالتالي زيادة نصيبه في الناتج المحلي.

2– الفلاحة: يعتبر قطاع الفلاحة من القطاعات الاستراتيجية في الجزائر من خلال مساهمته في تكوين بنية الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لتوفره على مقومات طبيعية وبشرية تؤهله في رفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث نال هذا القطاع نسبة مهمة من الاعتمادات المالية لبرامج الانفاق الحكومي التي انطلقت منذ سنة 2001، إلى غاية 2014، وذلك عبر تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بتخصيص مبلغ 65,4 مليار دينار في الخماسي الأول (2001–2004)، وأكثر من 13 مليار دولار تم رصدها لدعم الفلاحة والتنمية الريفية في الخماسي الثالث (2010–2014)[1]

[1] – رحال مراد، السعيد بريكة، مرجع سابق، ص 123

كما أن وزن الفلاحة في النشاطات المنتجة كمتوسط للفترة (1990-2018) تمثل نحو 10,42 % محتلة المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات[1] والجدول الموالي يوضح تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (1990-2018).

الجدول رقم(3-15): تطور القيمة المضافة الفلاحية من الناتج الداخلي الخام للفترة (1990-2018)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
القيمة المضافة	10.38	9.22	11.20	11.20	9.23	9.54	10.81	8.73	11.48
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة المضافة	11.11	8.40	9.75	9.22	9.81	9.44	7.69	7.54	7.57
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة المضافة	6.59	9.34	8.47	8.11	8.77	9.85	10.29	10.57	12.22
السنوات	2017	2018							
القيمة المضافة	11.94	11.97							

المصدر: احصائيات البنك الدولي

يتضح جليا من خلال معطيات الجدول أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990-2018) بلغت 6.59 في أدنى مستوياتها سنة 2008، في حين تبقى القيم الأخرى في حالة ثبات بنسبة تقريبية تقدر بـ 10.41، ويرجع هذا الثبات الحاصل في مساهمة الانتاج الفلاحي إلى النمو السريع الذي عرفته القطاعات غير الفلاحية، وعلى الرغم من الدعم الذي قدمته الحكومة لتطوير الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي و الحيواني، تبقى الفلاحة في الجزائر بعيدة نسبيا عن الأهداف المرجوة مع إمكانية الوصول إلى مستويات مقبولة من الإنتاج على أن تهتم الحكومة بجدية بترشيد سياسة الدعم الفلاحي و عصرنة وسائل و طرق الانتاج فيه[2].

[1] – مرباح طه ياسين، فرحات عباس: **القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي**، مجلة دراسات و أبحاث، مجلد 12، العدد 04، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020، ص 559.

[2] – مخالدي يحي: **الجزائر: بين اقتصاد الريع و الرغبة في التنويع**، مجلة المالية و الأسواق، المجلد 08، العدد 02، جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم، الجزائر، 2021، ص 240.

3- **السياحة:** تعد السياحة ارث تاريخي وحضاري في العالم كما أصبحت اليوم تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمساهمة في تنويع مصادر الإيرادات في العديد من بلدان العالم المتقدم والنامي وتشير الدلائل الاحصائية والمؤشرات الاقتصادية أن السياحة ستكون أحد الركائز الأساسية المكونة لاقتصاديات الخدمات في القرن الحادي والعشرين من خلال الدور المهم الذي تلعبه في تعزيز وتقوية الاقتصاد المحلي على المستوى الكلي[1]، و الجزائر كغيرها من الدول عملت خلال السنوات الأخيرة على النهوض بهذا القطاع من خلال حزمة من السياسات والبرامج التنموية حيث استفاد هذا القطاع كغيره من القطاعات من اعتمادات مالية مهمة خلال السنوات السابقة، ففي الخماسي الثاني(2005-2009) خصص مبلغ 337,2 مليار دينار للتنمية الاقتصادية التي تعتبر تنمية قطاع السياحة من أهم محاوره لغرض رفع مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والجدول الموالي يوضع تطور الإيرادات السياحية في الجزائر ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (3-16): تطور الإيرادات السياحية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة : مليون دج

السنوات	2000	2002	2004	2005	2007	2009	2010	2011	2013	2015	2016
الإيرادات السياحية	**129.47**	**151.1**	**222.47**	**293.5**	**303.88**	**370.96**	**408.47**	**471.82**	**589.33**	**584.57**	**583.12**
نسبة من PIB	3.14	3.24	3.46	3.88	3.23	3.66	3.39	3.28	3.54	3.50	3.35

المصدر: بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية

يتضح من خلال الجدول أعلاه ضعف مساهمة قطاع السياحة في خلق القيمة المضافة على مدى الفترة 2000-2016 حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 3,88 لتبقى أقل من المتوسط العالمي الذي لا يقل عن نسبة 10 % وذلك بالرغم من الارتفاع المستمر للإيرادات السياحية

[1] - بوجمعة شهرزاد: **دور السياحة الجزائرية في تحقيق التنويع الاقتصادي، دراسة قياسية لتأثير صناعة السياحة على النمو الاقتصادي في ظل التنمية المستدامة خلال الفترة (1995-2017)**، مجلة دفاتر، المجلد 17، العدد 02، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2021، ص 600.

خلال هذه الفترة ويفسر ذلك بارتفاع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لاسيما في فترات انتعاش أسعار النفط في السوق الدولية.

المطلب الثاني: تحليل الارتباط بين مؤشر التنويع الاقتصادي والنفقات العامة في الجزائر

نحاول في هذا المطلب إيجاد العلاقة بين الانفاق العام ومؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر، باستعمال مصفوفة الارتباط وكذا حساب معامل الارتباط التقاطعي بين هذين المتغيرين.

الفرع الأول: تحليل مصفوفة الارتباط بين مؤشر التنويع ونفقات التسيير في الجزائر

يتم في هذا الفرع عرض وتحليل مصفوفة الارتباط بين نفقات التسيير (GG) والتنويع الاقتصادي في الجزائر، هذا الأخير المعبر عنه بمؤشر هيرشمان هيرنفدال لـ 06 قطاعات وهي: HH. pib: تنويع الناتج المحلي الإجمالي،HH.rev : تنويع الإيرادات العامة، HHcf : تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار)، HH.emp: تنويع العمالة، HH.exp : تنويع الصادرات، HH.imp : تنويع الواردات، بالإضافة إلى المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي HHI وهو الوسط الحسابي للمؤشرات الستة لهيرشمان، وتكون مصفوفة الارتباط للمعامل بيرسون الذي يقيس درجة العلاقة بين متغيرين كميين وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3–17): مصفوفة الارتباط لمؤشر التنويع الاقتصادي و نفقات التسيير في الجزائر

الإرتباط الإحتمال	GG	HH.pib	HH.rev	HH.cf	HH.emp	HH.exp	HH.imp	HHI
GG	1							
HH.pib	-0,6497 (0,0026)	1						
HH.rev	0,5267 (0,0205)	-0,6333 (0,0036)	1					
HH.cf	-0,5428 (0,0163)	-0,0414 (0,8663)	0,0887 (0,7178)	1				
HH.emp	0,7273 (0,0004)	-0,5604 (0,0126)	0,7454 (0,0002)	-0,1488 (0,5429)	1			
HH.exp	-0,6680 (0,0018)	0,7822 (0,0001)	-0,7681 (0,0001)	-0,0314 (0,8982)	-0,6081 (0,0057)	1		
HH.imp	-0,7127 (0,0006)	0,5005 (0,0291)	-0,4859 (0,0349)	0,1351 (0,5813)	-0,7588 (0,0002)	0,4731 (0,0407)	1	
HHI	-0,6273 (0,0040)	0,5094 (0,0259)	0,0925 (0,7063)	0,6049 (0,0061)	-0,0476 (0,8463)	0,2970 (0,2168)	0,3257 (0,1710)	1

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من الجدول رقم (3-17) أنه يوجد علاقة معنوية عكسية قوية بين مؤشر تنويع الناتج المحلي الاجمالي HHpib ونفقات التسيير حيث بلغت قيمة معامل الارتباط لبيرسون 0,6497- باحتمال أقل من 5% ، أين أن الزيادة في نفقات التسيير يصاحبها انخفاض مؤشر تنويع الناتج المحلي الاجمالي، نفس الشيء بالنسبة لارتباط مؤشرات تنويع الصادرات والواردات والمؤشر المركب للتنويع الاقتصادي مع نفقات التسيير.

-يوجد علاقة معنوية عكسية متوسطة بين مؤشر تنويع الاستثمار HHcf ونفقات التسيير حيث بلغت قيمة معامل الارتباط لبيرسون 0,5428- باحتمال يساوي من 1% ، أين أن الزيادة في نفقات التسيير يصاحبها انخفاض مؤشر تنويع الاستثمار.

-يوجد علاقة معنوية طردية قوية بين مؤشر تنويع العمالة HHemploi ونفقات التسيير حيث بلغت قيمة معامل الارتباط لبيرسون 0,7273 باحتمال أقل من 1% ، أين أن الزيادة في نفقات التسيير يصاحبها ارتفاع مؤشر تنويع العمالة.

كما يتضح من خلال معطيات الجدول أنه توجد علاقة معنوية طردية قوية بين مؤشر تنويع العمالة ومؤشر تنويع الايرادات حيث بلغت قيمة معامل بيرسون 0,7454 باحتمال أقل من 1% ،أي أن الزيادة في أحد المؤشرين يتبعها زيادة في المؤشر الأخر، نفس الشيء بالنسبة لدرجة ارتباط بين مؤشر تنويع الصادرات ومؤشر تنويع الناتج المحلي الاجمالي، كما توجد علاقة معنوية عكسية وقوية بين مؤشر تنويع الصادرات ومؤشر تنويع الايرادات حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0,7681- باحتمال أقل من 1% ، أي أن الزيادة في أحد المؤشرين يتبعها نقصان في المؤشر الأخر، نفس الشيء بالنسبة لدرجة ارتباط بين مؤشر تنويع الواردات ومؤشر تنويع العمالة، وبين مؤشر تنويع الناتج ومؤشر تنويع الايرادات.

الفرع الثاني: تحليل الارتباط التقاطعي بين مؤشر التنويع الاقتصادي ونفقات التسيير في الجزائر

سنعرض في هذا الجزء معامل الارتباط التقاطعي Cross corrélation بين مؤشر التنويع الاقتصادي لهيرشمان هيرفندال لـ 06 قطاعات ونفقات التسيير في الجزائر عند فترات التأخير I(0,1,2,3) لمعرفة مدى ارتباط هذا المؤشر بنفقات التسيير في الجزائر، بالإضافة إلى معنوية هذا المعامل، وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3–18): معامل الارتباط التقاطعي بين مؤشر التنويع الاقتصادي و نفقات التسيير

المتغيرين	I	فترات التأخير lag (t–i)	فترات التقديم Lead (t+i)
(GG,HHpib)	0	(-0,6497)*	(-0,6497)*
	1	(-0,5289)*	(-0,6687)*
	2	-0,3976	(-0,6789)*
	3	-0,2126	(-0,6726)*
(GG,HHrev)	0	(-0,5268)*	(-0,5268)*
	1	0,3454	(0,6623)*
	2	0,1725	(0,6930)*
	3	-0,0117	(0,6896)*
(GG,HHcf)	0	(-0,5429)*	(-0,5429)*
	1	(-0,5976)*	-0,3550
	2	(-0,6674)	-0,1823
	3	(-0,7318)*	0,0260
(GG,HHemploi)	0	(0,7274)*	(0,7274)*
	1	(0,5774)*	(0,8189)*
	2	(0,4647)*	(0,7282)*
	3	0,3269	(0,6395)*
(GG,HHexp)	0	(-0,6681)*	(-0,6681)*
	1	(-0,4427)*	(-0,6881)*
	2	-0,2585	(-0,7411)*
	3	-0,0496	(-0,7842)*
(GG,HHimp)	0	(-0,7128)*	(-0,7128)*
	1	(-0,5602)*	(-0,6970)*
	2	-0,3912	(-0,6065)*
	3	-0,3220	(-0,5027)*
(GG,HHI)	0	(-0,6273)*	(-0,6273)*
	1	(-0,6338)*	-0,4008
	2	(-0,6057)*	-0,3122
	3	(-0,5885)*	-0,1999

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

*معنوية معامل الارتباط التقاطعي Cross corrélation

نستخلص من خلال معطيات الجدول أعلاه النقاط التالية:

- يوجد ارتباط معنوي بين مؤشر تنويع الناتج المحلي الاجمالي HHpib ونفقات التسيير بقيمة 0,6497- وهو ارتباط قوي عكسي عند I=0 وهذا يعني أن الزيادة في نفقات التسيير يصاحبها نقصان في مؤشر HHpib لهيرشمان هرفندال، هذا المعامل يرتفع بحساب فترات التأخير ليصل إلى 0,2126- عند فترة التأخير T-3 أي انخفاض قوة العلاقة بين المتغيرين، كما أن قيمة هذا المعامل غير معنوية عند هذه الفترة.

- يوجد ارتباط معنوي بين مؤشر تنويع الإيرادات ونفقات التسيير بقيمة 0,5268- وهو ارتباط قوي عكسي عند I=0 وهذا يعني أن الزيادة في نفقات التسيير يصاحبها نقصان في مؤشر HHrev لهيرشمان هرفندال، هذا المعامل يرتفع بحساب فترات التأخير ليصل إلى 0,3454 عند فترة التأخير T-1 لتصبح درجة الارتباط بين المتغيرين موجبة ومتوسطة، أي أن الزيادة في نفقات التسيير يصاحبها زيادة في مؤشر تنويع الإيرادات HHrev ، لتزداد قوة الارتباط بين المتغيرين في الفترة T+2 لتبلغ نسبة 69,30 %.

- يوجد ارتباط معنوي بين مؤشر تنويع الاستثمار ونفقات التسيير بقيمة 0,5429- وهو ارتباط قوي عكسي عند I=0 وهذا يعني أن الزيادة في نفقات التسيير يصاحبها نقصان في مؤشر HHcf لهيرشمان هرفندال، هذا المعامل ينخفض بحساب فترات التأخير ليصل إلى (0,7318-)* عند فترة التأخير T-3 وترتفع قوة العلاقة بين المتغيرين في هذه الفترة (t-3)، خلال فترة التقديم (t+3) تصبح العلاقة بين المتغيرين طردية وقوة الارتباط بين المتغيرين ضعيفة وغير معنوية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط خلال هذه الفترة 0,0260.

- يوجد ارتباط معنوي قوي وموجب بين مؤشر تنويع العمالة HHemploi ونفقات التسيير في الفترة I=0 حيث بلغت قيمة المعامل *(0,7274)، ويعني ذلك أن الزيادة في نفقات التسيير يصاحبها ارتفاع مؤشر تنويع العمالة ، لتنخفض قيمة المعامل إلى 0,3269 خلال الفترة (t-3) وتصبح العلاقة بين المتغيرين أقل قوة وغير معنوية، كما تم تسجيل أعلى قيمة معنوية لمعامل الارتباط بين المتغيرين خلال الفترة(t+1) بـ *(0,8189).

- يوجد ارتباط معنوي عكسي بين مؤشر تنويع الصادرات HHexp ونفقات التسيير في الفترة I=0 حيث بلغت قيمة المعامل *(0,6681-)، ويعني ذلك أن الزيادة في نفقات التسيير يصاحبها انخفاض مؤشر تنويع الصادرات ، لترتفع قيمة المعامل إلى 0,0496- خلال الفترة (t-3) وتصبح العلاقة بين المتغيرين أقل قوة

وغير معنوية، كما تم تسجيل أعلى قيمة معنوية بالقيمة المطلقة لمعامل الارتباط بين المتغيرين خلال الفترة(t+3) بـ *(0,7842-) حيث اصبحت درجة الارتباط بين المتغيرين أكثر قوة خلال هذه الفترة.

- يوجد ارتباط معنوي قوي وعكسي بين مؤشر تنويع الواردات HHimp ونفقات التسيير في الفترة I=0 حيث بلغت قيمة المعامل *(0,7128-)، ويعني ذلك أن الزيادة في نفقات التسيير يصاحبها انخفاض مؤشر تنويع الواردات، لترتفع قيمة المعامل إلى 0,3220- خلال الفترة (t-3) وتصبح العلاقة بين المتغيرين أقل قوة وغير معنوية.

- يوجد ارتباط معنوي عكسي بين المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي HHI ونفقات التسيير في الفترة I=0 حيث بلغت قيمة المعامل *(0,6273-)، ويعني ذلك أن الزيادة في نفقات التسيير يصاحبها انخفاض مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر، لترتفع قيمة المعامل إلى *(0,5885-) خلال الفترة (t-3) وتصبح العلاقة بين المتغيرين معنوية وأقل قوة، كما تم تسجيل أدنى قيمة لمعامل الارتباط بين المتغيرين خلال الفترة(t+3) بـ - 0,1999 حيث اصبحت درجة الارتباط بين المتغيرين ضعيفة وغير معنوية خلال هذه الفترة.

الفرع الثالث: تحليل مصفوفة الارتباط بين مؤشر التنويع الإقتصادي ونفقات التجهيز في الجزائر

نعرض في هذا الفرع مصفوفة الارتباط بين نفقات التجهيز (GE) والتنويع الاقتصادي في الجزائر، هذا الأخير المعبر عنه بمؤشر هيرشمان هيرنفدال لـ 06 قطاعات وهي: HH. pib: تنويع الناتج المحلي الإجمالي، HH.rev: تنويع الإيرادات العامة، HHcf: تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار)، HH.emp : تنويع العمالة،HH.exp : تنويع الصادرات،HH.imp : تنويع الواردات، بالإضافة إلى المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي HHI وهو الوسط الحسابي للمؤشرات الستة لهيرشمان، وتكون مصفوفة الارتباط للمعامل بيرسون الذي يقيس درجة العلاقة بين متغيرين كميين وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3–19): مصفوفة الارتباط لمؤشر التنويع الاقتصادي و نفقات التجهيز في الجزائر

الإرتباط والإحتمال	GE	HH.pib	HH.rev	HH.cf	HH.emp	HH.exp	HH.imp	HHI
GE	1							
HH.pib	-0,5110 (0,025)	1						
HH.rev	0,4097 (0,081)	-0,6333 (0,003)	1					
HH.cf	-0,6297 (0,003)	-0,0414 (0,866)	0,088 (0,717)	1				
HH.emp	0,6111 (0,005)	-0,5604 (0,012)	0,7454 (0,0002)	-0,1488 (0,542)	1			
HH.exp	-0,6749 (0,001)	0,7822 (0,0001)	-0,7681 (0,0001)	-0,0314 (0,898)	-0,6081 (0,0057)	1		
HH.imp	-0,5186 (0,022)	0,5005 (0,029)	-0,4859 (0,034)	0,1351 (0,581)	-0,7588 (0,0002)	0,4731 (0,0407)	1	
HHI	-0,6088 (0,005)	0,5094 (0,025)	0,0925 (0,706)	0,6049 (0,006)	-0,0476 (0,846)	0,2970 (0,216)	0,3275 (0,171)	1

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من الجدول رقم (3-19) أنه يوجد علاقة معنوية عكسية متوسطة بين مؤشر تنويع الناتج المحلي الاجمالي HHpib ونفقات التجهيز حيث بلغت قيمة معامل الارتباط لبيرسون 0,511- باحتمال أقل من 5% ، أين أن الزيادة في نفقات التجهيز يصاحبها انخفاض مؤشر تنويع الناتج المحلي الاجمالي، نفس الشيء بالنسبة لارتباط مؤشرات تنويع الصادرات والواردات والاستثمار والمؤشر المركب للتنويع الاقتصادي مع نفقات التجهيز.

-يوجد علاقة معنوية طردية قوية بين مؤشر تنويع العمالة HHemploi ونفقات التجهيز حيث بلغت قيمة معامل الارتباط لبيرسون 0,6111 باحتمال أقل من 1% ، أين أن الزيادة في نفقات التجهيز يصاحبها ارتفاع مؤشر تنويع العمالة، نفس الشيء بالنسبة لارتباط مؤشر تنويع الايرادات العامة مع نفقات التجهيز.

الفرع الرابع: تحليل الارتباط التقاطعي بين مؤشر التنويع ونفقات التجهيز في الجزائر

سنعرض في هذا الجزء معامل الارتباط التقاطعي Cross corrélation بين مؤشر التنويع الاقتصادي لهيرشمان هيرفندال لـ 06 قطاعات ونفقات التجهيز في الجزائر عند فترات التأخير I(0,1,2,3) لمعرفة مدى ارتباط هذا المؤشر بنفقات التجهيز في الجزائر، بالإضافة إلى معنوية هذا المعامل، وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3–20): معامل الارتباط التقاطعي بين مؤشر التنويع الاقتصادي ونفقات التجهيز

المتغيرين	I	فترات التأخير (t-i) lag	فترات التقديم (t+i) Lead
(GE,HHpib)	0	(-0,511)*	(-0,511)*
	1	-0,371	-0,479
	2	-0,238	-0,546
	3	-0,132	-0,594
(GE,HHrev)	0	0,409	0,409
	1	0,303	(0,543)*
	2	0,224	(0,574)*
	3	-0,029	(0,544)*
(GE,HHcf)	0	(-0,629)*	(-0,629)*
	1	(-0,624)*	(-0,446)*
	2	(-0,633)*	-0,239
	3	(-0,609)*	-0,012
(GE,HHemploi)	0	(0,611)*	(0,611)*
	1	0,404	(0,640)*
	2	0,367	(0,576)*
	3	0,291	(0,593)*
(GE,HHexp)	0	(-0,674)*	(-0,674)*
	1	-0,380	(-0,498)*
	2	-0,262	(-0,529)*
	3	-0,112	(-0,637)*
(GE,HHimp)	0	(-0,518)*	(-0,518)*
	1	(-0,464)*	-0,420
	2	-0,329	(-0,478)*
	3	-0,274	(-0,524)*
(GE,HHI)	0	(-0,608)*	(-0,608)*
	1	(-0,595)*	-0,313
	2	(-0,471)*	-0,285
	3	(-0,481)*	-0,223

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

*معنوية معامل الارتباط التقاطعي Cross corrélation

نستخلص من خلال معطيات الجدول أعلاه النقاط التالية:

- يوجد ارتباط معنوي بين مؤشر تنويع الناتج المحلي الاجمالي HHpib ونفقات التجهيز بقيمة 0,511- وهو ارتباط عكسي متوسط عند I=0 وهذا يعني أن الزيادة في نفقات التجهيز يصاحبها نقصان في مؤشر HHpib لهيرشمان هرفندال، هذا المعامل يرتفع بحساب فترات التأخير ليصل إلى 0,132- عند فترة التأخير T-3 أي انخفاض قوة العلاقة بين المتغيرين، كما أن قيمة هذا المعامل غير معنوية عند هذه الفترة.

- يوجد ارتباط غير معنوي بين مؤشر تنويع الإيرادات ونفقات التجهيز بقيمة 0,409 وهو ارتباط عكسي متوسط عند I=0 وهذا يعني أن الزيادة في نفقات التجهيز يصاحبها نقصان في مؤشر HHrev لهيرشمان هرفندال، هذا المعامل يصبح معنوي ابتداء من الفترة T+1 بقيمة *(0,543).

- يوجد ارتباط معنوي بين مؤشر تنويع الاستثمار ونفقات التجهيز بقيمة 0,629- وهو ارتباط عكسي متوسط عند I=0 وهذا يعني أن الزيادة في نفقات التجهيز يصاحبها نقصان في مؤشر HHcf لهيرشمان هرفندال، هذا المعامل يرتفع بحساب فترات التقديم ليصل إلى 0,012- عند الفترة T+3 وتنخفض قوة العلاقة بين المتغيرين في هذه الفترة (t+3) وبصبح معامل الارتباط غير معنوي.

- يوجد ارتباط معنوي طردي بين مؤشر تنويع العمالة HHemploi ونفقات التجهيز في الفترة I=0 حيث بلغت قيمة المعامل *(0,611)، ويعني ذلك أن الزيادة في نفقات التجهيز يصاحبها ارتفاع مؤشر تنويع العمالة، لتنخفض قيمة المعامل إلى 0,291 خلال الفترة (t-3) وتصبح العلاقة بين المتغيرين أقل قوة و غير معنوية.

- يوجد ارتباط معنوي عكسي بين مؤشر تنويع الصادرات HHexp ونفقات التجهيز في الفترة I=0 حيث بلغت قيمة المعامل *(0,674-)، ويعني ذلك أن الزيادة في نفقات التجهيز يصاحبها انخفاض مؤشر تنويع الصادرات، لترتفع قيمة المعامل إلى 0,112- خلال الفترة (t-3) وتصبح العلاقة بين المتغيرين أقل قوة وغير معنوية.

– يوجد ارتباط معنوي عكسي بين مؤشر تنويع الواردات HHimp ونفقات التجهيز في الفترة I=0 حيث بلغت قيمة المعامل *(0,518-)، ويعني ذلك أن الزيادة في نفقات التجهيز يصاحبها انخفاض مؤشر تنويع الواردات، لترتفع قيمة المعامل إلى 0,274- خلال الفترة (t-3) وتصبح العلاقة بين المتغيرين أقل قوة وغير معنوية.

– يوجد ارتباط معنوي عكسي بين المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي HHI ونفقات التجهيز في الفترة I=0 حيث بلغت قيمة المعامل *(0,608-)، ويعني ذلك أن الزيادة في نفقات التجهيز يصاحبها انخفاض مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر، لترتفع قيمة المعامل إلى *(0,481-) خلال الفترة (t-3) وتصبح العلاقة بين المتغيرين معنوية وأقل قوة ، كما أنه ابتداء من الفترة T+1 اصبح معامل الارتباط غير معنوي بقيمة 0,313-.

المطلب الثالث: اجراءات تنويع الاقتصاد الجزائري

نحاول في هذا المطلب رسم اطار للمعالم استراتيجية ملائمة للتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، معتمدين في ذلك على القراءة التحليلية لمختلف السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها بعض الدول، وكذا رؤى صندوق النقد الدولي.

الفرع الأول: نقاط ضعف تنويع الاقتصاد الجزائري

إن اشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر واخراجه من مصيدة التبعية للعائدات النفطية تنبع اساسا من الطابع غير متجدد لهذا المورد الطبيعي، وعدم استقرار الوضعية الاقتصادية للجزائر نتيجة للتقلبات اسعاره على المستوى العالمي.[1]

1- مشكل الدعم: اشارت تقديرات صندوق النقد الدولي الى بلوغ تكلفة الدعم حوالي14% من اجمالي الناتج المحلي في عام 2015، وهذا الدعم غير عادل في معظمه، فعلى سبيل المثال تنفق اغنى 20% من الأسر على منتجات الوقود المدعمة اكثر ما تنفقه افقر 20% من الأسر، بالإضافة الى ذلك يشجع الدعم الاستهلاك

[1] – بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سابق، ص ص 340-341.

المفرط، ويمكن جعل النظام اكثر عدالة مع خفض تكلفته من خلال زيادة التخفيض التدريجي للدعم المعمم وابداله بنظام التحويلات النقدية يوجه بدقة الى اقل الأسر دخلا.[1]

2- الاعتماد على النفط وغياب استراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصاد: ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساسي للتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، الا ان النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كما ان الاقتصاد الجزائري لم يصل الى مرحلة النمو المستدام، والسبب في ذلك الاعتماد التام على عوائد النفط وغياب استراتيجية للتنويع الاقتصادي.

3- مشكل التمويل: يتمثل هذا المشكل أساسا في قصور الادخار عن معدلات الاستثمار نتيجة انخفاض مستويات الدخل، وضعف السياسات و الهياكل المالية و المصرفية القادرة على تعبئة المدخرات ونشر الوعي الادخاري، زيادة على تحويل الفوائض المالية للخارج بسبب غياب المناخ الاستثماري المناسب، مما يؤدي الى الاعتماد على أسلوب التمويل التضخمي، وتمويل الاستثمار طويل الأجل بالائتمان قصير الأجل.

الفرع الثاني: معالم مقترحة لتنويع الاقتصاد الجزائري

من بين الخطوات المهمة التي يجب على الجزائر القيام بها للتحقيق التنويع الاقتصادي نجد:

1- تغيير نموذج النمو: حيث ينبغي ان تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة، والمعتمدة على المحروقات الى نموذج اكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص.

2- اجراء الضبط المالي: من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات الهيدروكربونية، لاسيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، واحتواء الانفاق الجاري، والحد من الاستثمار العام مع احداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته، وتقوية اطار الميزانية[2]

[1] – صندوق النقد الدولي ،النشرة الالكترونية : **الجزائر يسعى لتنويع الاقتصاد وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية** ، بتاريخ 10 ماي 2016، ص03.

[2] – صندوق النقد الدولي، النشرة الالكترونية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 02،03 .

3- التوجه الى قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني: بداية بإعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يمكن من خلق مناصب شغل، ويعمل على تكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات، كما يمكن أيضا تنويع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كزراعة الغذائية، الهندسة والدراسات، تكنولوجيات الاعلام والاتصال والسياحة المحلية.

4- تحسين بيئة الاعمال : حسب احصائيات البنك الدولي، احتلت الجزائر المرتبة 163 لسنة 2016 بعدما كانت تحتل المرتبة 161 سنة 2015، فيما يخص بيئة ممارسة الاعمال على المستوى الدولي من اصل 189 اقتصاد، الا انها تراجعت سنة 2017 الى المرتبة 156[1]، في هذا الحالة يجب على الحكومة إيجاد سبيل للتعزيز بيئة الاعمال من خلق السياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصا لشركات المبتدئة، وبالمثل ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية، واخذ هذه المبادرات بعين الاعتبار عند قيادة جدول الاعمال للتنويع الاقتصاد.

5- الملاءة الخارجية: الاستدامة الخارجية تمثل تحديا رئيسيا في المرحلة القادمة، في ظل الاطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات. وسترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نمو بـ 6,5 % سنويا، في حين ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه 3 % خلال السنوات الأولى للتحول. على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معينة. وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة للتوفير فائض طاقة أحفوريه قابلة للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدماتية. مع العلم أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات و استيراد المواد الطاقوية خلال السنوات الأخيرة، لن يمكن تحملها بداية من عام 2020.[2]

وبناء على ما تقدم نخلص إلى اقتراح معالم لتنويع الاقتصاد الجزائري وفق الأتي:

[1] – حسب احصائيات أطلس بيانات العالم http://ar.knoema.com/atlas ، تاريخ الإطلاع 03 /2021/10

[2] - بلقلة براهيم، نورين بومدين، **متطلبات تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري في ظل صدمة أسعار النفط الحالية**، مجلة معارف، العدد 25، جامعة البويرة، 2018، ص 315.

الجدول رقم (3-21): استراتيجيات مقترحة لتنويع الاقتصاد الجزائري

محاور الاستراتيجية	آليات تنفيذ الاستراتيجية
وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي	التخفيض من التمويل الريعي تدريجيا في أفاق 2020 إلى غاية 2030، وذلك من خلال الخوض في إصلاح جبائي يسمح بالتوجه نحو جدول طبيعي للتمويل الريعي.
بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع	تنفيذ سياسة صناعية جديدة، التركيز على القطاعات التصديرية، تعزيز الروابط التي تقوم على التجمعات الصناعية.
تغيير بشكل أساسي إطار الحوكمة الاقتصادية	القضاء على الرشوة والفساد الإداري، تحسين الشفافية وأليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان، فيما يتعلق بالرقابة على المال العام.
استثمار أموال صندوق ضبط الإيرادات	إعادة النظر في كيفية إدارة أموال الصندوق، الاستثمار ضمن مجموعة من الخيارات، كالاستثمار وفق الصيغ الاستثمارية الاسلامية
دعم القطاع الخاص للدخول في قطاعات جديدة	تقديم الحوافز الضريبية الداعمة للصادرات، تسهيل الدعم التمويلي من طرف بنوك التنمية وهيئات تشجيع الصادرات، الرقابة المستمرة على أداء المؤسسات وتوجيهها إلى القطاعات التي تخدم تنويع الاقتصاد.
تبني مقاربة جديدة لسياسات التشغيل والسوق غير الرسمية	إصلاح سياسات سوق العمل لتشجيع التشغيل الرسمي وإدماج الشباب، وضع استراتيجية وطنية تحفيزية لضبط التشغيل غير الرسمي، والدعم التحفيزي لإدخال المؤسسات غير الرسمية للدورة الاقتصادية.
تحويل بيئة المؤسسة و المستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية.	تبسيط الهياكل الضريبية، إعادة النظر في قاعدة 59/41، خلق وسطاء ترويج الاستثمار، إصلاح القطاع المصرفي والمالي.
ترشيد الإنفاق العام	الاستغلال الأمثل للموارد و توزيعها حسب الأولويات، إحداث توازن بين الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في القطاعات الانتاجية التي تمثل القيمة المضافة في الاقتصاد

الشراكة بين القطاعين العام والخاص	إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين في مجالات ونشاطات عديدة متنوعة، تقليص دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص.
الاهتمام بالموارد البشرية المذهلة	تعزيز التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات ذات النمو المرتفع، فقد حققت الجزائر تقدما فيما يخص الموارد البشرية، حيث سجلت سنة 2014 رصيد 0.736 فيما يعرف بدليل التنمية البشرية، لتحتل بذلك المرتبة 83 من بين 187 دولة، حسب تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) للتنمية البشرية، بعدما كانت تحتل المرتبة 93 سنة 2012، ولعل سبب تحقيق هذه المراتب يعود إلى تخصيص الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2014 غلاف مالي قدره 154 مليار دولار لتنمية الموارد البشرية.

المصدر: جحنين كريمة: **نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021/2020،ص 135.

خلاصة الفصل

عرف الاقتصاد الجزائري الكثير من البرامج التي تختلف في مضمونها وأهدافها، حيث تم التركيز خلال المخططين الخماسيين الأول والثاني لفترة التخطيط المركزي (1980-1989) على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، في حين ركزت البرامج الاصلاحية في الفترة (1990-1999) على هدف استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، أما البرامج الاستثمارية خلال الفترة (2000-2018) فأعطت الأولوية المنشآت الأساسية وكذا الاهتمام برأس المال البشري، وبصفة عامة استهدفت أهم القطاعات التي تحفز النمو الاقتصادي المستديم، كما اختلفت سياسة الإنفاق العام المتبعة خلال كل مرحلة نظرا لارتباطها بعوائد المحروقات وهذا ما يجعل هذه السياسة وأهدافها تتسم بعدم الاستقرار في ظل تقلب أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

مع بداية الألفية الثالثة بتحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي أدى بها إلى تبني سياسات مالية ونقدية توسعية وذلك عن طريق وضع العديد من البرامج الاقتصادية التي خصص لها مبالغ كبيرة، لغرض تنمية و تنويع الاقتصاد الوطني، غير أن تحليل الأداء الاقتصادي خلال مختلف مراحل تطوره، ومن خلال تحليل مؤشر هيرشمان هرفندال لتنويع الاقتصاد الجزائري بين أن الاقتصاد الوطني لا يزال قائم على ريع المحروقات وبعيدا عن مستويات التنويع المستهدفة وذلك رغم الاستثمارات العمومية الضخمة، الأمر الذي أصبح يتطلب اتخاذ الحكومة الإجراءات اللازمة والضرورية لأجل ترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته من أجل استكمال برامج التنمية وإيجاد حلول خارج قطاع المحروقات.

الفصل الرابع:

قياس أثر نفقات التسيير و التجهيز على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2019)

تمهيد:

إن التطورات في سياسة الانفاق العام المتبعة في الجزائر منذ سنة 1980 إلى غاية 2019 تقود إلى التساؤل عن مدى الاهتمام بحجم أثر هذه السياسة بدقة في تحقيق هدف النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وتنويع هيكل الاقتصاد وكذلك عن أسباب تزايد معدلاتها السنوية خاصة وأن الجانب التحليلي في الفصل السابق أظهر تزايدا كبير في حجم النفقات العامة مقابل ذلك عدم تنوع الاقتصاد واعتماده على عائدات المحروقات حسب نتائج مؤشر هيرشمان هيرفندال HHI المركب المستخدم في التعبير عن تنوع الاقتصاد الجزائري، هذا الأخير الذي يعتمد على أخذ الوسط الحسابي لستة متغيرات و هي (تنوع الناتج المحلي الاجمالي، تنوع الصادرات، تنوع الإيرادات، تنوع الواردات، تنوع العمالة، تنوع اجمالي تكوين رأس المال الثابت).

وعليه يتناول هذا الفصل قياس أثر نفقات التسيير و التجهيز على التنويع الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية 2019، باستخدام أسلوب اختبار الحدود للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، في إطار منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، بعدها يتم تقدير حجم الإنفاق الأمثل من خلال تقدير عتبة الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي باستخدام نموذج ARMEY وعلى أساس ذلك يتم تقسيم الفصل إلى المباحث الأتية:

المبحث الأول: تقديم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة؛

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر نفقات التسيير و التجهيز على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)؛

المبحث الثالث: تقدير عتبة الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARMEY

المبحث الأول: تقديم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

على الرغم من أن نماذج ARDL استخدمت في الاقتصاد القياسي منذ عقود، إلا أنها اكتسبت مكانة هامة في السنوات الأخيرة كوسيلة لدراسة علاقات التكامل المشترك، تم تطوير هذا النموذج من قبل pesaran (1997) و shiramd and sun (1998) و pesaran and al[1] (2001)، حيث يتميز هذا النموذج عن باقي نماذج القياس الاقتصادي بأنه لا يشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، إذ يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات:

- كلها مستقرة عند المستوى؛
- أو كلها مستقرة عند الفرق الأول؛
- أو بعضها مستقرة في المستوى و البعض الأخر مستقر في الفرق الأول؛

المطلب الأول: الصيغة العامة لنموذج ARDL

عند بناء النماذج الاقتصادية من المهم أخذ عامل الزمن بعين الاعتبار، حيث نجد عادة وجود فترة زمنية بين حركة المتغيرات التابعة التي تستجيب للمتغيرات المستقلة، وإدخال هذه المتغيرات في تحليل الانحدار يجعل التحليل أشمل وأقرب إلى الواقع، وينبغي إدخال عامل التباطؤ الزمني للمتغيرات لأن في نماذج السلاسل الزمنية خاصة هناك فترة زمنية تقع بين اتخاذ القرار الاقتصادي والتأثير النهائي للتغير في متغير السياسة الاقتصادية ولا سيما إذا كان في فترة طويلة.

وفي دراسات السلاسل الزمنية يمكن أن تكون نماذج الانحدار الديناميكية متضمنة كلا من المتغيرات الداخلية و الخارجية المتباطئة كمتغيرات توضيحية، فهي تدمج بين نماذج الانحدار الذاتي autoregressive Models (AR(p)) ونماذج المتباطئات الموزعة Distributed lag Models(DL(q)) لتشكل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة autoregressive Distributed lag Models (ARDL(p,q)) وتكون الصيغة العامة للنموذج ARDL(p,q1,q2, …., qk) في شكلها الأساسي على النحو الموالي:

[1] Pesaran , M.H , Shin, Y & Smith,R j.(2001) **Bounds testing approaches to the analysis of level relationshops**. journal of applied econometrics,16 (3), 289-326.

$$\Delta Y_t = C + \beta_0 Y_{t-1} + \beta_1 X1_{t-1} + \beta_2 X2_{t-1} + \cdots + \beta_k Xk_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_0 \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \alpha_1 \Delta X1_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \alpha_2 \Delta X2_{t-i} + \cdots \sum_{i=0}^{q_k} \alpha_k \Delta Xk_{t-i} + \varepsilon_{t \ldots (1)}$$

Δ: تمثل الفرق من الدرجة الأولى ؛

c : تمثل الحد الثابت؛

p: تمثل فترة إبطاء المتغير التابع Y؛

$q_1, q_2 \ldots q_3$: تمثل فترة ابطاء المتغيرات المستقلة $(X_1, X_2, \ldots X_k)$ على التوالي؛

$\beta_0, \beta_1, \ldots \beta_k$: تمثل معلمات العلاقة في الأجل الطويل؛

$\alpha_0, \alpha_1, \ldots \alpha_k$: تمثل معلمات العلاقة في الأجل القصير؛

ε_t: تمثل حد الخطأ العشوائي.

خلافا لغيرها من تقنيات التكامل المشترك الحساسة لحجم العينة، فإن اختبار منهجية ARDL أكثر قوة نسبيا في العينات الصغيرة والمحدودة، وتعطي نتائج أفضل في الدراسات التي تستخدم ما بين 30 إلى80 مشاهدة، وإذا كشف اختبار الحدود عن وجود علاقة تكامل مشترك، يتم تقدير معاملات طويلة الأمد ونموذج تصحيح الخطأ الذي يضم معاملات قصيرة الأجل و معامل سرعة التعديل، وبخصوص فترات الإبطاء فيتم اختيارها بالاعتماد على معايير المعلوماتية وأشهرها AIC و SC، كما تمكن هذه المنهجية من تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في أن واحد، فهي تستند إلى اطار المعادلة الواحدة، مما يسهل من التطبيق والتفسير.

يمكن استخدام هذه المنهجية في حالة السلاسل الزمنية القصيرة، فضلا امكانية الحصول على تقديرات المدى القصير والبعيد في أن واحد، ويشترط أن لا تكون هناك متغيرات مستقرة من الدرجة الثانية I(2) أو رتبة أعلى.

المطلب الثاني: اختبار الحدود وتقدير نموذج تصحيح الخطأ

تستعمل منهجية ARDL بعد التأكد أن كل المتغيرات غير مستقرة عند الفرق الثاني، ذلك أن الافتراضات التي يقوم عليها اختبار الحدود هي أن المتغيرات يجب أن تكون مستقرة إما عند المستوى I(0) أو عند الفرق الأول I(1)، لذلك يتعين إجراء اختبارات الاستقرارية للتأكد من عدم وجود متغيرات تستقر عند الفرق الثاني واختبارات جذر الوحدة هي متعددة و أشهرها ADF و PP، و يتم إجراء اختبار الحدود بعد التأكد من درجة استقرارية متغيرات البحث لمعرفة ما إذا كان هناك دليل لوجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجل الطويل.

الفرع الأول: اختبار الحدود للتكامل المشترك في نموذج ARDL

يتم إجراء اختبار الحدود (The Bound Testing Approach) للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ويتم ذلك بحساب احصائية F-Statistic، حيث يتم اختبار فرضية العدم $H_0 : \beta_1 = \beta_2 = 0$ والتي تقضي بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ما بين متغيرات الدراسة) مقابل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

بعد القيام باختبار (Bounds test) نقوم بالمقارنة بين قيمة احصائية فيشر F-Statistic مع قيمتين حرجتين إحداهما دنيا I(0) والأخرى عليا I(1) تستخرجان نمن الجداول التي وضعها Pesaran,Shin, and Smith (2001) حيث نفرق ما بين 03 حالات[1]:

[1]- طالب سومية شهيناز، **الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة** – دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2017/2016، ص ص 152-153

الحالة الأولى: إذا كانت قيمة F-Statistic أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة الجدولية، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك أي علاقة توازنيه طويلة الأجل ما بين متغيرات الدراسة.

الحالة الثانية: إذا كانت قيمة F-Statistic أقل من الحد الأدنى المقترح للقيم الحرجة، فإنه لا يمكن رفض فرضية العدم ما يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك ما بين متغيرات الدراسة أي عدم وجود علاقة طويلة الأجل.

الحالة الثالثة: إذا كانت قيمة F-Statistic تقع ما بين الحد الأعلى و الأدنى المقترحان للقيم الحرجة، فإنه لا يكون بمقدورنا تحديد نوع العلاقة بوجود أو عدم وجود تكامل مشترك ما بين المتغيرات.

بعد التأكد من استيفاء الشروط الأولية لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة، والتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بواسطة اختبار الحدود، نقوم بتقدير معاملات طويلة الأمد بواسطة طريقة المربعات الصغرى (OLS)

الفرع الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد كشف اختبار الحدود على وجود علاقة تكامل مشترك، فمن الضروري تقدير نموذج تصحيح الخطأ، لتحليل وتشخيص معامل سرعة تعديل العلاقة، حيث تشير الدراسات إلى أن هذا المعامل يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك ما بين المتغيرين إذا توفر فيه شرطين أساسين، هما سلبية و معنوية هذا المعامل، ونموذج تصحيح الخطأ يكتب بالشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p-1} y_i \Delta_{t-i} + \sum_{j=1}^{k} \sum_{i=0}^{q-1} \beta_{ij} \Delta X_{j,t-i} - \varphi ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث يشير ECT_{t-1} إلى متغير الأخطاء العشوائية (البواقي) الناتجة عن تقدير العلاقة في المدى الطويل متخلفة زمنيا بفترة إبطاء واحد، ويشير إلى معامل سرعة التعديل φ (معامل حد تصحيح الخطأ) الذي

يجب أن يكون سالب الإشارة و معنوي احصائيا، أن أي اختلال في الأجل القصير بين المتغيرات التابعة و التفسيرية سيعود إلى وضع التوازن على المدى الطويل[1]

وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن، وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على المدى القصير، و المعامل السالب و المعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ ECT_{t-1} وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك[2]

المطلب الثالث: اختبارات التشخيص للتحقق من مصداقية نموذج ARDL

يتم في هذه المرحلة فحص بواقي نموذج ARDL المقدر بإجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية التي تبين لنا جودة النماذج المستخدمة و تتمثل فيما يلي:

1- اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي Multiplier Test of Lagrange Residual (Breush-Godfrey)

يكشف هذا الاختبار عن وجود الارتباط الذاتي للبواقي من الدرجة (P) أكبر من 1، ويعد الاختبار المشهور عند وجود متغيرات متأخرة زمنيا، يعتمد هذا الاختبار على تقدير بـ (MCO) النموذج التالي[3]:

$$\varepsilon_t = \alpha_1 x_{1t} + \alpha_2 x_{2t} + \cdots \alpha_k x_{kt} + \alpha_0 + \rho_1 \varepsilon_{t-1} + \rho_2 \varepsilon_{t-2} + \cdots \rho_p \varepsilon_{t-p} + v_t$$

ويتم اختبار فرضية العدم: $H_0: \rho_1 = \rho_2 = \cdots \rho_p = 0$

نقع في مشكل الارتباط بين الأخطاء من الدرجة (P) أكثر من الواحد عند رفض فرضية العدم، و عليه من أجل تأكيد H_0 هناك طرقتين: إما بالاعتماد على اختبار فيشر لانعدام المعاملات ρ_i، و اما بالاعتماد على الإحصائية LM التي لها توزيع x^2 بـ p درجة حرية؛ حيث إذا:

$LM = n * R^2 > x^2(p)$ نرفض فرضية استقلالية الأخطاء.

[1] Eugene Iheanacho,(2016),**The Impact of Financial Development on Economic Growth in Nigeria**:An ARDL Analysis Economies, MDPI, Open Access Journal, VOL 4, No 4 , P5.

[2] - عمير حمه، مرجع سبق ذكره، ص ص 160-161

[3] Régis Bourbonnais, **Econométrie**, édition Dunod, 5 éditions, Paris France, p 124.

2- اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعد ثبات التباين (Autoregressive Conditional Heteroscedasticity(ARCH)):

يسمح باختبار فرضية العدم H_0 التي تنص على ثبات حد الخطأ العشوائي (Homoscedasticity) ويتم ذلك من خلال تقدير النموذج التالي:

$$\varepsilon_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \varepsilon_{t-i}^2$$

بالاعتماد على اختبار فيشر (F) أو مضاعف لاغرانج $LM = n * R^2$ يمكن قبول أو رفض فرضية العدم.

3- اختبار "جاك –بيرا" « Jarque-Bera »

من أجل اختبار فرضية العدم[1] H_0 التي تفرض أن سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي حيث نقوم بحساب إحصائية " جاك بيرا" (JB) التي تتبع توزيع $x_{1-\alpha}^2$:

$$JB = \frac{n}{6} B_1 + \frac{n}{24} (B_2 - 3)^2 \rightarrow x_{1-\alpha}^2$$

4- اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي

(Regression error specication test- Ramsy–)

يعتمد هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي:

$$dlogU_t = \sum_{i=1}^{k} b_{t-i} dlogU_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} c_{t-i} dlogY_{t-i} + \varepsilon_t$$

[1] - Régis Bourbonais, source déjà cite, p 230.

ونقوم من خلاله حساب مجموع مربعات البواقي $SCR_0 = \sum \hat{\varepsilon}_t^2$، بعدها يتم تقدير النموذج التالي:

$$\hat{\varepsilon}_t = \sum_{i=1}^{k} \gamma_i \, . \, dlogU_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \sigma_i \, . \, dlogY_{t-i} + \sum_{j=1}^{k} \theta_j \, . \, dlog\widehat{U}_t^j + \mu_t$$

ونحسب $193 SCR_1 = \sum \hat{\mu}_t^2$

احصائية الاختبار هي: $RESET = \frac{[SCR_0 - SCR_1]/(\mathrm{h}-1)}{SCR_1/(n-p-h)}$

التي تتبع توزيع (F) بـ (h-1,n-p-h) درجات حرية حيث إذا كانت قيمة الاحصائية المحسوبة اصغر من (F) الجدولية، لا نرفض فرض العدم لملائمة الشكل الدالي.[1]

5 – اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

يعد اختبار الاستقرارية لنموذج (ARDL) المقدر من الاختبارات المهمة من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، ولتحقيق ذلك سوف يتم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM sum of Squares)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين وهما بيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، أن مثل هذه الاختبارات دائما ما تكون مصاحبة لمنهجية (ARDL) فإذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين (CUSUM) (CUSUM SQ) داخل اطار الحدود الحرجة عند المستوى (5 %) يعني ان جميع المعلمات المقدرة مستقرة و لا يوجد تغيرات هيكلية، و العكس صحيح.[2]

[1] -Arture Charpentier,**Cours de séries temporelles « théorie et application »,** Dauphine, université de parie, volime1, 2005,p 26.

[2] – عدي طايس ابراهيم، سعد صالح عيسى، **أثر علاقة التبادل التجاري بين العراق و تركيا على النمو الاقتصادي العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)**، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد 18، العدد 03، جامعة تكريت كلية الإدارة و الاقتصاد، العراق، 2021، ص 232.

المطلب الرابع: تقديم منهجية NARDL المستخدمة في الدراسة:

تعتبر منهجية NARDL امتدادا لنموذج ARDL الخطي وقد تم تطويرها سنة 2014 من طرف (Shinandall)، حيث تسمح هذه النماذج بدراسة العلاقة غير الخطية و المتماثلة بين المتغيرات وذلك في الأجلين القصير والطويل، كما تعتمد منهجية NARDL على تقدير علاقة عدم التماثل للمعلمات في الأجل الطويل وفق العلاقة التالية[1]:

$$Y_t = \beta_1^+ x_t^+ + \beta_1^- x_t^- + u_t$$

حيث x تم تجزئته إلى x^+ و x^-، وهي عبارة عن المجموع الجزئي للقيم الموجبة والسالبة كما يلي:

$$x_j^- = \sum_{j=1}^{t} \Delta x_j^- = \sum_{j=1}^{t} \min(\Delta x_{j,} 0), x_j^+ = \sum_{j=1}^{t} \Delta x_j^+ = \sum_{j=1}^{t} MAX(\Delta x_j, 0)$$

هذه المنهجية تم تطبيقها في دراسة التكامل غير المتماثل على أساس المجموع الجزئي من قبل Schorderet في دراسته لعلاقة البطالة بالإنتاج وفق منهجية NARDL، ثم بعد الحصول على الصدمات السلبية و الإيجابية قام كل من Shin, Yu and Greenwood-Nimmo(2014) بدمج العلاقة الأولى لمنهجية ARDL واستخدام المجموع الجزئي لنحصل على معادلة NARDL على الشكل التالي[2]:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \rho_1 y_{t-1} + \theta_1^+ x_{t-1}^+ + \theta_1^- x_{t-1}^- + \sum_{j=1}^{p} \gamma_j \Delta y_{t-j} + \sum_{j=0}^{q} \left(\delta_j^+ \Delta x_{t-j}^+ + \delta_j^- \Delta x_{t-j}^-\right) + \varepsilon_t$$

[1] -Shin, Y., Yu, B., & Greenwood-Nimmo, M.(2014) . **Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in a non linear ARDL Frameworkhe** .. Festschrift in Honor of peter Schmidt Econometric Methods and Application : Robin C. Sickles. William C. Horrace Editors, Springer Science + Business Media New York, PP.281-314.

[2] - Turan, T., & Karakas, M.(2018). **Asymmetries in Twin Deficit Hypothesis : Evidence From CEE Countries.journal of Economics**, Slovak Academy of Sciences , 66(6),pp. 580-597.

حيث: $\rho_1, \theta_1^-, \theta_1^+$ تمثل المعلمات في الأجل الطويل و $\gamma, \delta_1^-, \delta_1^+$ تمثل المعلمات في الأجل القصير.

وتتميز منهجية NARDL باختبار إضافي و هو اختبار التماثل Symmetry باستعمال اختبار Wild test حيث يتم اختبار الفرضية الصفرية التالية في الأجل الطويل:

$$H_0 : \left(\beta^+ = -\frac{\theta^+}{\rho}\right) = \left(\beta^- = -\frac{\theta^-}{\rho}\right)$$

ويتم أيضا في الأجل القصير اختبار فرضية العدم التالية:

$$H_0 : \sum_{j=1} \delta^+ = \sum_{j=1} \delta^-$$

المبحث الثاني : دراسة قياسية للأثر غير الخطي نفقات التسيير والتجهيز على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)

لغرض دارسة أثر كل من نفقات التسيير والتجهيز على التنويع الاقتصادي في الجزائر استخدمنا بيانات سنوية للفترة 1980-2019، وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية قمنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي ذي الفجوات الزمنية الموزعة NARDL وذلك بعد عدة تقديرات لنماذج مختلفة، حيث يمكن تطبيق هذه المنهجية بغض النظر عما إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة في المستوى I(0)، أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، الشرط الوحيد أن لا تكون إحدى المتغيرات أو كلاهما متكاملة من الدرجة الثانية I(2)، وأن لا تكون السلاسل من نوع TS، كذلك يمكن استخدام هذه المنهجية في حالة صغر حجم العينة عكس أغلب اختبارات التكامل التقليدية التي تشترط أن يكون حجم العينة كبير لتكون النتائج أكثر دقة.

المطلب الأول: الخطوات الأولية لتقدير نموذج NARDL

وفقا للهدف من تقدير هذا النموذج المتمثل في دراسة الأثار غير المتماثلة لنفقات التسيير والتجهيز من خلال تجزئتها إلى صدمات موجبة وأخرى سالبة وقياس أثرها على مؤشر التنويع الاقتصادي، ثم تحديد المتغيرات المستخدمة وهي:

- **المتغير المستقل:**
- لوغاريتم معدل نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي LGGPIB
- لوغاريتم معدل نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي LGEPIB

- **المتغير التابع:** لوغاريتم درجة التنويع الاقتصادي و الذي يرمز له بالرمز LHH، يعبر عليه بالمؤشر المركب لهيرشمان هرنفدال.

الفرع الأول: تقديم الصيغة الرياضية للنموذج

بعد تقدير مجموعة من النماذج لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة، تم اختيار نموذج لوغاريتمي – لوغاريتمي (LOG-LOG) لعدة أسباب منها تقدير المرونات المناسبة بالنسبة للسياسة الاقتصادية و كذا لمعالجة عدم الاستقرارية الذي يعود إلى اختلاف التباين، بالإضافة تبين أن هذا النموذج أكثر ملائمة مقارنة بالنماذج الأخرى اعتمادا على المؤشرات التالية: معنوية المتغيرات التفسيرية، أكبر قيمة لإحصائية فيشر المحسوبة F، أكبر قيمة لمعامل التحديد R2، أقل قيمة لمعايير AKAIKE، HANNAN-QUINN،SCHWARZ.

عليه تكون معادلة النموذج وفقا للصيغة الأتية:

$$lHH = f(LGEPIB, LGGPIB)$$

- **بيانات متغيرات النموذج** : البيانات المستعملة في هذا النموذج محصلة من منشورات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية وتشمل الفترة (1980-2019)، وبالنسبة لمتغير درجة التنويع الاقتصادي المعبر عليه بالمؤشر المركب لهيرشمان هرنفدال بمفهومه الواسع والذي تم حسابه بالصيغة الرياضية المذكورة في الفصل الأول من البحث بالاعتماد على 6 قطاعات تنويع الناتج المحلي الإجمالي- تنويع العمالة –تنويع الإيرادات –تنويع تراكم رأس المال – تنويع الصادرات وتنويع الواردات ثم قدر المؤشر المركب للتنويع اعتمادا على الوسط الحسابي للمعاملات التنويع البسيطة للمتغيرات الستة.

الفرع الثاني: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

قبل تطبيق منهج NARDL للتكامل المشترك للمتغيرات الدراسة يجب أولا التأكد أنها ليست متكاملة من الرتبة الثانية I(2) ويتم دراسة الاستقرارية بالاعتماد على اختبار فيليب بيرون (PP) وديكي فولر (ADF) والتي يمكن الحصول على نتائجهما مباشرة وفي نفس الوقت بالنسبة لكل المتغيرات بالاعتماد على البرمجية المعدة خصيصا في برنامج eviews 10 نتائج الملحق رقم (01) والملحقة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4– 1): درجة استقراريه متغيرات الدراسة القياسية

من نوع I(0)	من نوع I(1)
/	LHH, LGEPIB, LGGPIB

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01)

يتضح من الجدول أن القيم الإحصائية المحسوبة لاختبارات PP و ADF أصغر (بالقيمة المطلقة) من الإحصائية المجدولة في النماذج الثلاثة عند مستوى المعنوية 5%، ومنه نقبل الفرضية ($H0 : \lambda=0$) أو($H0 : \phi 1=1$) بإضافة الى عدم معنوية الاتجاه العام في النموذج الثالث بالنسبة لكل السلاسل وهذا يعني أن هذه السلاسل غير مستقرة من نوع DS في حين تصبح القيم المحسوبة لهذه الاختبارات للسلاسل المفرقة من الدرجة الأولى اكبر من الجدولية عند مستوى المعنوية 5% وبالتالي فهي مستقرة من الدرجة الأولى I(1)

المطلب الثاني – اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود bounds test)

إن اختبار التكامل المشترك يكشف عن إمكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل غير المستقرة في المستوى، وللقيام باختبار التكامل المشترك نستخدم اختبار الحدود bounds test الخاص بنموذج NARDL، وذلك باختبار الفرضيتين التاليتين:

-فرضية العدم: عدم وجود تكامل مشترك (لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات)
-الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك : وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

الجدول رقم (4–2): نتائج اختبار التكامل المشترك(اختبار الحدود bounds test)

النموذج	قيمة فيشر المحسوبة Fcal	التأخير	مستوى المعنوية	قيمة فيشر الجدولية Ftab		القرار
				I(0)	I(1)	
Log-log	5,998	04	1%	3,29	4,37	رفض فرضية العدم H0
			5%	2,56	3,49	
			10%	2,2	3,09	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (2)

يوضح الجدول رقم(4-2) نتائج إحصائية F لاختبار الحدود bounds test، حيث نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة تساوي الى 5,998 بالنسبة للنموذج Log-log وهي أكبر من الحدود العليا لإحصائية F الحرجة (الجدولية) 3,09 و3,49 الموافقة لمستويات المعنوية 10%، 5% على الترتيب، وعليه نرفض فرضية العدم أي أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل للقيم الموجبة والسالبة لكل من لوغاريتم معدل نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي LGGPIB و لوغاريتم معدل نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي LGEPIB على لوغاريتم درجة التنويع الاقتصادي LHH خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: تقدير معلمات النموذج للأجلين الطويل و القصير

بما أن نموذج NARDL يتطلب إدخال المتغيرات المتأخرة زمنيا كمتغيرات تفسيرية فإن نموذج NARDL الأمثل من حيث عدد التأخيرات للمتغيرات المدرجة في النموذج هو NARDL (2,3,4,2,1) وذلك بالاعتماد عل معيار Akaike كما يظهر في الملحق رقم (3)، يمكن الحصول على نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-3): نتائج تقدير معلمات الأجلين الطويل والقصير لنموذج (NARDL)

النموذج	LOG-LOG		
علاقة الأجل الطويل			
المتغير	المعلمة coef	إحصائية T	الإحتمال P
LGEPIB-NEG	0,1550	2,7785	0,0124
LGEPIB-POS	0,5641	6,3117	0,0000
LGGPIB-NEG	-0,1290	-0,7777	0,4468
LGGPIB-POS	-0,7039	-5,9044	0,0000
C	-1,0003	-26,0580	0,0000
علاقة الأجل القصير			
D(LHH (-1))	0,3780	2,4303	0,0258
D(LGEPIB NEG)	0,7320	5,2221	0,0001
D(LGEPIB NEG (-1))	0,2506	2,2956	0,0339
D(LGEPIB NEG (-2))	0,5718	5,3084	0,0000
D(LGEPIB POS)	-0,1309	-1,1608	0,2609
D(LGEPIB POS (-1))	-0,5931	-3,9757	0,0009
D(LGEPIB POS (-2))	-1,0806	-6,9751	0,0000
D(LGEPIB POS (-3))	-0,5902	-3,6900	0,0017
D(LGGPIB NEG)	-0,0704	-0,3192	0,7532
D(LGGPIB NEG (-1))	0,7523	3,4237	0,0030
D(LGGPIB POS)	-0,4154	-1,7417	0,0986
COINTEQ(-1)	-1,6431	-6,7813	0,0000

المصدر :من اعداد الطالب باعتماد على مخرجات eviews10 الملحقين رقم (4،5)

المطلب الرابع : تشخيص النموذج وتفسير نتائج الدراسة

بعد تقدير علاقة الأجل القصير والطويل بين متغيرات الدراسة يتم في هذا المطلب تشخيص النموذج المقدر و تفسير نتائجه.

الفرع الأول: تشخيص النموذج:

من أجل تأكيد صحة نتائج التقدير لابد من المرور بالاختبارات التشخيص التالية:

- على ضوء نتائج معادلتي الأجل الطويل والقصير لنموذج NARDL السابقة نجد أن حدّ معلمة تصحيح الخطأ COINTEQ(-1) جاءت سالبة (-1,6431) ومعنوية (prob=0,0000) مما يدل على صحة نموذج NARDL في التقدير، اي أنه هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج ، وتعني هذه القيمة السالبة أن مؤشر التنويع الاقتصادي يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) تعادل 164% وبعبارة أخرى نقول أن مؤشر التنويع الاقتصادي يصحح من اختلال قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو 164% أي أنه عندما ينحرف مؤشر هيرشمان هرنفندال للتنويع الاقتصادي خلال المدى القصير في الفترة (T-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد ،فإنه يتم تصحيح ما يعادل 164% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (T) ،ومن ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل عالية نحو التوازن، بمعنى أن مؤشر التنويع الاقتصادي يستغرق ما يقارب 0,6 سنة (1,64/1) باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير في المتغيرات المفسرة.

- يتضح كذلك من خلال نتائج تقدير نموذج NARDL (2,3,4,2,1) (الملحق رقم 06) ان قيمة معامل التحديد قد بلغت 0,8733، وهو ما يدل على أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر لنا ما يربو عن 87% من التقلبات في حجم التنويع الاقتصادي. كما أن إحصائية Durbin-Watson 2,5758 لا توحي إلى وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء من الدرجة الاولى.

1- اختبار مضاعف لاغرنج للارتباط التسلسلي بين البواقي (LM)serial correlation: من الملحق رقم (7) تشير قيمة F المحسوبة 2,3293 باحتمال 0,1019 والتي هي أكبر من 0,05، إلى قبول فرضية العدم التي تنص على أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

2- اختبار ثبات التباين الاخطاء (ARCH)Heteroscedasticity: من خلال الملحق رقم (8) تشير قيمة F المحسوبة0,2051 باحتمال 0,6536 (وهي أكبر مستوى المعنوية 5%) الى قبول فرضية العدم التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

3- اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج (Reset)Ramsy: من خلال الملحق رقم (9) يبين لنا هذا الاختبار صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر، حيث أن قيمة F المحسوبة 0,2947 باحتمال 0,5943 وهي أكبر من 0,05، وبتالي نقبل فرضية العدم القائلة بصحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

4- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (JB)Jarque-Bera: تشير قيمة هذه الإحصائية 2,0551 الى قبول فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر، لأن قيمة الاحتمال الخاص بهذا الاختبار 0,3578 وهي أكبر من 0,05، ومنه فإن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا وذلك وفقا لنتائج الملحق رقم (10).

5- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج على طول الفترة: يتضح من خلال هذا الشكل أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا عبر فترة الدراسة حيث تواجد منحنى التباين لإحصائية الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%

الشكل (4-1): الأشكال البيانية لإحصائية كل من CUSUMSQ و CUSUM

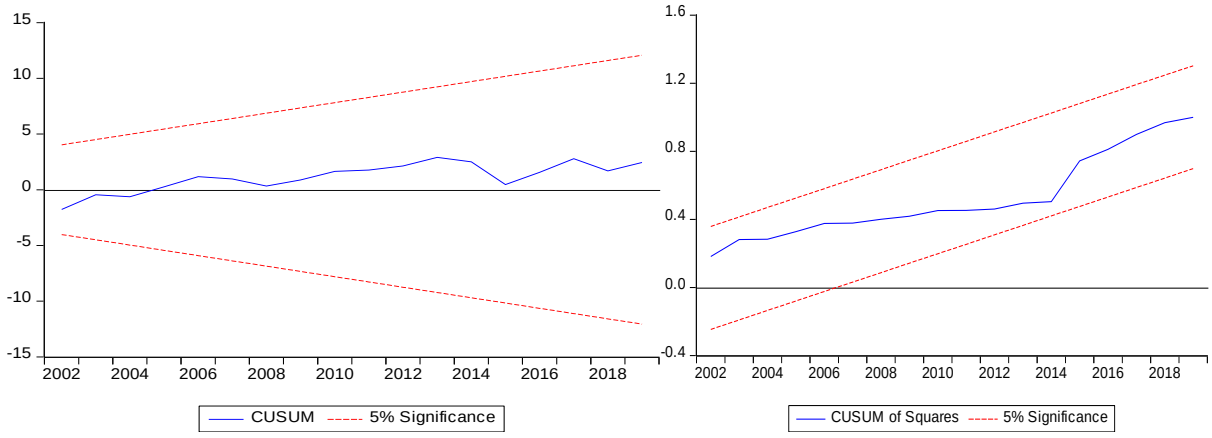

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews 10

6- اختبار قدرة النموذج على التنبؤ: ويتم ذلك من خلال تمثيل بواقي التقدير و توضيحها من خلال الشكل الأتي:

الشكل رقم(4-2) : رسم بياني للقيم الحقيقية والمقدرة و البواقي للنموذج المقدر

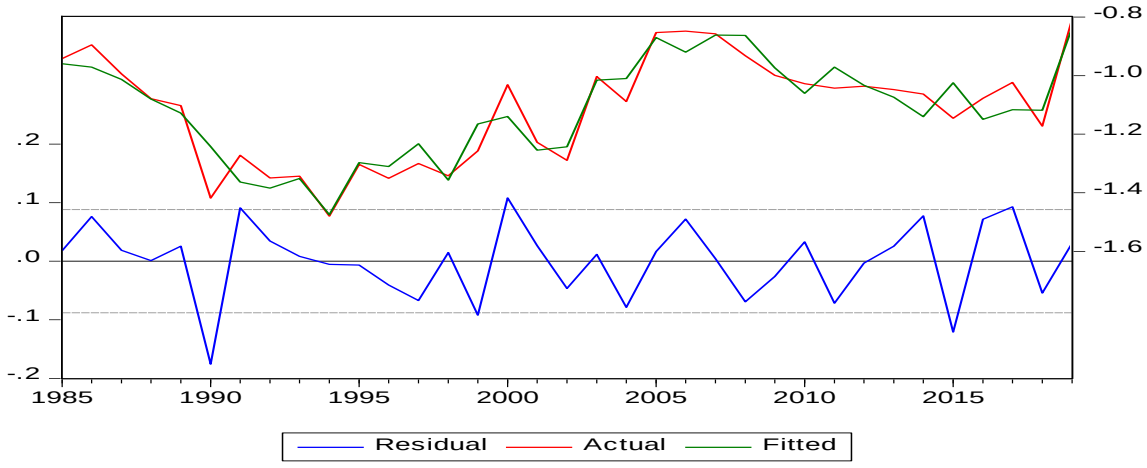

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك تتطابق شبه تام بين القيم الحقيقية والمقدرة، كما أن قيم البواقي تتذبذب عموما داخل مجال الثقة وذلك خلال فترة الدراسة مما يدل على قدرة النموذج على التنبؤ.

7- اختبار عدم التماثل:

كما ذكرنا سابقا فإن منهجية NARDL تتميز عن غيرها باختبار التماثل، نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول رقم (4-4) كما يلي:

الجدول رقم (4-4): نتائج اختبار عدم التماثل في الأجلين الطويل و القصير

المتغيرة	الأجل الطويل			
	فرضية العدم H0	F-statistique	الإحتمال P	القرار
LGEPIB	-c(3)/c(2)=-c(4)/c(2)	4,4949	0,0482	رفض H0
LGGPIB	-c(6)/c(2)=0	3,8731	0,0647	رفض H0
	الأجل القصير			
LGEPIB	c(8)+c(9)+(10)= c(12)+c(13)+c(14)	4,6842	0,0441	رفض H0
LGGPIB	C(17)=0	23,7813	0,0001	رفض H0

المصدر :من اعداد الطالب باعتماد على مخرجات eviews10 الملاحق رقم (11-12-13-14)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الاحتمال المرافق لإحصائية فيشر F بالنسبة لمتغيرة لوغاريتم معدل نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من 0,05، أي أننا نرفض فرضية العدم ونقر بعدم وجود تماثل بين القيم الموجبة والسالبة في الأجل الطويل والقصير، نفس الشيء بالنسبة لمتغيرة لوغاريتم معدل نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث أن الاحتمال المرافق لإحصائية فيشر F أقل من 0,1 في الأجل الطويل و اقل من 0,05 في الأجل القصير أي أننا نرفض فرضية العدم ونقر بعدم وجود تماثل بين القيم الموجبة والسالبة في الأجل الطويل و القصير.

8- الأثار التراكمية للتغيرات الايجابية و السلبية للوغاريتم معدل نفقات التسيير و التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي على لوغاريتم مؤشر التنويع الاقتصادي:

لتوضيح التأثير غير المماثل في الأجلين القصير و الطويل لكل من لوغاريتم معدل نفقات التسيير والتجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي على لوغاريتم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر يمكن الاستعانة بالمضاعفات الديناميكية، حيث تعمل هذه الأخيرة على إيجاد سلوك تعديل التوازن قبل التأثير إلى التوازن الجديد وبعد التأثير.

الشكل رقم (4-3):الأثار التراكمية للتغيرات الايجابية و السلبية للوغاريتم معدل نفقات التسيير و التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي على مؤشر التنويع الاقتصادي

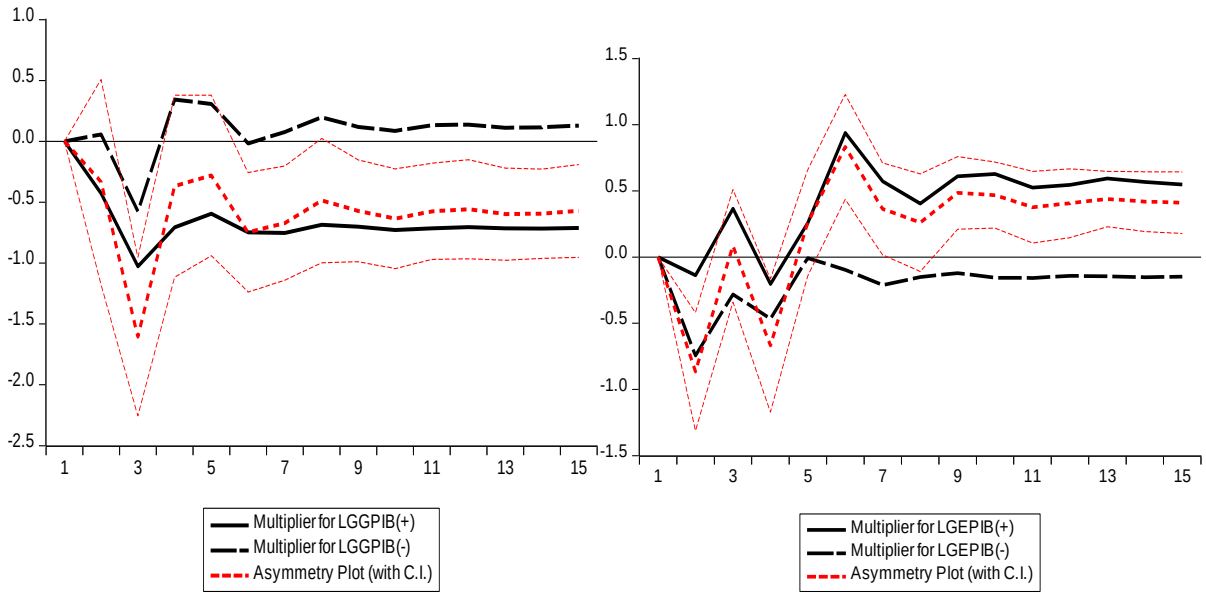

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews 10

يوضح الشكل أعلاه المضاعفات الديناميكية لمدة 15 سنة، حيث تشير النتائج إلى استجابة قوية للتغيرات الموجبة بالنسبة لوغاريتم معدل نفقات التجهيز والتسيير حيث يظهر هذا التقارب تدريجيا نحو معاملات الأجل الطويل مقارنة بالتغيرات السالبة التي جاءت استجابتها غير معنوية وهذا ما يدعم النتائج المتحصل عليها.

الفرع الثاني: تحليل و تفسير النتائج:

ويمكن أن نستدل من نموذج التقدير في الأجلين الطويل والقصير على ما يلي:

– يوجد أثر إيجابي ومعنوي للوغاريتم معدل نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها السالبة و الموجبة على لوغاريتم مؤشر تنويع هيكل الاقتصاد في الأجل الطويل عند مستوى المعنوية 5 % حيث بلغت قيمتهم على الترتيب 0,1550، 0,5641 ، وهو ما يعني ان زيادة معدل نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها السالبة بـ 1% يؤدي الى انخفاض مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 0,1550 % ، و زيادة معدل نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها الموجبة بـ 1% يؤدي الى ارتفاع مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 0,5641 % ، عموما تعتبر هذه العلاقة غير موافقة للنظرية الاقتصادية لأن نفقات التجهيز لها دور أساسي في دعم النمو الاقتصادية من خلال تدعيم البنية التحتية وتنمية القطاعات غير النفطية وأن أثارها تتأتى على المدى الطويل والمتوسط الأجل، أما في الأجل القصير هناك تأثير سلبي و معنوي للوغاريتم معدل نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها الموجبة المبطئة لفترة واحدة ولفترتين وثلاث فترات على لوغاريتم مؤشر التنويع الاقتصادي حيث بلغت قيمتهم على الترتيب 0,5931-، 1,0806-،

0,5902- وهو ما يعني ان زيادة معدل نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها الموجبة المبطئة لفترة واحدة ولفترتين وثلاث فترات بـ 1% يؤدي الى انخفاض مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 0,5931 %، 1,0806 %، 0,5902 % على التوالي. كما يوجد تأثير إيجابي و معنوي للوغاريتم معدل نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها السالبة غير المبطئة و المبطئة لفترة واحدة و لفترتين على لوغاريتم مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل القصير، حيث بلغت قيمتهم على الترتيب 0,7320، 0,2506، 0,5718 وهو ما يعني ان زيادة معدل نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها السالبة غير المبطئة و المبطئة لفترة واحدة ولفترتين بـ 1% يؤدي الى انخفاض مؤشر التنويع الاقتصادي

بـ 0,7320 %، 1,2506 %، 0,5718 % على التوالي، وتعتبر هذه العلاقة موافقة للنظرية الاقتصادية لأن نفقات التجهيز لها دور أساسي في دعم النمو الاقتصادية من خلال تدعيم البنية التحتية وتنمية القطاعات غير النفطية.

– يوجد أثر سلبي وغير معنوي للوغاريتم نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها السالبة على لوغاريتم مؤشر تنويع هيكل الاقتصاد في الأجل الطويل عند مستوى المعنوية 5%، مما يدل على أن لوغاريتم معدل نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها السالبة لا تؤثر على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل، كما يوجد أثر سلبي و معنوي للوغاريتم معدل نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها الموجبة على لوغاريتم مؤشر تنويع هيكل الاقتصاد في الأجل الطويل عند مستوى المعنوية 5 % حيث بلغت قيمة المعلمة 0,7039- وهو ما يعني ان زيادة معدل نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها الموجبة بـ 1% يؤدي الى انخفاض مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 0,7039 % أما في الأجل القصير هناك تأثير إيجابي و معنوي للوغاريتم معدل نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها السالبة المبطئة لفترة واحدة على لوغاريتم مؤشر التنويع الاقتصادي حيث بلغت قيمة المعلمة 0,7523 وهو ما يعني ان زيادة معدل نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها السالبة المبطئة لفترة واحدة بـ 1 % يؤدي الى انخفاض مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 0,7523 % كما يوجد تأثير سلبي و معنوي للوغاريتم معدل نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها الموجبة غير المبطئة على لوغاريتم مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل القصير، حيث بلغت قيمة المعلمة 0,4154- وهو ما يعني ان زيادة معدل نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها الموجبة غير المبطئة بـ 1% يؤدي الى انخفاض مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 0,4154 %، حيث تعتبر نتائج الأجل القصير و الطويل منطقية اقتصاديا حيث نجد ان نفقات التسيير المتكونة اساسا من اجور وتحويلات العمال في المؤسسات العمومية التي تنتمي في مجملها الى قطاع الخدمات او الصناعة عموما، لذلك ارتفاع هذه الاخيرة يعني هروب جزء كبير من اليد العاملة الى احد هاته القطاعات على حساب القطاعات الاخرى مما يؤدي الى ازدهار تلك القطاعات مقارنة بالقطاعات الاخرى و هو ما يشكل خلل في مؤشر التنويع.

المبحث الثالث: تقدير عتبة الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARMEY

في هذا المبحث سنقوم بتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال تقدير عتبة الانفاق العام على التنويع الاقتصادي في الجزائر اعتمادا على نموذج أرمي وذلك بإدراج متغير مربع الإنفاق وتقدير العلاقة الطويلة الأجل باستعمال منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

المطلب الأول: تقدير الحجم الأمثل لنفقات التجهيز خلال فترة الدراسة

لتقدير الحجم الأمثل للنفقات التسيير والتجهيز المحفز للنمو خارج قطاع المحروقات والذي يخفض من قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي HH لهيرشمان هيرفندال نقوم بإدراج متغير مربع معدل نفقات التجهيز والتسيير ضمن النموذج السابق المقدر بواسطة منهجية ARDL، بعد التأكد من أن هذا المتغير مستقر في الدرجة أقل من الدرجة الثانية I(2) نقوم بتقدير النموذج التالي :

$$LHH = \beta_0 + \beta_1 LGE + \beta_2 LGE^2 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

وعليه تكون نتائج تقدير النموذج رقم (01) في الأجل الطويل باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (4-5): نتائج تقدير نموذج الحجم الأمثل لنفقات التجهيز نموذج رقم (01)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LHH1)
Selected Model: ARDL(2, 0, 0)
Case 1: No Constant and No Trend
Date: 02/17/22 Time: 23:04
Sample: 1980 2019
Included observations: 38

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LHH1(-1)*	-0.241527	0.145284	-1.662448	0.1056
LGE**	-0.055604	0.033313	-1.669155	0.1043
LGE2**	0.002699	0.001703	1.585058	0.1222
D(LHH1(-1))	-0.278357	0.188121	-1.479668	0.1482

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 1: No Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGE	-0.230220	0.057245	-4.021666	0.0003
LGE2	0.011174	0.004341	2.574079	0.0146

المصدر :من اعداد الطالب باعتماد على مخرجات eviews10

وعليه تصبح المعادلة رقم (01) على الشكل التالي:

$$LHH = -0{,}23022\ LGE + 0{,}011174\ LGE^2$$

من أجل إيجاد القيمة الدنيا التي تعبر عن معدل نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي يخفض من مؤشر التنويع الاقتصادي HH نشتق المعادلة كما يلي:

$$\frac{\delta LHH}{\delta LGE} = 0$$

$$LGE = -\frac{\beta_1}{2\beta_2} = \frac{0{,}23022}{2 * 0{,}011174} = 10{,}30$$

$$GE = e^{LGE} = e^{10{,}30} = 29732$$

وعليه نفقات التجهيز المثلى التي تخفض من قيمة مؤشر التنويع HH من خلال النموذج المقدر تقدر بـ 29732 مليون دينار أقل من متوسط هذه النفقات خلال فترة الدراسة الذي يقدر بـ 908973,6 مليون دينار وبمقارنة القيمة المثلى مع قيم نفقات التجهيز خلال الفترة (1980-2019) يلاحظ أن زيادة نفقات التجهيز عن حدها الأمثل كان ابتداء من سنة 1981.

المطلب الثاني: تقدير الحجم الأمثل لنفقات التسيير خلال فترة الدراسة

لتقدير الحجم الأمثل لنفقات التسيير المحفز للنمو خارج قطاع المحروقات و الذي يخفض من قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي HH لهيرشمان هيرفندال نقوم بإدراج متغير مربع معدل نفقات التسيير وتقدير النموذج التالي:

$$LHH = \beta_0 + \beta_1 LGG + \beta_2 LGG^2 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

وعليه تكون نتائج تقدير النموذج رقم (02) في الأجل الطويل باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (4-6): نتائج تقدير نموذج الحجم الأمثل لنفقات التسيير نموذج رقم (02)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LHH1)
Selected Model: ARDL(2, 0, 0)
Case 1: No Constant and No Trend
Date: 02/17/22 Time: 23:46
Sample: 1980 2019
Included observations: 38

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LHH1(-1)*	-0.233382	0.138685	-1.682827	0.1016
LGG**	-0.053470	0.029863	-1.790476	0.0823
LGG2**	0.002541	0.001477	1.719968	0.0945
D(LHH1(-1))	-0.284331	0.185546	-1.532404	0.1347

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 1: No Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGG	-0.229108	0.062275	-3.678988	0.0008
LGG2	0.010886	0.004545	2.395179	0.0223

المصدر :من اعداد الطالب باعتماد على مخرجات eviews10

وعليه تصبح المعادلة رقم (02) على الشكل التالي:

$$LHH = -0{,}229108\, LGG + 0{,}010886\, LGG^2$$

من أجل إيجاد القيمة الدنيا التي تعبر عن حجم نفقات التسيير الذي يخفض من مؤشر التنويع الاقتصادي HH نشتق المعادلة كما يلي:

$$\frac{\delta LHH}{\delta LGG} = 0$$

$$LGG = -\frac{\beta_1}{2\beta_2} = \frac{0{,}229108}{2 * 0{,}010886} = 10{,}52$$

$$GG = e^{LGG} = e^{10{,}52} = 37049$$

وعليه نفقات التسيير المثلى التي تخفض من قيمة مؤشر التنويع HH من خلال النموذج المقدر تقدر بـ 37049 مليون دينار أقل من متوسط هذه النفقات خلال فترة الدراسة الذي يقدر بـ 1558400 مليون دينار وبمقارنة القيمة المثلى مع قيم نفقات التسيير خلال الفترة (1980-2019) يلاحظ أن زيادة نفقات التسيير عن حدها الأمثل كان ابتداء من سنة 1981 وعليه نستنتج من خلال النتائج المتحصل عليها أن نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر لا تتميز بالكفاءة اللازمة لذا لابد من إتباع سياسة لترشيد النفقات وتبني سياسات اقتصادية أخرى غير الزيادة في النفقات لتحقيق التنويع الاقتصادي.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل من الدراسة قمنا بدراسة أثر معدل نفقات التجهيز والتسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي على مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على بيانات سنوية (1980-2019)، وباستخدام منهجية الانحدار الذاتي غير الخطي للفجوات الزمنية المبطئة NARDL، كما قمنا أيضا بتقدير عتبة معدل الإنفاق العام ومعدل نفقات التجهيز والتسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي على التنويع الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARMEY.

وفي سياق فترة وحالة الدراسة بينت نتائج تقدير علاقة الأجل الطويل عن وجود أثر إيجابي ومعنوي للوغاريتم معدل نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها السالبة والموجبة على لوغاريتم مؤشر تنويع هيكل الاقتصاد في الأجل الطويل عند مستوى المعنوية 5 % حيث بلغت قيمتهم على الترتيب 0,1550، 0,5641 على التوالي وكذا وجود أثر سلبي وغير معنوي للوغاريتم نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها السالبة على لوغاريتم مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل عند مستوى المعنوية 5%، مما يدل على أن لوغاريتم معدل نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها السالبة لا تؤثر على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل، كما يوجد أثر سلبي و معنوي للوغاريتم معدل نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها الموجبة على لوغاريتم مؤشر التنويع في الأجل الطويل عند مستوى المعنوية 5 % حيث بلغت قيمة المعلمة 0,7039-.

وبعد تقدير عتبة نفقات التجهيز والتسيير باستخدام نموذج ARMEY باستخدام منهجية ARDL توصلنا الى أن الحجم الأمثل لنفقات التجهيز الذي يخفض من مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر يقدر بـ 29732 مليون دينار والحجم الأمثل لنفقات التسيير يقدر بـ 37049 مليون دينار أقل من متوسط هذه النفقات خلال فترة الدراسة وبمقارنة القيمة المثلى مع قيم نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة (1980-2019) يلاحظ أن زيادة نفقات التسيير والتجهيز عن حدها الأمثل كان ابتداء من سنة 1981 وعليه نستنتج من خلال النتائج المتحصل عليها أن نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر لا تتميز بالكفاءة اللازمة لذا لابد من إتباع سياسة لترشيد النفقات وتبني سياسات اقتصادية أخرى غير الزيادة في النفقات لتحقيق التنويع الاقتصادي.

خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تنويع هيكل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات في الجزائر، حيث تطرقت الدراسة إلى المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي والإنفاق العام والعلاقة النظرية والتجريبية بين الإنفاق العام والتنويع والنمو الاقتصادي، كما تطرقت الدراسة أيضا إلى تحليل تطور الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي المعبر عنه بمؤشر هيرشمان هيرفندال لتنويع الاقتصاد الجزائري حيث تبين من خلال تحليل هذا المؤشر أن الاقتصاد الوطني لا يزال قائم على ريع المحروقات وبعيدا عن مستويات التنويع المستهدفة وذلك رغم الاستثمارات العمومية الضخمة، الأمر الذي أصبح يتطلب اتخاذ الحكومة الإجراءات اللازمة والضرورية لأجل ترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته من أجل استكمال برامج التنمية وإيجاد حلول خارج قطاع المحروقات، كما قمنا أيضا في الجانب القياسي بقياس أثر معدل نفقات التجهيز والتسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي على مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على بيانات سنوية (1980-2019)، وباستخدام منهجية الانحدار الذاتي غير الخطي للفجوات الزمنية المبطئة NARDL، كما قمنا أيضا بتقدير عتبة معدل الإنفاق العام ومعدل نفقات التجهيز والتسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي على التنويع الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARMEY.

اختبار الفرضيات

– يقاس التنويع الاقتصادي بعدة مؤشرات احصائية تتفاوت كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، فتعبر بعضها على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف أو على مفهوم التنوع كمعامل هيرشمان هرفندال الذي يعد الأكثر شيوعا **مما يدل على صحة الفرضية الأولى؛**

– بعد تحليل مؤشر التنويع الاقتصادي لهيرشمان هرفندال تبين أن الاقتصاد الجزائري يتميز بعدم التنوع لارتباطه الكبير بقطاع المحروقات **مما يدل على صحة الفرضية الثانية؛**

– ترتبط سياسة الانفاق العام بالتنويع الاقتصادي من خلال مساهمتها في تطوير الانتاج وترقية الصادرات اللذان يعتبران المحوران الأساسيان في التنويع **مما يدل على صحة الفرضية الثانية؛**

– يوجد أثر غير متماثل لمعدل نفقات التجهيز والتسيير إلى الناتج المحلي الاجمالي على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل والقصير **مما يدل على صحة الفرضية الرابعة؛**

– تجازوت نفقات التجهيز والتسيير حجمها الأمثل من خلال نتائج نموذج أرمي المقدر بواسطة منهجية ARDL **مما يدل على صحة الفرضية الخامسة؛**

– زيادة نفقات التسيير والتجهيز عن حدها الأمثل كان ابتداء من سنة 1981 وعليه نستنتج من خلال النتائج المتحصل عليها أن نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر لا تتميز بالكفاءة اللازمة لذا لابد من إتباع سياسة لترشيد النفقات وتبني سياسات اقتصادية أخرى غير الزيادة في النفقات لتحقيق التنويع الاقتصادي **مما يدل على صحة الفرضية السادسة.**

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة النظرية والتحليلية تم استخلاص النتائج الأتية:

– أن تنويع الهيكل الاقتصادي أصبح لزاما على كل دولة ذات اقتصاد ريعي سواء كانت تعتمد على النفط أو الغاز أو على الموارد السياحية أو غيرها، فنظرا للتقلبات الكثيرة للأسعار التي شهدها العالم بين انخفاض وارتفاع، فإن الوقت لا يحتمل التأجيل، ومن لم يسرع في تنويع مصادر دخله سيؤدي بنفسه حتما لمخاطر اقتصادية وسياسية هو في غنى عنها .

– لسياسة الإنفاق العام أهمية خاصة في استغلال الإيرادات المالية المتاحة وتوجيه الاقتصاد الوطني تحقيقا للتنويع الاقتصادي، لما تسهم به من تنويع انتاجي من خلال الانفاق الاستثماري والاجتماعي من جهة، وترقية وتنويع للصادرات بما توفره هذه السياسة من مزايا جبائية واعانات انتاجية تستهدف المستثمرين المحليين والأجانب من جهة أخرى.

– من خلال تحليل مؤشر هيرشمان هرفندال لتنويع الاقتصاد الجزائري بين أن الاقتصاد الوطني لا يزال قائم على ريع المحروقات وبعيدا عن مستويات التنويع المستهدفة وذلك رغم الاستثمارات العمومية الضخمة، الأمر الذي أصبح يتطلب اتخاذ الحكومة الإجراءات اللازمة والضرورية لأجل ترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته من أجل استكمال برامج التنمية وإيجاد حلول خارج قطاع المحروقات.

– سياسة الإنفاق العام في الجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا بالوضعية المالية والتي تحددها مستويات أسعار النفط في السوق النفطية، حيث أن الجزائر تبنت سياسة إنفاق انكماشية خلال فترة انحسار الموارد المالية والتي تتزامن مع أسعار النفط المنخفضة، وسياسة إنفاق توسعية والتي تزامنت مع الوفرة المالية التي تولدها مستويات المرتفعة لأسعار النفط.

من خلال الدراسة القياسية تم التوصل إلى النتائج الأتية

– على ضوء نتائج معادلتي الأجل الطويل والقصير لنموذج NARDL السابقة نجد أن حدّ معلمة تصحيح الخطأ COINTEQ(-1) جاءت سالبة (-1,6431) ومعنوية (prob=0,0000) مما يدل على صحة نموذج NARDL في التقدير، اي أنه هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج ، وتعني هذه القيمة السالبة أن مؤشر التنويع الاقتصادي يصحح من اختلال قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو 164% ومن ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل عالية نحو التوازن، بمعنى أن مؤشر التنويع الاقتصادي يستغرق ما يقارب 0,6 سنة (1,64/1) باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير في المتغيرات المفسرة، كما بينت الاختبارات التشخيصية أن النموذج لا يعاني من مشاكل قياسية.

– يوجد أثر إيجابي ومعنوي للوغاريتم معدل نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها السالبة والموجبة على لوغاريتم مؤشر تنويع هيكل الاقتصاد في الأجل الطويل عند مستوى المعنوية 5 % حيث بلغت قيمتهم على الترتيب 0,1550، 0,5641 ، وهو ما يعني ان زيادة معدل نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها السالبة بـ 1% يؤدي الى انخفاض مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 0,1550 %، وزيادة معدل نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها الموجبة بـ 1% يؤدي الى ارتفاع مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 0,5641 % .

– في الأجل القصير هناك تأثير سلبي ومعنوي للوغاريتم معدل نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها الموجبة المبطئة لفترة واحدة ولفترتين وثلاث فترات على لوغاريتم مؤشر التنويع الاقتصادي حيث بلغت قيمتهم على الترتيب 0,5931-، 1,0806-،0,5902- وهو ما يعني ان زيادة معدل نفقات التجهيز إلى

الناتج المحلي الإجمالي بقيمها الموجبة المبطئة لفترة واحدة ولفترتين وثلاث فترات بـ 1% يؤدي الى انخفاض مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 0,5931 %، 1,0806 %، 0,5902 % على التوالي. كما يوجد تأثير إيجابي ومعنوي للوغاريتم معدل نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها السالبة غير المبطئة والمبطئة لفترة واحدة ولفترتين على لوغاريتم مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل القصير، حيث بلغت قيمتهم على الترتيب 0,7320، 0,2506، 0,5718 وهو ما يعني ان زيادة معدل نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها السالبة غير المبطئة والمبطئة لفترة واحدة ولفترتين بـ 1% يؤدي الى انخفاض مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 0,7320 %، 1,2506 %، 0,5718 % على التوالي.

– يوجد أثر سلبي وغير معنوي للوغاريتم نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها السالبة على لوغاريتم مؤشر تنويع هيكل الاقتصاد في الأجل الطويل عند مستوى المعنوية 5%، مما يدل على أن لوغاريتم معدل نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها السالبة لا تؤثر على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل، كما يوجد أثر سلبي ومعنوي للوغاريتم معدل نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها الموجبة على لوغاريتم مؤشر تنويع هيكل الاقتصاد في الأجل الطويل عند مستوى المعنوية 5 % حيث بلغت قيمة المعلمة 0,7039- وهو ما يعني ان زيادة معدل نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها الموجبة بـ 1% يؤدي الى انخفاض مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 0,7039 %

– في الأجل القصير هناك تأثير إيجابي ومعنوي للوغاريتم معدل نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها السالبة المبطئة لفترة واحدة على لوغاريتم مؤشر التنويع الاقتصادي حيث بلغت قيمة المعلمة 0,7523 وهو ما يعني ان زيادة معدل نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها السالبة المبطئة لفترة واحدة بـ 1 % يؤدي الى انخفاض مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 0,7523 % كما يوجد تأثير سلبي ومعنوي للوغاريتم معدل نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها الموجبة غير المبطئة على لوغاريتم مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل القصير، حيث بلغت قيمة المعلمة 0,4154- وهو ما يعني ان زيادة معدل نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمها الموجبة غير المبطئة بـ 1% يؤدي الى انخفاض مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 0,4154 %.

– بعد تقدير عتبة نفقات التجهيز والتسيير باستخدام نموذج ARMEY باستخدام منهجية ARDL توصلنا الى أن الحجم الأمثل لنفقات التجهيز الذي يخفض من مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر يقدر بـ 29732 مليون دينار والحجم الأمثل لنفقات التسيير يقدر بـ 37049 مليون دينار أقل من متوسط هذه النفقات خلال فترة الدراسة وبمقارنة القيمة المثلى مع قيم نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (1980-2019) يلاحظ أن زيادة نفقات التسيير والتجهيز عن حدها الأمثل كان ابتداء من سنة 1981 وعليه نستنتج من خلال النتائج المتحصل عليها أن نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر لا تتميز بالكفاءة اللازمة لذا لابد من إتباع سياسة لترشيد النفقات وتبني سياسات اقتصادية أخرى غير الزيادة في النفقات لتحقيق التنويع الاقتصادي.

التوصيات

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات العامة التالية:

– في مجال النفقات العامة، تبرز الحاجة إلى ترشيد النفقات ورفع كفاءتها، ففي مجال الإنفاق الرأسمالي، ينبغي العمل على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والابتعاد عن تنفيذ مشاريع ضخمة ذات مردود اقتصادي ضئيل، أما فيما يتعلق بالإنفاق الجاري، فالتحرك المتاح أمام السلطات المالية هو ترشيد الانفاق الجاري، وعدم التمادي في السخاء فيما يتعلق بنظام الرفاه الاجتماعي، والاستخدام غير الصحيح للأموال النفطية والهدر الناجم عنها.

– ضرورة إتباع سياسة مالية حكيمة في أوقات الرخاء كما في أوقات الشدة، بحيث يتم الحفاظ على وضع مالي جيد نسبيا، بحيث تتيح المرونة الكافية للممارسة سياسة مالية تنسجم والتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

– ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة النفط إلى اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة.

أفاق الدراسة: يقترح هذا البحث أفاقا واسعة لبحوث أخرى بإمكانها أن تساهم في حل إشكالية تحقيق التنويع الاقتصادي وعلاقته بسياسة الانفاق العام في الجزائر، ومن أهم العناوين التي يمكن أن تتناولها هذه البحوث نذكر:

– أثر سياسة الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي وذلك بالتعبير عن التنويع بمقاييس أخرى كمؤشر الأونكتاد لتنويع الصادرات ومؤشر فلاديمير كوسوف هذا الأخير يعطي الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي.

– أثر نفقات التسيير والتجهيز على تنويع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

– أثر الإنفاق العام على تنويع الصادرات الجزائرية.

– تقدير عتبة الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج هانسن.

الملاحق

الملحق رقم (1): اختبار إستقرارية المتغيرات

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		LHH1	LGEPIB	LGGPIB
With Constant	t-Statistic	-2.1818	-2.6736	-2.6670
	Prob.	***0.2158***	***0.0877***	***0.0889***
		n0	*	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3957	-2.6580	-3.0181
	Prob.	***0.3760***	***0.2586***	***0.1404***
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.5536	-0.4849	-0.8071
	Prob.	***0.4707***	***0.4994***	***0.3599***
		n0	n0	n0

At First Difference

		d(LHH1)	d(LGEPIB)	d(LGGPIB)
With Constant	t-Statistic	-8.0415	-6.2198	-5.9755
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.9666	-6.1253	-5.8881
	Prob.	***0.0000***	***0.0001***	***0.0001***
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.1441	-6.3159	-6.0258
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		LHH1	LGEPIB	LGGPIB
With Constant	t-Statistic	-2.1593	-2.7378	-2.6373
	Prob.	***0.2238***	***0.0769***	***0.0943***
		n0	*	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3866	-2.7214	-3.0437
	Prob.	***0.3804***	***0.2341***	***0.1339***
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.6754	-0.4602	-1.2452
	Prob.	***0.4180***	***0.5093***	***0.1922***
		n0	n0	n0

At First Difference

		d(LHH1)	d(LGEPIB)	d(LGGPIB)
With Constant	t-Statistic	-8.0182	-6.2271	-7.9940
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.9487	-6.1314	-7.7300
	Prob.	***0.0000***	***0.0001***	***0.0000***
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.1186	-6.3330	-6.9224
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (2):نتائج إختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.998197	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
			Finite Sample:	
Actual Sample Size	35		n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532

الملحق رقم (3): قيم إحصائية AKAIKE لاهم 20 نموذج NARDL مرشح

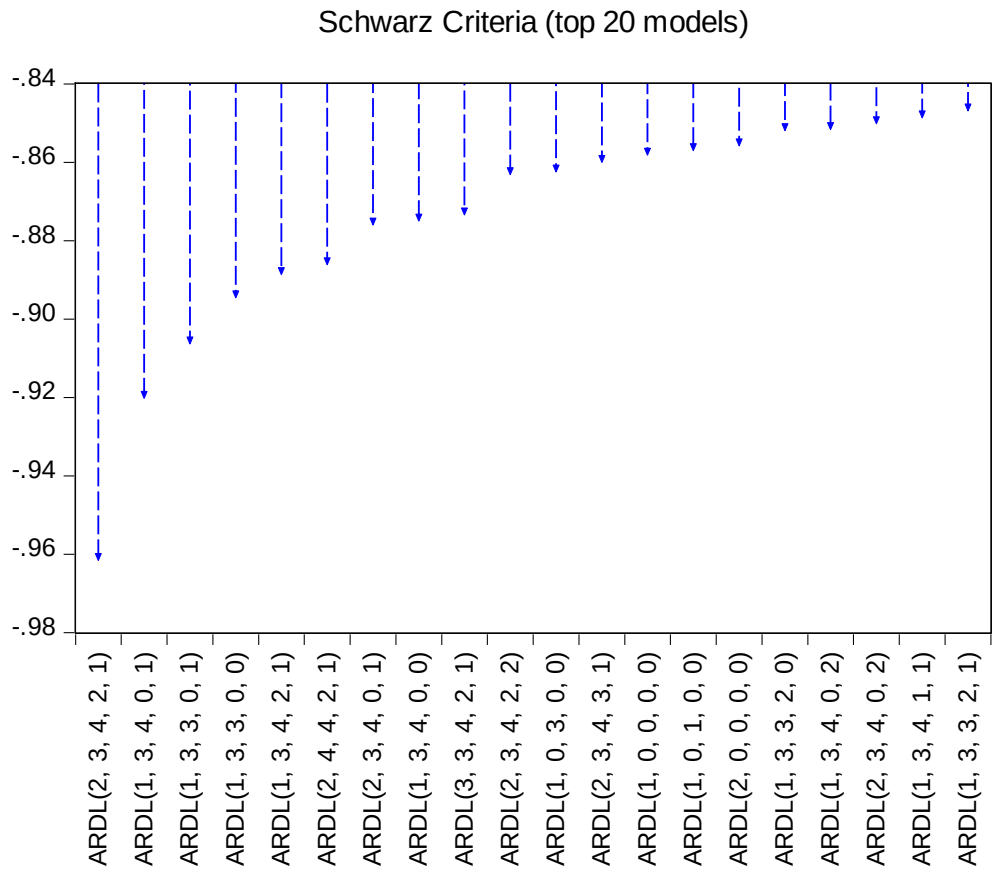

الملحق رقم (4): نتائج تقدير علاقة الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LHH1)
Selected Model: ARDL(2, 3, 4, 2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/15/22 Time: 19:49
Sample: 1980 2019
Included observations: 35

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LHH1(-1))	0.378020	0.155539	2.430390	0.0258
D(LGEPIB_NEG)	0.732035	0.140178	5.222188	0.0001
D(LGEPIB_NEG(-1))	0.250647	0.109182	2.295689	0.0339
D(LGEPIB_NEG(-2))	0.571851	0.107725	5.308417	0.0000
D(LGEPIB_POS)	-0.130973	0.112823	-1.160867	0.2609
D(LGEPIB_POS(-1))	-0.593193	0.149203	-3.975746	0.0009
D(LGEPIB_POS(-2))	-1.080625	0.154924	-6.975176	0.0000
D(LGEPIB_POS(-3))	-0.590294	0.159968	-3.690075	0.0017
D(LGGPIB_NEG)	-0.070451	0.220687	-0.319235	0.7532
D(LGGPIB_NEG(-1))	0.752326	0.219735	3.423783	0.0030
D(LGGPIB_POS)	-0.415468	0.238540	-1.741710	0.0986
CointEq(-1)*	-1.643193	0.242312	-6.781311	0.0000

R-squared	0.780723	Mean dependent var	0.006163
Adjusted R-squared	0.675852	S.D. dependent var	0.136767
S.E. of regression	0.077867	Akaike info criterion	-2.001763
Sum squared resid	0.139456	Schwarz criterion	-1.468501
Log likelihood	47.03086	Hannan-Quinn criter.	-1.817681
Durbin-Watson stat	2.575807		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق رقم (5): نتائج تقدير علاقة الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LHH1)
Selected Model: ARDL(2, 3, 4, 2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/15/22 Time: 19:47
Sample: 1980 2019
Included observations: 35

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.643708	0.337060	-4.876608	0.0001
LHH1(-1)*	-1.643193	0.341873	-4.806448	0.0001
LGEPIB_NEG(-1)	0.254731	0.129202	1.971569	0.0642
LGEPIB_POS(-1)	0.926972	0.246838	3.755394	0.0014
LGGPIB_NEG(-1)	-0.212068	0.280186	-0.756884	0.4589
LGGPIB_POS(-1)	-1.156717	0.273866	-4.223664	0.0005
D(LHH1(-1))	0.378020	0.204045	1.852626	0.0804
D(LGEPIB_NEG)	0.732035	0.207519	3.527557	0.0024
D(LGEPIB_NEG(-1))	0.250647	0.135604	1.848378	0.0810
D(LGEPIB_NEG(-2))	0.571851	0.145732	3.923996	0.0010
D(LGEPIB_POS)	-0.130973	0.149764	-0.874527	0.3934
D(LGEPIB_POS(-1))	-0.593193	0.206544	-2.871991	0.0101
D(LGEPIB_POS(-2))	-1.080625	0.218071	-4.955381	0.0001
D(LGEPIB_POS(-3))	-0.590294	0.230771	-2.557925	0.0198
D(LGGPIB_NEG)	-0.070451	0.295198	-0.238657	0.8141
D(LGGPIB_NEG(-1))	0.752326	0.326019	2.307616	0.0331
D(LGGPIB_POS)	-0.415468	0.326515	-1.272432	0.2194

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGEPIB_NEG	0.155022	0.055792	2.778564	0.0124
LGEPIB_POS	0.564129	0.089378	6.311736	0.0000
LGGPIB_NEG	-0.129058	0.165928	-0.777799	0.4468
LGGPIB_POS	-0.703944	0.119223	-5.904410	0.0000
C	-1.000313	0.038388	-26.05807	0.0000

EC = LHH1 - (0.1550*LGEPIB_NEG + 0.5641*LGEPIB_POS -0.1291
*LGGPIB_NEG -0.7039*LGGPIB_POS -1.0003)

الملحق رقم (06): نتائج تقدير نموذج NARDL (2,3,4,2,1)

Dependent Variable: LHH1
Method: ARDL
Date: 02/15/22 Time: 19:44
Sample (adjusted): 1985 2019
Included observations: 35 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LGEPIB_NEG LGEPIB_POS LGGPIB_NEG LGGPIB_POS
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2500
Selected Model: ARDL(2, 3, 4, 2, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LHH1(-1)	-0.265174	0.233922	-1.133600	0.2718
LHH1(-2)	-0.378020	0.204045	-1.852626	0.0804
LGEPIB_NEG	0.732035	0.207519	3.527557	0.0024
LGEPIB_NEG(-1)	-0.226658	0.153406	-1.477497	0.1568
LGEPIB_NEG(-2)	0.321204	0.157636	2.037637	0.0566
LGEPIB_NEG(-3)	-0.571851	0.145732	-3.923996	0.0010
LGEPIB_POS	-0.130973	0.149764	-0.874527	0.3934
LGEPIB_POS(-1)	0.464753	0.184431	2.519928	0.0214
LGEPIB_POS(-2)	-0.487432	0.176089	-2.768101	0.0127
LGEPIB_POS(-3)	0.490331	0.172566	2.841412	0.0108
LGEPIB_POS(-4)	0.590294	0.230771	2.557925	0.0198
LGGPIB_NEG	-0.070451	0.295198	-0.238657	0.8141
LGGPIB_NEG(-1)	0.610709	0.360557	1.693795	0.1075
LGGPIB_NEG(-2)	-0.752326	0.326019	-2.307616	0.0331
LGGPIB_POS	-0.415468	0.326515	-1.272432	0.2194
LGGPIB_POS(-1)	-0.741249	0.335585	-2.208824	0.0404
C	-1.643708	0.337060	-4.876608	0.0001

R-squared	0.873336	Mean dependent var	-1.114353
Adjusted R-squared	0.760746	S.D. dependent var	0.179950
S.E. of regression	0.088020	Akaike info criterion	-1.716049
Sum squared resid	0.139456	Schwarz criterion	-0.960594
Log likelihood	47.03086	Hannan-Quinn criter.	-1.455266
F-statistic	7.756782	Durbin-Watson stat	2.575807
Prob(F-statistic)	0.000041		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (07): نتائج إختبار Breusch –Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.329320	Prob. F(5,13)	0.1019
Obs*R-squared	16.53904	Prob. Chi-Square(5)	0.0055

الملحق رقم (08): نتائج إختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.205164	Prob. F(1,32)	0.6536
Obs*R-squared	0.216598	Prob. Chi-Square(1)	0.6416

الملحق رقم (09): نتائج إختبار Ramsy test

Ramsey RESET Test
Equation: NARDL09
Specification: LHH1 LHH1(-1) LHH1(-2) LGEPIB_NEG LGEPIB_NEG(-1) LGEPIB_NEG(-2) LGEPIB_NEG(-3) LGEPIB_POS LGEPIB_POS(-1) LGEPIB_POS(-2) LGEPIB_POS(-3) LGEPIB_POS(-4) LGGPIB_NEG LGGPIB_NEG(-1) LGGPIB_NEG(-2) LGGPIB_POS LGGPIB_POS(-1) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.542881	17	0.5943
F-statistic	0.294720	(1, 17)	0.5943

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.002376	1	0.002376
Restricted SSR	0.139456	18	0.007748
Unrestricted SSR	0.137079	17	0.008063

الملحق رقم (10): نتائج إختبار جاك بيرا

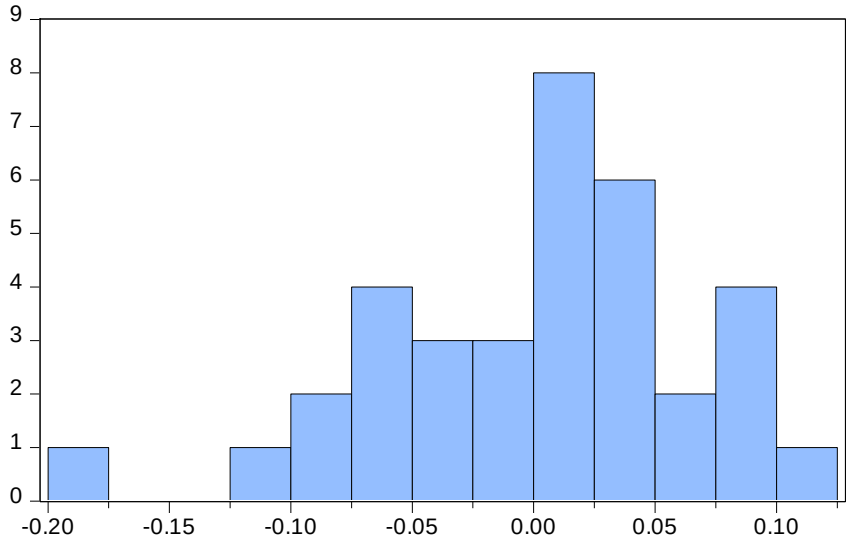

Series: Residuals	
Sample 1985 2019	
Observations 35	
Mean	-3.16e-16
Median	0.011717
Maximum	0.108164
Minimum	-0.175669
Std. Dev.	0.064044
Skewness	-0.586226
Kurtosis	3.185926
Jarque-Bera	2.055100
Probability	0.357883

الملحق رقم (11): نتائج إختبار عدم تماثل لوغاريتم معدل نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي LGEPIB في الأجل الطويل

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	2.120127	18	0.0482
F-statistic	4.494940	(1, 18)	0.0482
Chi-square	4.494940	1	0.0340

Null Hypothesis: -C(3)/C(2)=-C(4)/C(2)
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
-C(3)/C(2) + C(4)/C(2)	2.536093	1.196198

Delta method computed using analytic derivatives.

الملحق رقم (12): نتائج اختبار عدم تماثل لوغاريتم معدل نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي LGGPIB في الأجل الطويل

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	-1.968035	18	0.0647
F-statistic	3.873161	(1, 18)	0.0647
Chi-square	3.873161	1	0.0491

Null Hypothesis: -C(6)/C(2)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
-C(6) / C(2)	-1.512755	0.768663

Delta method computed using analytic derivatives.

الملحق رقم (13): نتائج إختبار عدم تماثل لوغاريتم معدل نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي LGEPIB في الأجل القصير

Wald Test:
Equation: NARDL09

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	2.164302	18	0.0441
F-statistic	4.684201	(1, 18)	0.0441
Chi-square	4.684201	1	0.0304

Null Hypothesis: C(8)+C(9)+C(10)=C(12)+C(13)+C(14)
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(8) + C(9) + C(10) - C(12) - C(13) - C(14)	0.679719	0.314060

Restrictions are linear in coefficients.

الملحق رقم (14): نتائج اختبار عدم تماثل لوغاريتم معدل نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي LGGPIB في الأجل الطويل

Wald Test:
Equation: NARDL09

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	-4.876608	18	0.0001
F-statistic	23.78130	(1, 18)	0.0001
Chi-square	23.78130	1	0.0000

Null Hypothesis: C(17)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(17)	-1.643708	0.337060

Restrictions are linear in coefficients.

الملحق رقم (15): بيانات الإنفاق العام و التنويع الاقتصادي

T	g	ge	gg	hh1	Hhexp	hhimp	hhemploi	hhcf	hh Rev	hh pib
1980	44016	17227	26789	0,3306						
1981	57655	23450	34205	0,33						
1982	72445	34449	37996	0,33						
1983	84825	40434	44391	0,3401						
1984	91598	41326	50272	0,36						
1985	99841	45181	54660	0,39						
1986	101817	40663	61154	0,4086						
1987	103977	40216	63761	0,37						
1988	119700	43500	76200	0,34						
1989	124500	44300	80200	0,3321						
1990	136500	47700	88800	0,242128						
1991	212100	58300	153800	0,28014						
1992	420131	144000	276100	0,259333						
1993	476627	185200	291400	0,26104						
1994	566329	235900	330400	0,22766						
1995	759617	285900	473600	0,27158						
1996	724609	174000	550500	0,259						
1997	845196	201600	643500	0,27252						
1998	875739	211600	662800	0,2613						
1999	961682	186900	774600	0,28446						
2000	1178122	321929	856193	0,35652	0,95571	0,17871	0,32471	0,42923	0,09313	0,16144
2001	1321028	357395	963633	0,29292	0,94613	0,17574	0,22204	0,40812	0,05252	0,1187
2002	1550646	452930	1097716	0,27542	0,93805	0,19139	0,22304	0,43616	0,03164	0,10663
2003	1639265	516504	1122761	0,3666	0,9564	0,18788	0,22404	0,39286	0,01111	0,1287
2004	1888930	638031	1250894	0,33676	0,96113	0,20521	0,20092	0,36853	0,0065	0,14958
2005	2052037	806905	1245132	0,42606	0,96847	0,22552	0,21285	0,32394	0,00289	0,2164
2006	2453014	1015144	1437870	0,42832	0,96534	0,21778	0,1979	0,35128	0,00003	0,23128
2007	3108669	1434638	1674031	0,42424	0,96464	0,16692	0,2421	0,3101	0,000003	0,21205
2008	4191053	1973278	2217775	0,393826	0,96099	0,18198	0,24013	0,27742	0,03967	0,22531
2009	4246334	1946311	2300023	0,36814	0,96229	0,21719	0,23482	0,27421	0,03738	0,10496
2010	4466940	1807862	2659078	0,3579	0,95731	0,21088	0,22476	0,31546	0,00064	0,12954
2011	5731407	1934500	3797252	0,35254	0,95525	0,17362	0,26523	0,31654	0,01834	0,14049
2012	7058170	2275540	4782630	0,35472	0,95426	0,11123	0,31285	0,31426	0,04845	0,12472
2013	6024130	1892600	4131540	0,35066	0,95062	0,12593	0,28548	0,31089	0,03477	0,09857
2014	6995770	2501440	4494330	0,34542	0,93497	0,15136	0,30367	0,30846	0,04622	0,08642
2015	7746210	3154290	4591930	0,31801	0,91054	0,15844	0,31411	0,31264	0,0703	0,06617
2016	7984100	2291300	4807300	0,34036	0,90512	0,16878	0,30805	0,3204	0,12695	0,06669
2017	6883200	2291400	4591800	0,35932	0,91328	0,14651	0,27658	0,34291	0,10396	0,06156
2018	7726300	4043500	4584500	0,30954	0,89212	0,15014	0,30569	0,34322	0,07768	0,06935

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير : دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق ،القاهرة – مصر، 2003 ، ص 112.

- أحمد زهير وخالد الخطيب، المالية العامة، دار زاران للنشر والتوزيع، الأردن،1997، ص ص 40 41.

- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الاسكندرية، 2000، ص 378.

- حسن عواضة، المالية العامة، دراسة مقارنة (الموازنة، النفقات و الواردات العمومية)،ط 4، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت 1978، ص 379.

- حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2001، ص 11.

- خالد الخطيب شحادة، محمد خالد المهايني، المالية العامة، منشورات جامعة دمشق، 2005، سورية، ص-ص 148-149.

- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان ،2007، ص 76.

- صبري زايد السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث، دار المدى للثقافة و النشر ، ط1، بغداد، 2009،ص 43.

- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع، 1999، ص 122.

- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 137.

- عادل العلي، المالية العامة و القانون المالي و الضريبي ، إثراء للنشر و التوزيع، عمان ، 2009، ص 65.

- عايب وليد عبد الحميد ، الأثار الاقتصادية الكلية للسياسة الإنفاق الحكومي – دراسة تطبيقية قياسية للنماذج التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية ، ط1، بيروت ،2010، ص 56.

- عبد المجيد قدي، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2006، ص 16.

- محب خلة توفيق، التطور و اقتصاديات الموارد – دراسة خاصة بتطور الفكر والوقائع الاقتصادية واقتصاديات موارد عناصر الانتاج ، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2011، ص 163.

- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة ، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2003، ص 48.

- محمد طاقة، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان ، 2007، ص 54.

- محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003، ص 77.

- محمود رياض عطية، موجز في المالية العامة، دار المعارف، مصر، 1971، ص 38.

- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2005، ص 56.

ب- المقالات في مجلات علمية:

- أحلام منصور، اسيا بن عمر: القطاع الفلاحي كمصدر للتنويع الاقتصادي و أداة للتنمية دراسة حالة الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2017، ص 77.

- أسية موسي و أخرون: دراسة قياسية حول العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، المجلد 3 ، العدد 1،2020، ص ص 128- 144 .

- أسية موسي و أخرون: دراسة قياسية حول العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 1،2020، ص ص 128- 144 .

- الجوزي فتيحة: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016) وإجراءات ترشيدها، مجلة معارف ، العدد 13، جامعة البويرة، 2017، ص 215.

- العياطي جهيدة، بن عزة محمد : الإنفاق العام و النمو الاقتصادي علاقة ترابط أم انفصال في الاقتصاد الجزائري مقاربة قياسية وتحليلية للعلاقة النسبية بين مكونات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر ، مجلة البحوث و الدراسات التجارية، العدد 3،2018، ص ص 124-147.

- إلياس يايسي، أيت محمد مراد : مدى كفاءة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2004-2015، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ،المجلد 20، العدد 02، جامعة الجزائر 03، 2016، ص 160.

- أمال خالي : دروس التجربة الإندونيسية في توظيف الدبلوماسية من أجل تعزيز التنويع الاقتصادي: دراسة في مقاربة المشروع الإطار لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية في إندونيسيا (2011-2025) ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، جامعة الوادي، 2018، ص 845.

- أوكيل حميدة: التنمية الاقتصادية بين تنمية الموارد المالية غير النفطية و ترشيد الانفاق الحكومي، مجلة معارف، العدد 20،جامعة البويرة ، الجزائر، 2016، ص ص 265-266.

- بربري محمد أمين، ضيف أحمد، موزارين عبد المجيد : السياحة رهان الجزائر لتنويع الاقتصاد و الحد من التبعية لقطاع المحروقات ، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث و الدراسات، المجلد 03 ، العدد 04، جامعة البويرة، الجزائر، 2018، ص ص 163-164.

- بلقلة براهيم، نورين بومدين : الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري وعلاقته بظاهرة المرض الهولندي، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد 11، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، ص 44،45.

- بلقلة براهيم، نورين بومدين، **متطلبات تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري في ظل صدمة أسعار النفط الحالية**، مجلة معارف، العدد 25، جامعة البويرة، 2018، ص 315.

- بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان : استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 07، العدد 01، المركز الجامعي تمنراست، 2018، ص 336.

- بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير " التنمية الاقتصادية في ماليزيا – تجربة إسلامية رائدة –" مجلة البدر، المجلد02، العدد 12 جامعة بشار، ص 165.

- بنين بغداد، بنين عبد الرحمان : السياحة كبديل لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة، العدد01، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2016 ، ص 79.

- بوجمعة شهرزاد: دور السياحة الجزائرية في تحقيق التنويع الاقتصادي، دراسة قياسية لتأثير صناعة السياحة على النمو الاقتصادي في ظل التنمية المستدامة خلال الفترة (1995-2017)، مجلة دفاتر، المجلد 17، العدد 02، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2021، ص 600.

- بوش فاطمة الزهراء، خندق سميرة : حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE، المركز الجامعي ميلة،2017، ص 283.

- بوطلاعة محمد، بن دبيش نعيمة : ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تدعيات ازمة النفط –إمكانية الاستفادة من تجارب دولية ،مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 04، العدد 02، جامعة بشار، 2018 ، ص 8.

- جبار بوكثير ، حميدة زرقوط : قراءة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة – إنجازات رائدة وأفاق مستقبلية واعدة ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية والإدارية ، العدد 07، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، 2017، ص 335.

- حداب محي الدين : ترشيد الإنفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة ، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، العدد 03 ، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2017،ص 186.

- حيمور مصطفى : تأثير مساهمة التنويع الاقتصادي على القطاع السياحي في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 2000-2017 ،مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي ، المجلد 03 ، العدد 01 ، جامعة المسيلة ، 2017، ص 39.

- دهيمي عمر، بلقاسمي خالد : قياس أثر النفقات العامة على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر باستخدام ARDL خلال الفترة 2000-2017، مجلة الاصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 01 ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر ،2019، ص423.

- ربيعة حملاوي، سالم حسين: الشراكة الصناعية كألية لدعم وتنمية مشاريع الصناعات التحويلية في الجزائر سبل النهوض من الأزمة، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 11، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائري، 2016، ص 76.

- رحال مراد ، السعيد بريكة : دور السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية (2010-2016)، مجلة العلوم الانسانية ،العدد 48، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2017 ، ص 104.

- زراري نور الدين ، جابة أحمد : أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ،المجلد 10، العدد 02، جامعة غرداية ،2017، ص ص 742-767.

- سليم سليمان الحجايا، محمد خليل عدينات : الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن للفترة (1985-2014) ، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 04، العدد 02،2017، ص ص 173، 174.

- سمير سهام داود ، مقداد غضبان : هيمنة النمط الاستهلاكي للإنفاق الحكومي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2014 ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 23، العدد 100، 2017، ص ص 356- 373 .

- شليحي الطاهر، غربي يسين سي لخضر : ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 10، العدد 01، جامعة البليدة 2، 2019، ص ص 53، 69.

-صديقي رفيق : مناخ الدولة الريعية وتناقضات السياسة العامة في الجزائر، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، العدد 07، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2019 ص103.

- ضيف أحمد، عزوز أحمد : واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله للتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14 ، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2018 ، ص 23 .

- عبد الصمد سعودي، بن العارية أحمد : برامج الاستثمارات العمومية كألية للتنويع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2001-2019) ، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال ، المجلد 1، العدد 4، جامعة أحمد دراية أدرار، 2020 ، ص 103.

- عبد الكريم عبد الله محمد ، قيس أنيس : تحليل العلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج VAR ، مجلة الإدارة و الاقتصاد ، العدد 106 ،2016، ص ص 14-35 .

- عدي طايس ابراهيم، سعد صالح عيسى، أثر علاقة التبادل التجاري بين العراق و تركيا على النمو الاقتصادي العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد 18، العدد 03، جامعة تكريت كلية الإدارة و الاقتصاد، العراق، 2021، ص 232.

- عزازن حفيظة : التنمية الاقتصادية في ماليزيا : ماليزيا قوة اقتصادية ذات موارد محدودة ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، المجلد 02، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، 2017، ص 146.

- عزري حميد، خوني رابح : تطور ظاهرة تزايد النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 ، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 7، العدد 02، 2020، ص ص 79-80.

- عصماني رفيقة : مسار الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي-دراسة تحليلية تقييمية للتجربة دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد 09، جامعة يحي فارس المدية، 2018، ص 301.

- عطاء الله بن طيرش، عبدالكريم كاكي، كمال بن دقفل : دراسات تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر ، مجلة أفاق للعلوم ، المجلد 05، العدد 18، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020 ، ص 308.

- علي سيف علي المزروعي : أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي- دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28، العدد الأول،2012، ص 616.

- عماد الدين أحمد المصبح : تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحنى أرمي و أسلوب ARDL ، مجلة العلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد 07، العدد 01، جامعة القصيم ، 2013، ص 39.

- عياد محمد علي، سارة منعم مهدي المرزوك : فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي في الإمارات العربية للمدة (1997-2014) ، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الادارية والمالية ، المجلد 10، العدد 03، 2018 ،ص ص 1-25.

- فاطمة الزهرة عماري ، علي سنوسي : الإنفاق العام الاستثماري ودوره في تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ،المجلد 13، العدد 01، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2020 ، ص 799.

- فضيلة مزوزي، محمد قويدري : تقييم و تحليل مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر هيرشمان هرفندال – دراسة تحليلية للفترة (1990- 2018) ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد 2 ، المجلد 23، الجزائر، 2020، ص 313.

- قرومي حميد، بن ناصر محمد : ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط ، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث والدراسات ، العدد 11، جامعة البويرة ، الجزائر، 2017، ص 272.

- قصابي شعبان، بلعباس رابح: أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر ، دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL ، خلال الفترة 2000-2018 ، مجلة الاستراتيجية و التنمية ، المجلد 10، العدد 1 مكرر ،جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم ، 2020، ص 331.

- كرمين سميرة، بقبق ليلى اسمهان : العلاقة السببية بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2016) ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2 ،2019، ص ص 160-176.

- كريم محمد خيدر : مفارقة الوفرة النفطية في إفريقيا، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد 06، جامعة الجزائر 03، 2015 ،ص 75.

- لوصيف عمار، العابد لزهر: نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات – رؤية استشرافية -، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 30، العدد 03، جامعة محمد خيدر بسكرة ، الجزائر، 2019، ص ص 13-14.

- لومايزية عفاف : التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة ، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 62، مركز أبحاث فقه المعاملات الاسلامية ، سوريا ، 2017، ص ص 22-30.

- مايح شبيب الشمري : تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 03، العدد 15، جامعة الكوفة، العراق، 2010 ، ص8-9.

- مايح شبيب الشمري : ضرورة التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 24، جامعة واسط العراق، 2016، ص3 .

- محمد بن عزة : دور سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR ، مجلة رؤى اقتصادية ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، الجزائر، العدد 9،2015، ص 10.

- محمد علي موسى المعموري : قياس كفاءة الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي للمدة 2006- 2013 ، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 23، العدد 96، 2017، ص ص 248، 249.

- محمد كريم قروف : قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014) ،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 09، العدد 02، جامعة غرداية ، الجزائر ،2016، ص ص 632-664.

- محمد كريم قروف: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة 2001-2014 ، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و الانسانية، العدد 20،2017، ص 346.

- مخالدي يحي: الجزائر: بين اقتصاد الريع و الرغبة في التنويع، مجلة المالية و الأسواق، المجلد 08، العدد 02، جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم، الجزائر، 2021، ص 240.

- مختار رنان : حجم الإنفاق الحكومي الأمثل والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1973-2019)، مجلة رؤى اقتصادية ، المجلد 09، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر ، 2019 ، ص 55.

- مدوري عبد الرزاق ، زايري بلقاسم : أثر تطاير أسعار البترول على أبرز متغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية ، جامعة بشار، 2018، ص 190.

- مرباح طه ياسين، فرحات عباس: القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي، مجلة دراسات و أبحاث، مجلد 12، العدد 04، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020، ص 559.

- مسعودي محمد : استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي تجارب و نماذج رائدة ، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ، المجلد 02، العدد 07، جامعة أحمد دراية أدرار ، 2018 ، ص 239.

- معمر طرايش، سحنون مصطفى : التأصيل النظري لظاهرة الاقتصاد الريعي الدول المصدرة للنفط نموذجا، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 04، جامعة المسيلة ، ص 330.

- موسى باهي، كمال روابنية : التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية – حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 05، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص 137.

- نبيل بوفليح : دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010) " مجلة الأكادمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، العدد 09، جامعة الشلف ،2013، ص 46.

- يحياوي عبد الحفيظ : البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الانفاق العام في الجزائر – دراسة للفترة (2000-2017) ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية –دراسات اقتصادية -، المجلد 10، العدد 1، جامعة زيان عاشور الجلفة ،2016، ص 314.

- يوسف بودلة ، موسى بوشنب : فعالية السياسة الإنفاقية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)، مجلة العلوم التجارية ، المجلد 18، العدد 02، المدرسة العليا للتجارة، 2019، ص 149.

- يونس زين، أبو بكر بوسالم : سياسة الإنفاق العام في الجزائر ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي- دراسة قياسية للفترة الممتدة من 2000-2013 ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي ،المجلد 7، العدد 3، الجامعة الأغواط ، 2016، ص 268.

ج- الرسائل و الأطروحات:

- إدريس أميرة : تقلبات أسعار البترول وأثارها على السياسة المالية –دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري(1980-2014) ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016/2015 ، ص ص 203،204 (بتصرف).

-باهي موسى : التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، شعبة اقتصاد المعرفة والعولمة ،جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر - 2019/2018، ص ص 201، 202.

- برحومة سارة : أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة (1990-2018) ، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص نقود و مالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر،2021/2020 ، ص 154.

- بللعما أسماء : دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث ، تخصص نقود و مالية ، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أحمد دراية أدرار ، الجزائر ، 2018/2017، ص 64.

- بن سليمان يحي : أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا – دراسة تحليلية قياسية 1980-2014 ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث ، شعبة علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد كلي مطبق، جامعة الجزائر 2019،2020/03، ص 46.

- بن عزة محمد : ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف – دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ، 2016/2015، ص 183.

- بن نوار بومدين : النفقات العامة على التعليم- دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر ، 2012/2011، ص 59.

- بوجرادة سهيلة: علاقة الإنفاق العام بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر –دراسة قياسية 1990-2013 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، فرع الإقتصاد القياسي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر ،2017/2016، ص 65.

- بودربالة فايزة : إشكالية تحويل الادخار الى استثمار في الاقتصاديات الريعية حالة الجزائر 2000-2014 ، أطروحة دكتوراه علوم ، تخصص نقود و مالية ، قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016/2015، ص 96 .

- تاتي محمد : أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر 1974-2006 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر ،2011/2010، ص 16.

- جحنين كريمة: نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021/2020، ص 131.

- حميداتو نصر : اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية-، أطروحة دكتوراه ، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ، الجزائر، 2019/2018، ص 142 .

- رياش مبروك: تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل التحول نحو اقتصاد السوق – حالة الجزائر (2000-2015) ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير ، جامعة الجزائر 3 ،2016 /2017 ، ص ص 70 -71 .

- زهير بوعكريف : ترقية القطاع السياحي كمورد بديل للثروة النفطية من أجل تحقيق تنمية مستدامة – دراسة حالة الجزائر– أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، جامعة يحي فارس المدية ، الجزائر ، 2018/2017 ، ص 77.

- سليم.العمراوي ، مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات –دراسة قياسية للفترة (1980-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2019/2018، ص 51.

- شعبان فرج : الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر – دراسة حالة الجزائر – (2000-2010) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر03 ،2013/2012، ص 80.

- شكوري سيدي محمد : وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك و مالية ،كلية العلوم الاقتصادية ، تلمسان، 2012/2011،ص 22.

- ضيف أحمد : أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر 03، 2016/2015 ،ص 252.

- طالب سومية شهيناز، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة – دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2017/2016، ص ص 152-153

- طاوش قندوسي : تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012) ، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير ، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان ، الجزائر، 2015/2014، ص 61.

- عرابي محمد : أثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2017)، أطروحة دكتوراه الطور الثالث ، شعبة علوم اقتصادية ، تخصص دراسات اقتصادية و مالية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ، 2020، ص 115.

- عماد الدين المصبح : محددات النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة 1970-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا ، 2008/2007 ، ص 94.

- عماري فاطمة الزهراء: أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات – دراسة مقارنة بين الجزائر و الإمارات خلال الفترة (2001-2018) ، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص نقود و مالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2020/2019، ص ص 175-176

- عمير حمه : النفقات العامة وأثرها على النمو الاقتصادي في ظل الاصلاحات الاقتصادية الراهنة حالة الجزائر – دراسة قياسية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، شعبة إحصاء واقتصاد تطبيقي ، جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر ،2020/2019، ص 42.

- فرات محمد سليمان : سياسة الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في سوريا (2000-2010)، بحث مقدم استكمالا للمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية و المصرفية ،كلية الاقتصاد ، قسم المصارف و التأمين ، جامعة دمشق ، سورية ، 2016/2015، ص 60.

- كريم بودخدخ : أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر،2011/2010، ص 47.

- معلاش يوسف : مدى مساهمة الانفاق العام في تفعيل المنظمات غير السوقية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص مالية عامة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أبو بكر بلقاسم ، تلمسان ، الجزائر،2012/2011، ص 25.

- مكي عمارية : أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، الجزائر ، 2019/2018، ص 167.

د- مداخلات و أبحاث:

- صفيح صادق، عامر أسيا: مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1980-2016 – دراسة قياسية- مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول : استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر ، جامعة البليدة 2،الجزائر، يومي 07/06 نوفمبر 2018

- زايري بلقاسم " المؤسسات ، وفرة الموارد و النمو الاقتصادي : بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري ، مداخلة في الملتقى الدولي حول " تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف 01،يومي 12/11 مارس 2013 ،ص08

- عياد هشام، محددات التنويع الاقتصادي في المغرب العربي – دراسة قياسية باستعمال عينات البانل للفترة 2000-2013 ، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي السادس حول ، بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة ، جامعة حمة لخضر الوادي – الجزائر، يومي 02، 03 نوفمبر 2016.

- محمد عز العرب : الدولة الريعية ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد10، بغداد، 2010 ، ص7.

- هوري أحلام ، حواس أمين (2017) " تجارب الدول النفطية للتنويع اقتصادياتها و الدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري " مداخلة في الملتقى الدولي حول " ازمة النفط : سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي ، جامعة باجي مختار عنابة ،يومي 15/14 اكتوبر 2017 ،ص14.

- هبة محمود الباز : قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر ومقترحات للارتقاء بها ، ورقة بحثية من أوراق بحث ، سلسلة كراسات السياسات ، معهد التخطيط القومي ، مصر ، العدد (2) –فبراير 2016 ، ص 5.

- وهيبة عبد الرحمان وأخرون ، تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي مع التركيز على قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة ، جامعة حمة لخضر الوادي- الجزائر ، يومي 02،03 نوفمبر 2016.

هـ- التقاريرو القوانين:

- المادة 35 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية

- صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2009 ، ص ص : 145،146.

- وزارة الاقتصاد " التقرير الاقتصادي السنوي 2019" الامارات العربية المتحدة ، إدارة الدراسات الاقتصادية ، الاصدار السابع و العشرين

- بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم الاثنين 10 جماد الثاني 1431 هـ الموافق لـ 24 مايو 2010 المتضمن برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) ، ص 02.

- صندوق النقد الدولي ،النشرة الالكترونية : الجزائر يسعى لتنويع الاقتصاد وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية ، بتاريخ 10 ماي 2016، ص03.

كـ- مراجع الكترونية:

-إحصائيات البنك الدولي ، الموقع الإلكتروني

http:/worldbank.org/Indicator

-إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ، الحسابات الاقتصادية ، الموقع الإلكتروني

http://www.ons.dz/comptes

-إحصائيات وزارة المالية ، الموقع الإلكتروني

http://www.mf.gov.dz

الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر على الموقع الالكتروني

http://www.ons.dz/-les-comptes-Nationaux-Annuels-de-html

- محمد أمين لزعر ، سياسات التنويع الاقتصادي تجارب دولية و عربية ، المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2014، على الموقع

http://www.arab-api.org/ar/training/course.aspx?key=221&year=2014&iframe=true&width=100%&height=100%

-المعهد العربي للتخطيط 2014، " التعريف بمفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته " ، الكويت

http://www.arab_api.org/image/Training/program/1/2014/221_p14017_1.pdf

-إيناس محيسن : النفط نقطة تحول في تاريخ الامارات ، الإمارات اليوم ، شوهد على الموقع:

(http://WWW.emaratalyoum.com /life / four-sides /2015 -08-09-1.809802).

-الاقتصاد، الموقع الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة/

(http://government.ae/ar/web/guest/economy)

-معاوية العوض، "الإمارات تواكب المتغيرات الاقتصادية بالاستعداد لمرحلة ما بعد النفط"،

http://www.alkhaleej.ae/economics/page/08

حسب احصائيات أطلس بيانات العالم http://ar.knoema.com/atlas

-محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة الى الموازنة الصفرية ، ملف محمل من www.blogsmubasher.info ص07.

- عبد الحسين الجبوري : **التنويع الاقتصادي و أهميته للدول النفطية** مركز الفرات للتنمية و الدراسات الاستراتيجية، شبكة النبأ المعلوماتية، منشور على الموقع: http://www.Fcdrs.com

-عيسى الحربي: **اندونيسيا العملاق الاقتصادي الإسلامي القادم من شرق اسيا**، صحيفة سبق الالكترونية ، السعودية ، متوفر على الرابط التالي: http://sabq.org/

الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر على الموقع الالكتروني

http://www.ons.dz/-les-comptes-Nationaux-Annuels-de-html

–المراجع باللغة الأجنبية:

-Abdullah AlAmeri , **Why is Economic diversification Important in the UAE**, Language Centre ,UK.2013

-AL Gifari Hasnul , (2015) « the effects of government expenditure on economic growth :the case of malaysia, Munich personal Repec Archive, MPRA paper NO .71254.

-Alain Beitone, « Economie » , Editions DALLOUZ, paris , France, 2001, p 395

-Arezki, Rabah, and Thorvaldur Gylfason . " Resource rents democracy, corruption and conflict: Evidence from sub – Saharan Africa." Journal of African Economies 22.4(2013)

-Banque d' Algérie, Evolution Economique Et Monétaire En Algérie , rapports (2005-2008-2012-2017)

-Benoit Rigaud et autres (2008) , politiques publiques- la politique économique québécoise entre libéralisme et coordination , bibliothèque et archives canada, p 06.

-Carrine Kezia Aulia , ASEAN(Association des nations de l'Asie du sud -Es) Economy of Indonesia ,export products p29.

-Chude ,Nkiru patricia , Daniel Izuchukwu, « Impact of Government Expenditure on Economic growth in Nigeria » , International journal of business and Management Review,VOL1, N04, December 2013,pp 64-71.

-Constantinos Alexiou, Government Spending and economic growth econometric evidence From the south eastern europe (SEE), journal of economic and social research 11 (1)2009, pp 1-16.

-Corden & Neary , " Booming Sector and Deindustrialization In A Small Open Economy" , Economic Journal ,1982, P.360-361

-Corden W. M,(1984) « Booming sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation »,Oxford Economic papers, New Series , Vol.36, No.3, p 360

countries. German Economic Review, 12 (2), P16.

-Department of Statistics Malaysia, official portal, the source of Malaysia's Statistics, (https://www.dosm.gov.my/v1/) vu le 18-09-2020)

-Feder Gershon, (1983), On Exports and Economic Growth , journal of Development Economics , Vol 12 , N° 1 , pp.59-73.

-Greco.G, (2016). Les facteurs d'évolution des dépenses publiques application au cas de la Belgique , Mémoire de Fin d'études, Ecole de gestion de l'université de liége, p13

-Gregory, R.G, « Some implication of the growth mineral sector » , Australian Journal of the Agricultural Economics, 20 Aout 1976, P73

-Group of the Global Competitiveness Reports for the years (2010,2011,2012,2013,2014,2015,2016), available at: http://www.weform.org

http// www.sildeshare.net/ carrnekezia/ asean-37041801 18/09/2020

-Itc(2018) Main markets in terms of export value, for the product 44 wood and articles of wood, wood charcool exported by Indonesia in 2017

-J.L GuiGou, La rente foncière ,les théories et leur évolution de puis 1650, Economica, Paris, 1982, P61

-Lamartina, S. &. (2011). Increasing public expenditure: Wagner's law in OECD

-Landau ,Daniel « Government and Economic Growth in the less Developed countries: an Empirical study for 1960-1980 »Economic Development and cultural change ,university of conneticut at Waterbury and yale university, vol 35 ,oct 1986 , pp 35-76.

-Maré , John HE. Economic diversification in Africa : a review of selected countries. 2011. P9 -10

-Mari Claire Aoun « la rente pétrolière et le développement économique des pays exportateurs »,op.cit, p p :132 ;133.

-Metin Bayrak, Omar Esen , (2014), Examining the Validity of Wagner's law in the OECD Economies , Research in Applied Economics , Vol 6, N 3, P5.

-National Economic Advisory Council, New Economic Model For Malaysia, part 1: Strategic Policy Directions, 2010, p 86. https://www.pmo.gov.my/dokumenattached/NEM_Report_I.pdf)

-Official Portal of The Ministry of International Trade and Industry, Malaysia,

-Ram Rati(1986), Government Size and Economic Growth : A New Framework and Some Evidence from Cross- Section and Time Series Data, American Economic Review, Vol .76, N° 1, pp .191-203

-Shin, Y., Yu, B., & Greenwood-Nimmo, M.(2014) . Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in a non linear ARDL Frameworkhe .. Festschrift in Honor of peter Schmidt Econometric Methods and Application : Robin C. Sickles. William C. Horrace Editors, Springer Science + Business Media New York, PP.281-314.

-Sideris, D. (2007). Wagner's law in 19th century Greece: a cointegration and causality analysis. Bank of Greece, Working Paper No, (64), P16.

-Turan, T., & Karakas, M.(2018). Asymmetries in Twin Deficit Hypothesis : Evidence From CEE Countries.journal of Economics, Slovak Academy of Sciences , 66(6),pp. 580-597.

-Ulrike Mandl, Adriaan Direx , Fabienne Ilzkovitz , The Effectiveness and Efficiency of public spending, Economic and Financial Affaires, Economic Papers, Belgium, 301, 2008.

-Zainal . Aznam Yusof,(2012) : « Economic Diversification : the case of Malaysia », Natural Resource Governance institute, P-12.